annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

جائحة كورونا:
تجاوز التعافي الى التحوّل المجتمعي

مسائل للنقاش

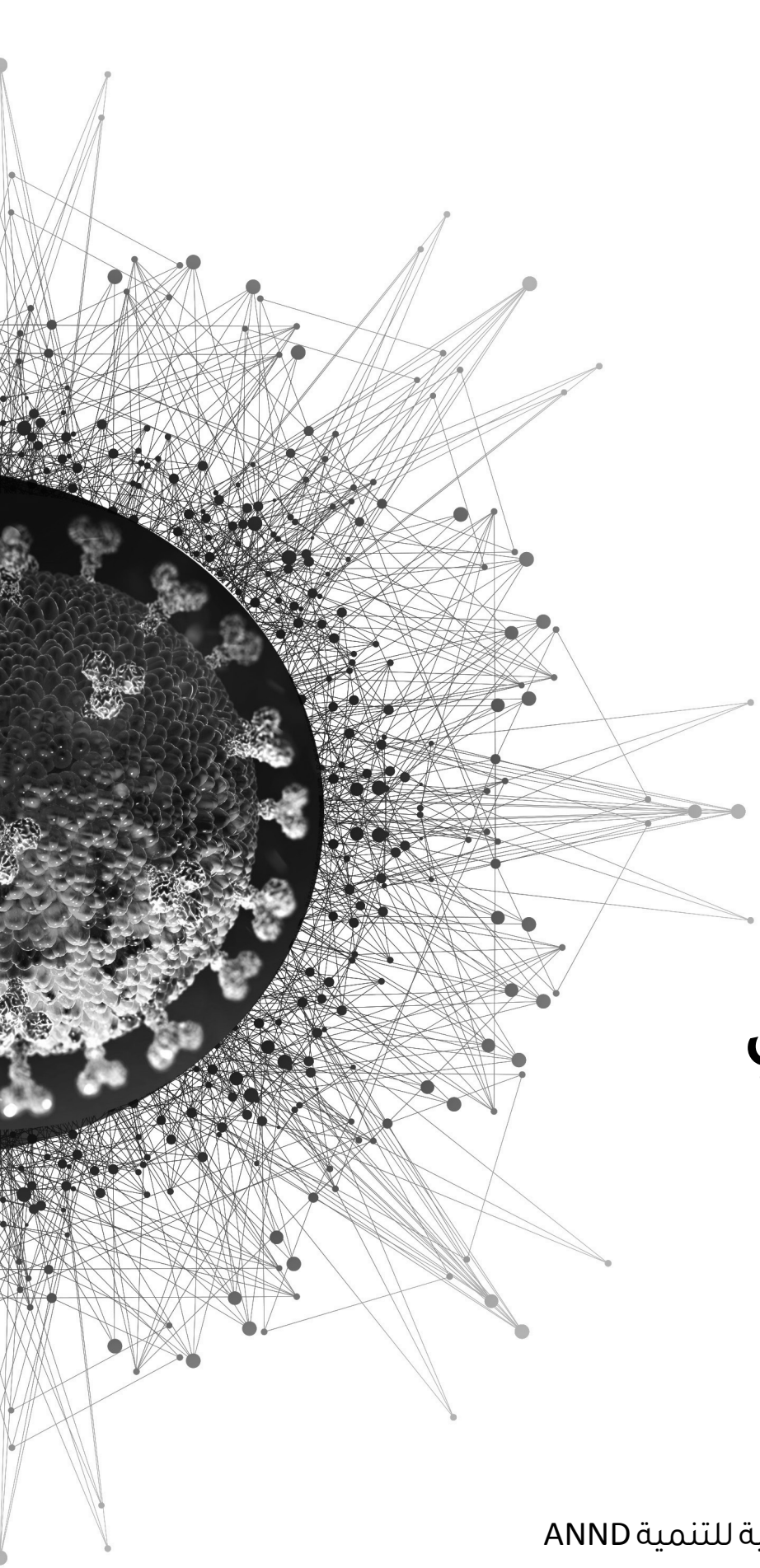

جائحة كورونا:
تجاوز التعافي الى التحوّل المجتمعي

مسائل للنقاش

أديب نعمه
مستشارفي التنمية ومكافحة الفقر
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND

توضيح

يتضمن هذا النص عرضاً لخصائص جائحة كوفيد 19 وآثارها المتعددة وتقييماً لإستجابة الدول العربية لهذه الأثار من منظوراللامساواة وحقوق الإنسان/التنمية. وهو بمثابة ورقة للمناقشة (Issue paper)، حيث إن طبيعة الجائحة التي لم يتم احتوائها بعد، تُصعّب التحليل العلمي الدقيق لتداعياتها وطرق تجاوزها، ما يستوجب بالتالي اعتماد منهجية مُركّبة ومرنة ترتكز على الاستنباط والتوقّع التحليلي، تعرض الوقائع التجريبية وتتقبل احتمالات لا نهائية الأفكار والإستنتاجات المطروحة فيها.

تولي المنهجية المعتمدة في هذه الورقة أيضاً أهمية لدورالعلم والثقافة، ولإحتمالات أن يؤدي تجاوز حالة التعافي والخروج من الأزمة بمعناها المباشر الى استكشاف إمكانية تحوّل الاستجابة للجائحة وآثارها الى بداية مسار تحوّلٍ مُجتمعي نحو المزيد من المساواة والتضامن والتقدم نحو التنمية البشرية المستدامة وإعمال حقوق الانسان.

إستوحت هذه الورقة بعض أقسامها من ورقة تمّ إعدادها لبرنامج إدارة التحوّلات الاجتماعية MOSTفي منظمة اليونسكو UNESCO ، قُدّمت الى «المؤتمر والمنتدى الوزاري: رسم مسارات التعافي من جائحة كوفيد 19 في المنطقة العربية ودعم الفئات الضعيفة والهشّة في الأوبئة والأزمات» الذي عقد في الرياض بين 20 و23 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الورقتان مختلفتان وتتشاركان بعض الأقسام فقط. وما يَرِد في ورقة النقاش الواردة أدناه يُعبّر عن وجهة نظر كاتبها فقط.

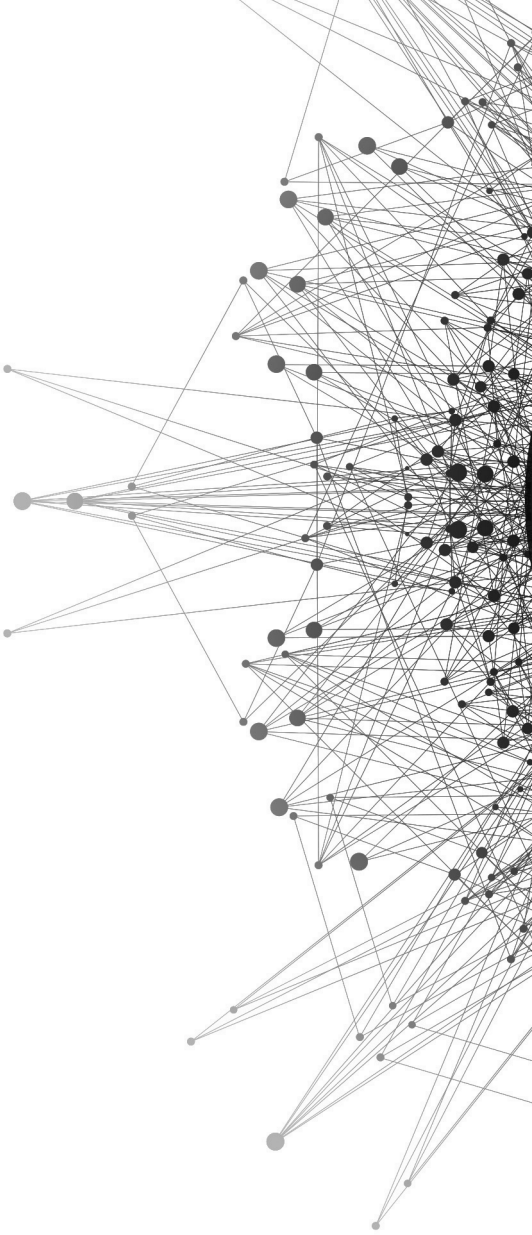

1. الإطار المفهومي

تعتمد هذه الورقة على إطار مفهومي يضم أربعة ركائز رئيسية هي التالية:

أولاً، المقاربة

تتبنى الورقة مقاربة تنموية – حقوقية مُندمجة. فمنظومة حقوق الإنسان تشكّل الإطار القيَّمي المعياري المُوجِّه لمسار التنظيم والتطور المجتمعي المرغوب فيه. كما إن منظومة الأفكار التنموية التي تُدرج عادةً ضمن باراديجم paradigm التنمية البشرية المُستدامة أو تُربط به، تؤشر الى الخيارات السياساتية العامة التي يُمكن للسياسات الوطنية (والعالمية) أن تستوحيها من مفهومي التنمية - الحقوق مباشرةً، أو من خلال الأجندات التنموية العالمية وآخرها أجندة 2030.

ثانياً، مفهوم مُحسّن للتنمية

تتبنى الورقة تعريفاً مُحسّناً للتنمية مقارنةً بالتعريف الشائع للتنمية المستدامة. وتعتمد مُصطلح التنمية البشرية المُستدامة بما يعيد الاعتبار الى محورية الإنسان في المصطلح نفسه. كما تعتبر أن هناك خمسة مكونات (أو ركائز/أبعاد) للتنمية (وليس ثلاثة فقط) وهي: البُعد الاجتماعي، البُعد الاقتصادي، البُعد البيئي، البُعد السياسي/المؤسسي، والبُعد المعرفي/ الثقافي. وهي أبعاد متساوية الأهمية لا يجوز إغفال أي منها. حيث إن البُعد المعرفي/الثقافي مُهمل عموماً ولا يُعتبر عادةً بُعداً مستقلاً. وهو في رأينا بُعد بالغ الأهمية بالنسبة الى موضوع ورقة النقاش، لا يقتصر على التعليم بكل مراحله فقط، بل يشمل مُجمل منظومة إنتاج وتعميم المعرفة والثقافة والقيَّم والسلوكيات، ومضمونها العالم أو الشعبي.

ثالثاً، اللامساواة بما هي دينامية

تنظر الورقة الى اللامساواة بما هي ظاهرة مُركّبة. وهي بالدرجة الأولى دينامية استقطاب مجتمعي أكثر مما هي معطى ثابت. وهذه نقطة هامة ذلك أن اللامساواة ليست خاصية مُلازمة للأشياء، بل هي نتاج ديناميات وآليات تولّد التفاوت والإستقطاب من خلال فعلٍ قصدي غالباً، أو بسبب قصورٍ أو أخطاءٍ في السياسات. هذه اللامساواة موجودة بين البلدان، وداخل كل بلد، كحالةٍ واقعيةٍ وكديناميةٍ في آن. وتعتبر الورقة أن اللامساواة العمودية في الجانب الاقتصادي (الثروة والدخل)، وفي علاقات القوى السياسية أو الاقتصادية أو غيرها، هي لامساواة مترابطة ومتساندة، وهي الأكثر أهميةً، لأنها تؤدي الى أشكال أخرى من اللامساواة العمودية منها والأفقية على حدٍ سواء(حسب الجنس، أو العمر، أو العِرق، أو الجغرافيا...الخ).

رابعاً، التفاوت والتمييز

اللامساواة ليست مرادفاً للتنوع والإختلاف؛ وهي لا تعني أيضاً التفاوت البسيط. وهي تختلف عن المفاهيم الأخرى في كونها تتضمن تراتبية عمودية في القُدرة على تلبية الإحتياجات والتمتع بالحقوق وممارستها. وهذه هي النقطة المِفصلية. كما يتمايز مفهوم اللامساواة عن مفهوم التمييز الذي يتضمن بعداً تشريعياً أو واقعياً يطال فئةً مُعينة بشكلٍ قصدي غالباً. فالتمييز هو شكلٌ خاص من اللامساواة في معناها العام يتضمن انتهاكاً أكثر حدةً لحقوق الانسان، ويؤدي الى لامساواةٍ هيكلية وأكثرعمقاً في النتائج بالنسبة الى الفئة المُميّز ضدها مقارنةً بالفئات الأخرى.

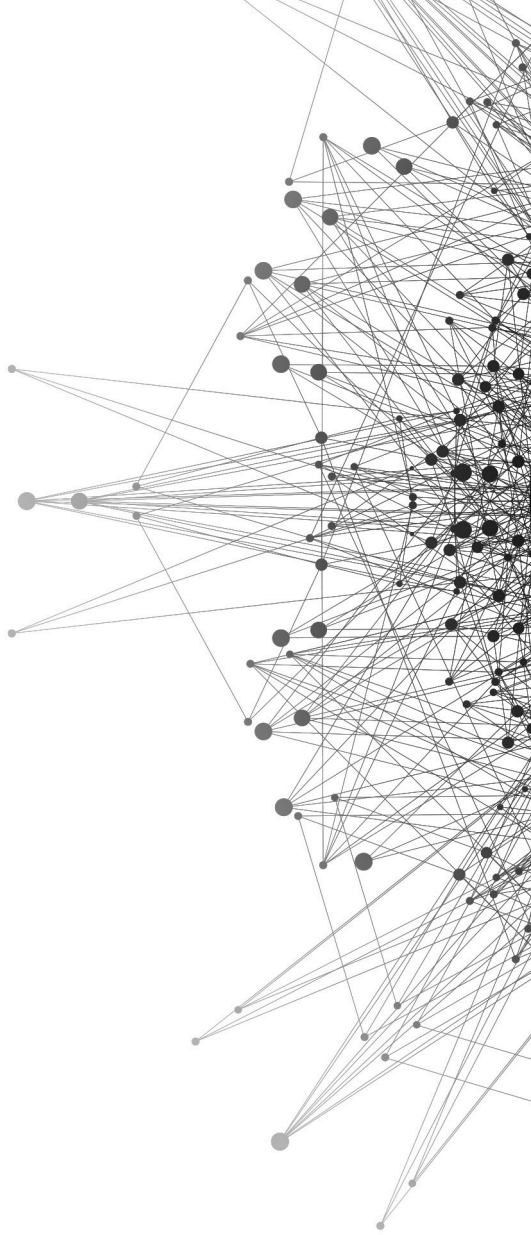

2. اللامساواة من منظور الجائحة

تمهيد

لا داعي للمبالغة في سرد الوقائع لإثبات واقع وجود لامساواةٍ صارخة على المستوى العالمي وفي الأقاليم العالمية أو البلدان الإفرادية، فالأدلة على ذلك كثيرة في الأدبيات التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي صدرت خلال العقد أو العقدين الأخيرين، كما في الواقع المُعاش من قبل الشعوب والمواطنين. كما أن اللامساواة خاصية مُلازمة لإنتشار الوباء وآثاره ولاستخدام اللقاح وسياسات الإستجابة، وثمة كتابات كثيرة أيضاً في هذا الصدد. لذلك لن نقدّم أي قيمة مضافة معرفية من خلال الإستعانة المُفرطة بالأرقام والإحصاءات التي تريد تأكيد وجود اللامساواة العامة أو في ما يتصل بالجائحة. ونُفضّل في هذه الورقة الإستعانة بالحد الضروري من هذه الأرقام والإحصاءات بما يخدم التحليل ويدعمه. كما نُركّز أيضاً على عملية التآثر (التأثير المتبادل والتفاعلي) بين ظاهرة اللامساواة وديناميّاتها القائمة أصلاً في المجتمع، وبين جائحة كورونا وتداعياتها وسياسات الإستجابة لها، بما في ذلك التباين واللاتناظر asymmetry بين الجائحة ومتطلبات تجاوزها وبين طبيعة السياسات المُعتمدة لهذه الغاية.

اللامساواة في العالم

في عام 2015، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المُستدامة التي تضمّنت على إمتداد فقراتها كلها تقريباً ديباجة وإعلاناً يشددان على المساواة. فأقرّت صراحةً بأن اللامساواة بين البلدان وداخل كل بلد تزداد، وأن هناك تفاوتات هائلة في الفُرص والثروة والسلطة . وأكدت أن الالتزام بمنظومة الحقوق، وعدم استثناء أي كان من السعي الى المساواة وتحقيق "التنمية التي لا تستثني أحدا"، هما من المبادئ العامة الناظمة للأجندة العالمية التي يُفترض أن تكون، وبالقدر عينه، مبادئ ناظمة ومُوجِهة للسياسات الوطنية في كل بلدان العالم التي سبق لها الموافقة على أجندة 2030 وشاركت بوضعها.

كما أن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأجندة العالمية، تضمّنت وللمرة الأولى هدفاً خاصاً عن اللامساواة – هو الهدف العاشر، وهذا إقرار مباشرٌ وصريح بأن المقاربة التي تتضمّنها هذه الأجندة لا تقتصر على القضاء على الفقر المُدقع (على ما كان عليه الأمر في أهداف الألفية 2000 – 2015) بل تؤكد على وجود رابطٍ عضوي بين مكافحة الفقر (والأهداف الأخرى) وبين الهدف العاشر الخاص بمكافحة اللامساواة، بما يوسّع مفهوم الفقر والحرمان نفسه، كما يوسّع دائرة السياسات الاجتماعية التي تناولتها الأجندة الى كل دول العالم من دون استثناء، حيث إن اللامساواة المُولّدة للفقر والفقر النسبي تشمل الدول الصناعية المتقدمة أيضاً خلافاً لما يُعرف بالفقر المُدقع والشديد حسب المقياس الدولي.

لا بل يجب الذهاب الى أبعد من ذلك، فالدول الصناعية المتقدمة والقوى الاقتصادية العظمى التي تُهيمن على مفاصل الاقتصاد العالمي وآليته، تتحمل مسؤوليةً عابرةً للحدود الوطنية، بل مسؤوليةً كونيّة، في إعادة إنتاج اللامساواة العالمية وتفاقمها، وفي توسيع الفجوات داخل البلدان الإفرادية من خلال تقييد هامش السياسات، والتأثير المباشر وغير المباشر في السياسات الوطنية المُولّدة او المُوسّعة للامساواة داخل البلدان. إن مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المُتباينة (المتفاوتة)(common but differentiated responsibility -CBDR) ينطبق بقوة هنا – أي في المجالين الاقتصادي والاقتصادي – الاجتماعي، تماماً كما ينطبق في المجال البيئي على المسؤوليات الدولية المتفاوتة المُتسببة بظاهرة التغيّر المناخي.

الشكل ا: الفروقات الاقتصادية العالمية

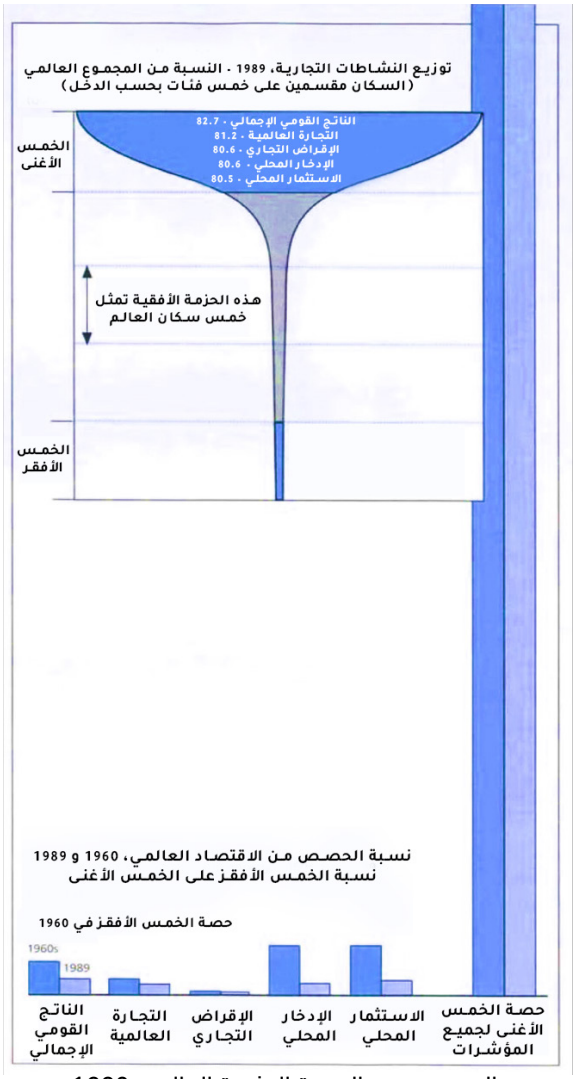

المصدر: تقرير التنمية البشرية العالمي 1992

لقد لعبت المساهمات العلمية خلال السنوات الأخيرة دوراً رئيسياً في التأثير على مسار السياسات (وهو تأكيد لدور العلم والترابط بين البحث العلمي والسياسات (عقد البحث – السياسات research – policy nexus). ففي عام 1992 صدر تقرير التنمية البشرية العالمي الثالث وعلى غلافه صورة التوزيع العالمي للناتج المحلي (وغيره) في ما عُرف منذ ذاك الحين بشكل كأس "الشامبانيا" الذي يُظهّر بصرياً تركّز الحصة من الناتج المحلي ومؤشرات الرفاه الأخرى في الشريحة العليا من السكان ذوي الدخل المرتفع. تلا ذلك تقاريرالتنمية البشرية لأعوام 1996عن التفاوتات الاقتصادية، و1998 عن اللامساواة العالمية في الاستهلاك، و2016 الذي حمل عنوان "التنمية للجميع"، وتقرير 2019 المخصص للامساواة والذي اقترح إطاراً مفهومياً مُركّباً لقياس اللامساواة ودراستها ("ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين")
. كما لا بد من الإشارة أيضاً الى تقرير هام صادر عن اليونسكو يُقارب اللامساواة بطريقة تجديدية تتسع لتعدد وجهات النظر والمقاربات المختلفة، ما يُميزه عن التقارير السابقة (والى حدٍ كبير عن الدراسات الأخرى التي سوف نذكرها هنا) لجهة كونه عملاً جماعياً تتعدّد فيه المقاربات ويحيط بالجوانب الكمّية والنوعية والسياساتية للامساواة بشكلٍ مُبتكر

تُمثل هذه التقارير الصادرة عن مؤسساتٍ أممية، نتاجاً مشتركاً للعقد nexus الذي يربط البحث العلمي بالسياسات بحكم طبيعة عمل هذه المؤسسات. وقد ترافق ذلك مع تطور البحث العلمي والأكاديمي في مجال دراسة

اللامساواة، بما في ذلك أحياناً ما يُنشر من أبحاث لأفراد ومؤسسات تُضاف الى التقارير والدراسات الهامة في هذا المجال خلال هذا العقد كان لها الأثر المباشر في دفع المنظمات الدولية والخطاب التنموي والاقتصادي الدولي للإهتمام بمسألة اللامساواة. ومن أبرزها:

- كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" توماس بيكتي، عام 2013.
- كتاب "اللامساواة: ما الذي يُمكن فعله"، انتوني اتكينسون ، عام 2015.
- "اللامساواة العالمية: مقاربة جديدة في عصر العولمة"، برانكو ميلانوفيتش ، 2016.
- إنشاء مختبر اللامساواة ، ثم قاعدة بيانات اللامساواة العالمية اعتباراً من العام 2017، وصدور التقرير الأول عن اللامساواة العالمية عام 2018 ثم التقرير الثاني نهاية العام 2021 ، وعددٍ كبير من الدراسات والأوراق البحثية التي صدرت خلال السنوات اللاحقة وكانت المصدر الأول لبيانات ودراسات اللامساواة على المستوى العالمي.
- التقارير التي يصدرها سنوياً بنك كريدي سويس Credit Suisse، لاسيما تقرير الثروة العالمي وقاعدة البيانات المرتبطة به.

الشكل 2 :متوسط معدل النمو السنوي في الثروة 1995 - 2021.

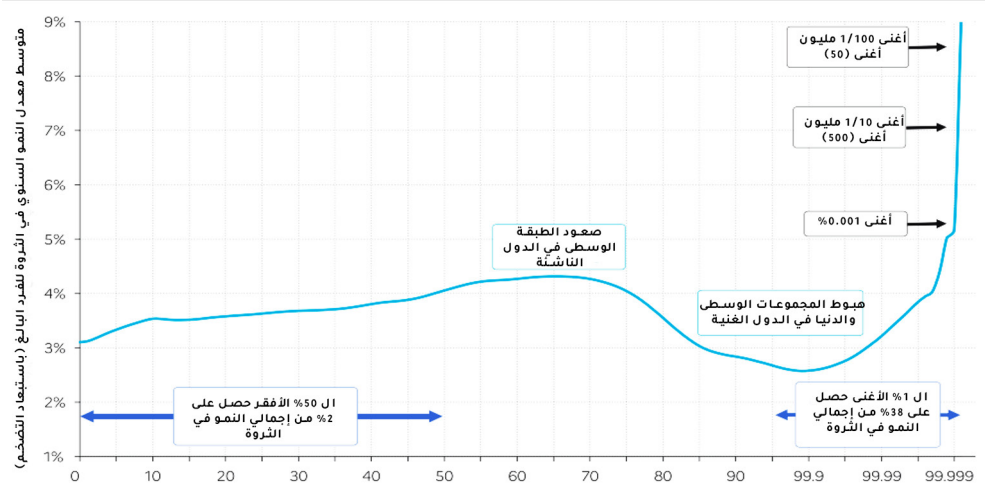

الشرح: ظلت معدلات النمو لدى النصف الأفقر من سكان العالم بين 3% و4% سنويا بين العام 1955 والعام 2021. وبما أن نقطة البدء عند تلك المجموعة كانت عند مستوى منخفض جدا من الثروة، ظلت معدلات النمو المطلقة منخفضة جدا. وهكذا، نجد أن النصف الأفقر من السكان قد حصل على 2.3% من إجمالي النمو منذ عام 1995. في حين استفاد ال1% الأغنى من ارتفاع معدلات النمو (3% الى 9% سنويا). وهكذا جنت تلك المجموعة 38% من إجمالي النمو في الثروة بين عامي 1995 و2021. تساوي صافي الثروة مجموع الأصول المالية (مثل الأسهم والسندات) وغير المالية (مثل العقارات والأراضي) المملوكة للأفراد، مخصوما منها الديون. المصادر وسلاسل البيانات : wir2022.wid.world/methodology

المصدر: تقرير الالمساواة في العالم، 2022 .الملخص العربي.

ما ورد أعلاه هو عينة عن بحوث شكّلت علامات فارقة على المستوى الدولي في ما يختص بدراسة اللامساواة. الا أن ثمة وفرة أيضاً في دراسات وتقارير شديدة التنوّع حسب الأقاليم الجغرافية، وحسب قضايا قطاعية أو تخص فئات سكانية محدّدة. على سبيل المثل، هناك وفرة كبيرة في الدراسات التي تتناول اللامساواة الجنوسية (الجندرية، بين النساء والرجال)، والتفاوتات الجغرافية على المستويات دون الوطنية، وأشكال اللامساواة والتمييز بحق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والأقليات والفئات المُهمّشة؛ وفي التعليم؛ وفي الصحة؛ والأطفال؛ والمسنين؛ والشباب...ألخ. وهي كلها على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، تشارك في إعدادها وصياغتها شريحة واسعة من الباحثين والخبراء والطلاب لاسيما من خلال الرسائل الجامعية.

اللامساواة في العالم العربي

سادت على امتداد العقود السابقة (قبل 2011) سردية تزعم أن المنطقة العربية كانت من أقل مناطق العالم فقراً وأقلها لامساواة. وردت هذه السردية في غالبية التقارير الدولية والإقليمية الصادرة عن المنظومة الأممية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويكفي هنا الإستشهاد بفقرة من تقرير التنمية الانسانية العربية الأول عام 2002، جاء فيها أن البلدان العربية تمكنت من "تخفيف حدّة الفقر وعدم المساواة بشكلٍ كبيرٍ جداً خلال القرن العشرين (ص11).. (وإن) المنطقة العربية تتسم بالإنخفاض النسبي للفقر المُدقع فيها مقارنةً بمناطق العالم النامية الأخرى (ص81)... وأنه حسب "حسابات ريتشارد آدامز وجون بيج في بحثهما المشترك عن تخفيف حدّة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2000-1970 فإن توزيع الدخل في المنطقة (الشرق الاوسط وشمال إفريقيا) يشكّل حالياً (أي في تلك الفترة) أكثر نُظم توزيع الدخل مساواةً في العالم (ص86)".

هذا التقييم لم يتغيّر فعلياً إلا مع الحراك الاجتماعي والشعبي عام 2011 (الربيع العربي) حيث بدا مناقضاً لموجة الاحتجاجات التي كانت قضية المساواة والعدالة الاجتماعية في صلبها (الى جانب قضايا أخرى). ثم أتت أعمال فريق بيكتي والفاريدو وليديا أسود التي شملت المنطقة العربية لتكشف بالأرقام واقعاً مناقضاً أيضاً حيث تبيّن أن المنطقة العربية هي أكثر أقاليم الأرض لا مساواة، وبدأ المسؤولون والباحثون والمنظمات الأممية والدولية العاملة في بلدان المنطقة، يتنبهون الى هذا الواقع، ويتابعون وضع البلدان العربية في إحصاءات قاعدة بيانات اللامساواة وتقرير الثروة العالمي. كما اهتمت الصحافة ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والجامعات على نحو أكثر قوةً بظاهرة اللامساواة على المستويات الوطنية والإقليمية.

تضمّن تقرير اللامساواة في العالم لعام 2022، تقديرات عن اللامساواة في المداخيل على المستوى الإقليمي في الأعوام من 1995 إلى 2021، تبيّن أن موقع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على رأس قائمة تركّز الثروة واللامساواة في العالم حيث بلغ نصيب الشريحة العشرية الأعلى 58% من إجمالي الدخل القومي في حين هي 36% في اوروبا (أنظر الشكل 33 أدناه)" . وكان تقرير اللامساواة في العالم الصادر عام 2018 قد توصّل الى النتيجة نفسها، حيث إن مستوى اللامساواة في المنطقة العربية يوازي مستواه في أكثر البلدان الإفرادية لامساواة في العالم مثل البرازيل و جنوب إفريقيا.

الشكل 3: اللامساواة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مقارنة مع أقاليم وبلدان أخرى 2021

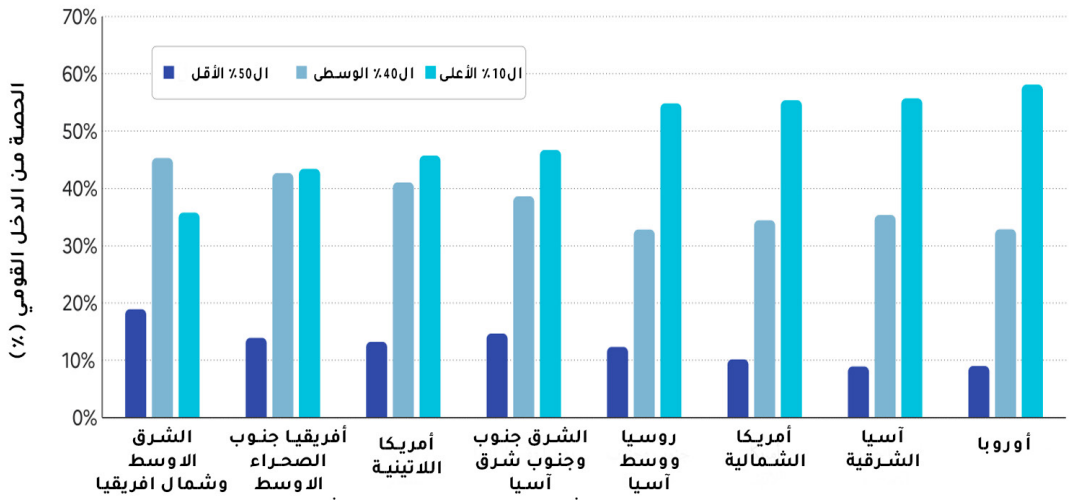

المصدر: تقرير اللامساواة في العالم 2022.

يمثل هذا الكشف تغيّراً جذرياً في النظر الى المنطقة العربية، اذ لطالما كان ينظر اليها باعتبارها تتميز بكونها من الأقاليم الذي تتوزع بلدانها على مجمل شرائح الترتيب العالمي حسب حصة الفرد من الناتج المحلي. ولطالما جرت المقارنات بين الدول العربية على هذا الأساس بين الأقاليم الفرعية (دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط) والدول العربية الأقل نمواً، مروراً بالدول ذات مستوى النمو المتوسط. كما جرت المقارنات بين الدول الإفرادية بين تلك التي في أعلى السلم حسب مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي، حيث تأتي قطر على رأس القائمة حسب بيانات 2017 مع 92418 دولار للفرد، وتلك التي في أدنى السلم حيث تأتي اليمن في الترتيب الأدنى مع 1594 دولار، في حين يبلغ المتوسط في الدول العربية 14969 دولار .

إن فكرة وجود تفاوتات كبيرة جداً بين البلدان لجهة حصة الفرد من الناتج المحلي أو غيرها من المؤشرات، كانت فكرة مقبولة في الخطاب السائد بين حكومات المنطقة والمؤسسات الإقليمية، وفي أوساط هامة من الرأي العام أيضاً. وبشكلٍ عام، كان يُنظر الى هذه التفاوتات بوصفها معطى طبيعياً بمعنى ما، نتج عن التفاوت في الثروات الطبيعية لاسيما النفط. وفي مرحلةٍ لاحقة، دخل عنصر الاستقرار أو النزاعات والحروب التي عانت منها بعض البلدان كعنصرٍ إضافي في تفسير هذه التفاوتات التي لم يُنظر اليها بأنها لا مساواة مرفوضة متولّدة عن علاقات وآليات وسياسات مُعيّنة على المستويين الدولي والإقليمي، أو حتى على المستوى الوطني. وبهذا المعنى لم يكن لذلك أثر مباشر يحفّز على التفكير في خيارات تحويلية لكبح الآليات المولّدة للامساواة بما هي دينامية فاعلة سابقاً وراهناً، بقدر ما ذهبت السياسات والخطط الإقليمية نحو منطق ردم الفجوة من خلال المساعدات الإنمائية والإنسانية وأشكال الدعم المُشابهة، أو قيام الدول العربية الغنية بإستثمارات اقتصادية في البلدان الأخرى بما لا يخرج عن التيار الرئيسي السائد mainstream في العلاقات والنماذج الاقتصادية القائمة، التي لا يمكن القول أنها تعتمد النموذج التنموي القائم على المساواة والحقوق.

إلا أن الموجة الأخيرة من الدراسات حول اللامساواة التي طالت المنطقة أيضاً، بيّنت بقوة اللامساواة داخل البلدان نفسها، ونقلت التفكير والتحليل من اقتصارها على التصدي السكوني static للتفاوت القائم فعلاً بما هو فجوات راهنة بين الفئات (والبلدان)، الى التفكير في التعامل الديناميdynamic مع اللامساواة بصفتها مُنتج مُتولد عن عوامل هيكلية وآليات وسياسات تؤدي الى استقطاب الثروة، والى توليد أو توسيع الفجوة بين الفئات. أي إنها من صُنع الناس والسياسات، أكثر مما هي رصيد أو مخزون stock من التفاوت الموروث الذي يشبه معطى طبيعياً (كما في حال وجود الموارد النفطية مثلاً)، أو ينجم عن اختلافات في مهارات الأفراد وخياراتهم الصائبة أو القاصرة. ما يجدر التنبه إليه أيضاً، هو أنه على الرغم من هذه الوقائع الصادمة عن اللامساواة الشديدة في بلدان المنطقة، لا نجد توجّهاً سياساتياً قوياً ومُتسقاًcoherent نحو تبني نماذج اقتصادية وتنموية جديدة تلتزم جدياً بتحقيق المساواة بما هي إحدى مرتكزات التنمية وحقوق الإنسان الأكثر أهمية.

اللامساواة في زمن كورونا

التساؤل المشروع

ثمة ما يُشبه الإجماع على وصف جائحة كورونا بأنها صدمةٌ كبيرة، وأن آثارها الاقتصادية والاجتماعية تفوق آثار أزمة 2008. لا بل ذهبت بعض الكتابات الى تشبيهها بالزلزال، وأعتبر كثيرون أن ما بعد كورونا لن يكون كما قبلها، وإن تغييرات جذرية مُتوقعة سوف تشمل الاقتصاد والنمو والتجارة، وطبيعة العمل، والأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، ودورالتكنولوجيا لاسيما الرقمية منها.... إلخ؛ كما ستشمل التغيّرات المتوقعة الشأن الاجتماعي بدءاً من العلاقات بين الناس في المجالين العام والخاص، وصولاً الى قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما. لا بل إن بعض هذه التغيّرات قد بدأ فعلياً خلال الجائحة أو حتى قبل الجائحة أحياناً.

غير إن السؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً هو التالي: هل يتناسب الوصف السابق لجائحة كورونا بما يجعل منها لحظة انعطاف دراماتيكية كَونية على أكثر من مستوى، مع ما سُجّل فعلياً من ردود فعل، واستجابات، ومسارات مقترحة للمستقبل؟ أم كان ذلك كلاماً انشائياً في الغالب، وأن الإستجابات الواقعية والتصورات المستقبلية كانت امتداداً للإتجاهات والتوجهات السابقة، أو في أحسن الأحوال محاولةً للتكيّف مع تأثيرات الجائحة ضمن المبادئ والقواعد الأساسية نفسها الناظمة للاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية، من دون المساس بجوهر الديناميات التي صنعت عالماً مستقطباً بشكل هيكلي، يُعيد انتاج اللامساواة بشكل مُتوسع؟ وهل شكلت الجائحة محفزاً فعلياً للبحث عن نموذج تنموي جديد، أو للإلتزام بالتوجهات التنموية --الحقوقية التي عبّرت عنها (من ضمن تعبيرات أخرى) الأجندات التنموية العالمية والأفكار التنموية ومنظومة حقوق الانسان؛ أم لا تزال سياسة الإنكار ومحاولة التحايل على الأفكار هي السائدة كما قبل الجائحة؟

الجائحة موضوعاً للامساواة

تشبه جائحة كورونا غزواً أو هجوماً غريباً alien على الجنس البشري من قبل جنسٍ آخر هو كائنات فيروسية غير مرئية في هذه الحالة. وكان من البديهي أن تؤدي مثل هذه "الصدمة" الشاملة الى إستثارة رد فعل تضامني بين كل مُكونات الحضارة البشرية للتصدي لها بطُرقٍ غير مألوفة، أولها تغليب التعاضد والتعاون بين الشعوب والأمم والحكومات والمؤسسات الدولية كما بين الفئات والأفراد؛ تعاضد مُتحرر من علاقات القوة والإستقطابات على أنواعها، ومن علاقات اللامساواة في الثروة والقوة، بهدف توفير أفضل الشروط للنجاح في التصدي للجائحة. لكن كل ما شهدناه من وقائع وسياقات خلال الجائحة كان ينمو ويتطور ضمن فكّي الإستقطاب واللامساواة اللذان شكّلا الدينامية

الرئيسية الحاكمة للجائحة نفسها. وبدل أن تكون الصدمة نقطة بداية لكسر دينامية اللامساواة، كانت الجائحة من تجلياتها وقد أصابها فيروس اللامساواة القاتل في الصميم.

الشكل 4: مليارديرية العالم يجنون المليارات بينما يخسر العمال مليارات التغيير العالمي لدخل العمال وثروات المليارديرية خلال جائحة كورونا

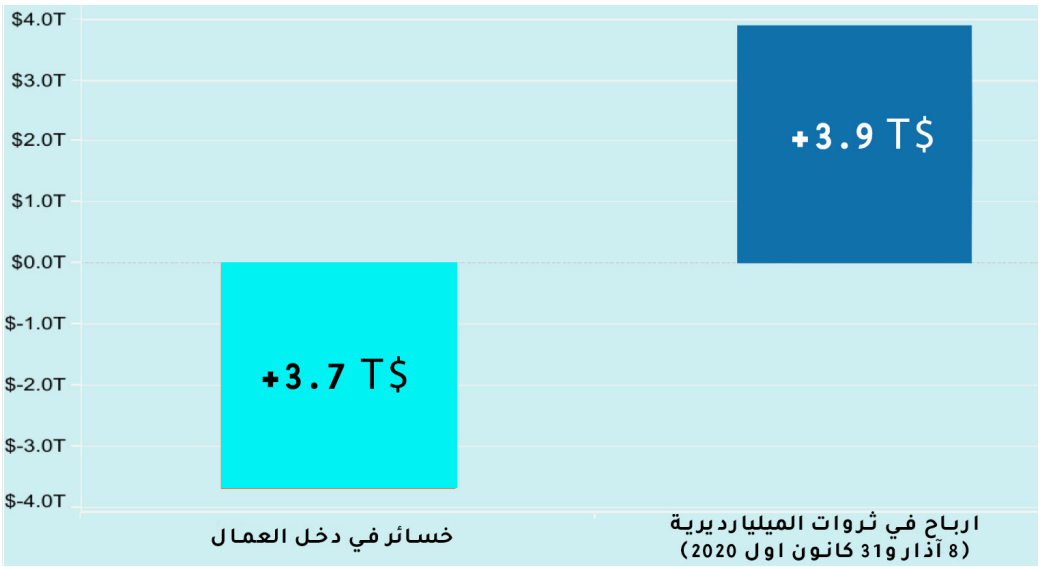

المصدر: اوكسفام ومنظمة العمل الدولية

لم تؤد الجائحة الى كبح مسار التفاوت العالمي في الثروة أو حتى الى تعليقه. وحسب تقارير اوكسفام ومنظمة العمل الدولية الصادرة خلال عام 2020 الذي شهد انتشار الجائحة في العالم أجمع، زادت ثروة كبار الأغنياء– وهم حُفنة قليلة من الأفراد- حوالي 3.9 تريليون دولار، في حين خسر العاملون– وهم مئات الملايين من الأفراد- حوالي 3.7 تريليون دولار. ولا يعني ذلك أن الاتجاهات السابقة لتركّز الثروة لا تزال قائمة فحسب، بل يعني أن جائحة كورونا ربما أوجدت قنوات جديدة للمزيد من تركّز الثروة أيضاً.

تبرز أيضاً شركات التكنولوجيا الرقمية وشركات الأدوية بصفتها جهة حققت أرباحاً غير مسبوقة خلال الجائحة وبسببها، بما يُضفي واقعية قاسية تشبه الكوميديا السوداء على حد القول الشائع: "مصائب قومٍ عند قومٍ فوائد". وقد حققت شركات الأدوية العالمية المُنتجة للقاح كوفيد 19 أرباحاً خيالية وُصفت بأنها "لا أخلاقية" حيث بلغ هامش

الشكل 5: كيف غيّرت لقاحات كوفيد19- أرباح شركات الأدوية

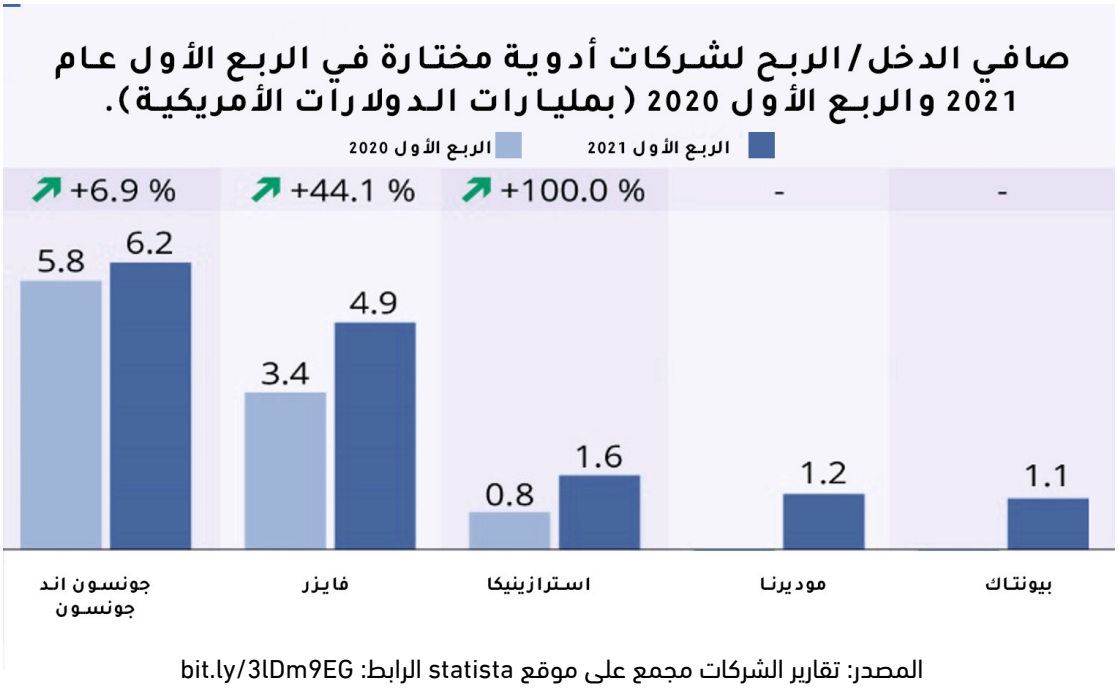

المصدر: تقارير الشركات مجمع على موقع statista الرابط: bit.ly/3lDm9EG

الربح بين عامي 2020 و2021 لدى الشركات الكبرى الثلاث التي تسيطر على الحصة الأكبر من لقاح كورونا (موديرنا، بفايزر، بيونتيك) 69%، في حين أنها تدفع ضرائب منخفضة (مودرنا تدفع ضرائب بنسبة 7%، وفايزر 15% مقابل معدل وسطي في الولايات المتحدة 21%. بينما تدفع بيونتيك الألمانية ضريبة تصل الى 31%، مع العلم أن هامش الربح لهذه الشركة يصل الى 77%). يعني ذلك أن هذه الشركات التي تحقق أرباحاً بأرقامٍ فلكية لا تدفع ضرائب توازي القطاعات الأخرى، وهو ما يُساهم بدوره في اللامساواة بسبب هذا الإنحياز الذي يُقلص من الأثر التوزيعي للنظام الضريبي. ويجب أن نضيف الى ذلك نقطتين هامتين، الأولى: أن شركات الأدوية تلك استفادت من دعمٍ حكومي مُموّل من ضرائب المواطنين بلغ مجموعه حوالي 100 مليار دولار؛ والثانية: أن تقاريرها ضخّمت أكلاف الإنتاج وزادت أسعار الجُرعات الى مستويات أعلى بكثير من الكلفة الفعلية، مما وفّر لها مصدراً إضافياً لربحٍ غير مشروع

بين العالم الأول والعالم الثالث

في ما سبق عرضه من معطيات، تكمُن المشكلة الرئيسية في المبدأ الناظم لإنتاج اللقاحات وتوزيعها، وفي القواعد الصارمة وغير العادلة أحياناً لقواعد التجارة العالمية، لاسيما ما يتعلق منها ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية التي تُستخدم في غير هدفها الأخلاقي والحقوقي المُفترض. وهذه مسألة خلافية شديدة الحساسية على المستوى العالمي في مجال الصحة والصناعة الدوائية، وقد حصلت مواجهات قانونية شرسة بين دول العالم الثالث – ومن يؤيد حقها في الحصول على أدوية قليلة الكلفة – وبين شركات الأدوية العالمية ومن يؤيدها من جهة أخرى. وقد وجد ذلك صداه في الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لاسيما المقصدين 3 – 8 و3 - ب اللذين ينصان بوضوح على حق الجميع، لاسيما شعوب وسكان الدول النامية، في الحصول على الأدوية واللقاحات بأسعار متناسبة مع قدراتهم، كما ينصان على ضرورة احترام متطلبات المرونة في ما يخص حقوق الملكية الفكرية في مجال الصحة والحصول على الأدوية وعدم تحويل حقوق الملكية الى عاملٍ مهدد لصحة الفقراء وشعوب البلدان النامية.

يُشكّل التفاوت الكبير في نسبة السكان الذين تلقوا اللقاح في العالم، لاسيما الفجوة الكبيرة جداً بين العالمين الأول والثالث، تجسيداً متطرفاً وأكثر خطورةً من أشكال الاستقطاب واللامساواة العالمية الأخرى للأسباب التالية:

- أن الفجوة بين العالمين كبيرة جداً، وهي وثيقة الارتباط بالتفاوت في الثروة والسلطة بشكلٍ جلي؛
- أنها تطال مجالاً بالغ الخطورة يتعلق بحياة الناس بالمعنى الحرفي للكلمة؛
- أنها فجوة مُنتَجة في الزمن الراهن ولا يُمكن اعتبارها موروثة، بل إنها أُنتِجت خلال فترةٍ زمنية قياسية قصيرة جداً (2020 – 2021)؛
- أنها تتشكّل بشكلٍ علني وعن وعيٍ كامل بوجودها وخطورتها من دون أي سعيٍ الى حجبها أو المبادرة الى وضع حدٍ لها.

الشكل 6: نسبة السكان الحاصلين على جرعة واحدة على الأقل

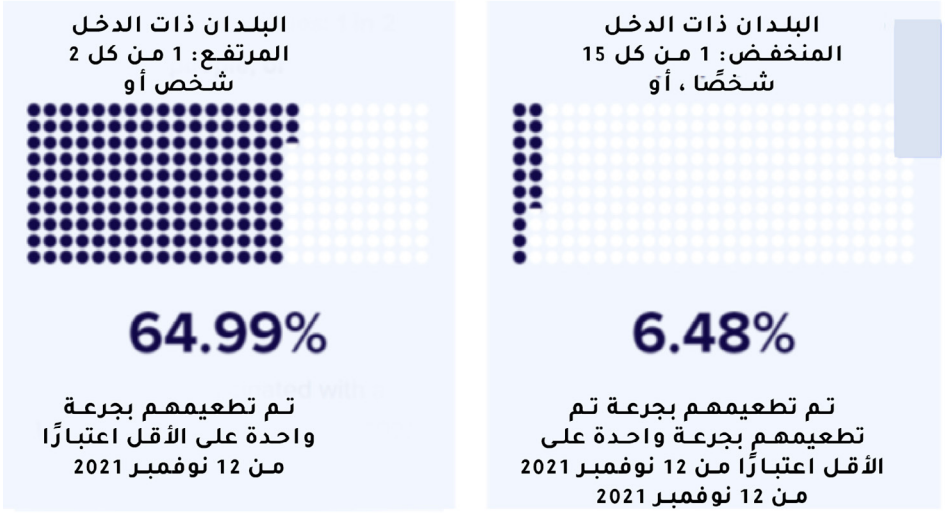

المصدر: bit.ly/38ONpx8

`والنتيجة هي أن الفجوة في هذا المجال التي نشاهدها على النطاق العالمي بين الدول الغنية والأقل نمواً هي أكبر وأكثر خطورةً من أي فجوة أخرى. فحتى 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بلغت نسبة السكان الذين تلقوا جُرعة واحدة على الأقل من اللقاح في الدول ذات الدخل المرتفع حوالي 65%، في حين لم تتجاوز 6.5% في الدول ذات الدخل المنخفض، أي إن النسبة في الأولى هي عشرة أضعاف النسبة في الثانية.

الشكل 7: عدد جرعات اللقاح لكل 100 مقيم حسب مستوى الدخل في الدول

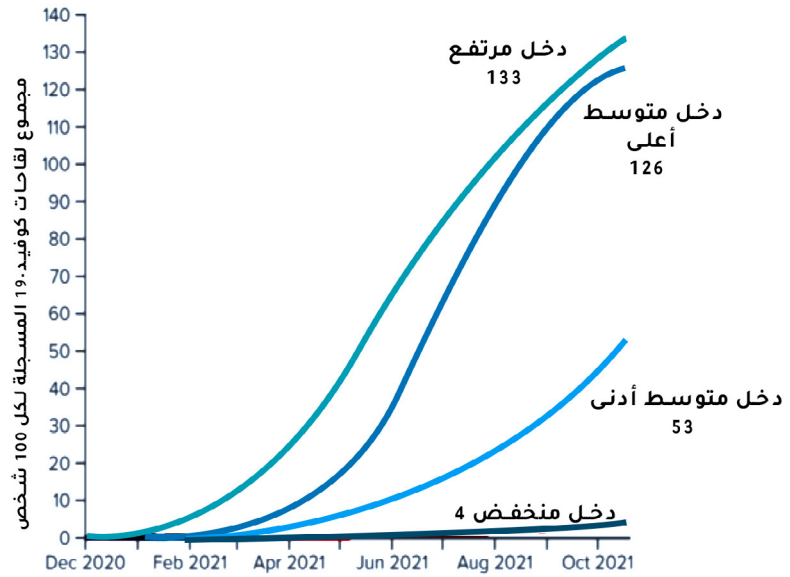

المصدر: bit.ly/38ONpx8

في المقابل، لا يوجد تفاوت كبير في عدد جرعات اللقاح التي جرى توفيرها لكل 100 فردٍ من السكان من الشريحتين الأعلى من الدخل، فقد بلغ العدد 133 جرعة في الدول ذات الدخل المرتفع، و126 في شريحة الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. في حين إنخفض الى 53 جرعة لكل 100 مُقيم في الدول ذات مستوى الدخل المتوسط المنخفض، و4 جرعات فقط للدول ذات الدخل المنخفض. ولا يوجد أدنى شك أن هناك ترابطاً وثيقاً وسببياً بين الثروة والقدرة على الحصول على اللقاح على مستوى الدول، وإننا لدى التحقق سنجد أن مثل هذا التفاوت قائم أيضاً داخل البلدان نفسها على أساس الثروة أو العرق والإثنية أو النفوذ السياسي والاجتماعي والسلطة. ومثل هذه التفاوتات جرى رصدها في الدراسات العالمية والوطنية التي بيّنت أن أثر الجائحة كان أشد على النساء من الرجال، والفقراء من الأغنياء، ومجموعات السكان الأصليين والمجموعات العرقية من السكان الآخرين...الخ.

اللاتناظر asymmetry في البلدان العربية

يشكل النجاح أو الفشل الكلي أو الجزئي في تلقيح السكان ضد فيروس كوفيد 19 مثلاً يُظهر تفاعل عوامل موضوعية مُعينة مع خيارات السياسات وفعالية إدارة الإستجابة للجائحة في البلد المعني. ولا تقتصر الأهمية على حملة التلقيح نفسها وحسب، بل هي تُعبّر نسبياً عن فعالية مُجمل خطط الإستجابة التي اعتمدتها الحكومات. وحتى تاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تُفيد المُعطيات المُجمعة من مصادر حكومية أن نسبة التلقيح الكامل(جرعتان) في العالم بلغت 54% والتلقيح الجزئي (جرعة واحدة) 11%، ونسبة الذين حصلوا على الجرعة المُعزّزة (الثالثة) 3%. وقد سبق في الفقرة السابقة أن عرضنا التفاوتات في وضعية التلقيح على المستوى العالمي. أما في الفقرات الحالية، فنعرض للتفاوتات في نسب التلقيح في البلدان العربية مع محاولة تحليل بعض العوامل المُساهمة في ذلك.

الشكل 8: نسب السكان الملقحين حسب الأقاليم (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

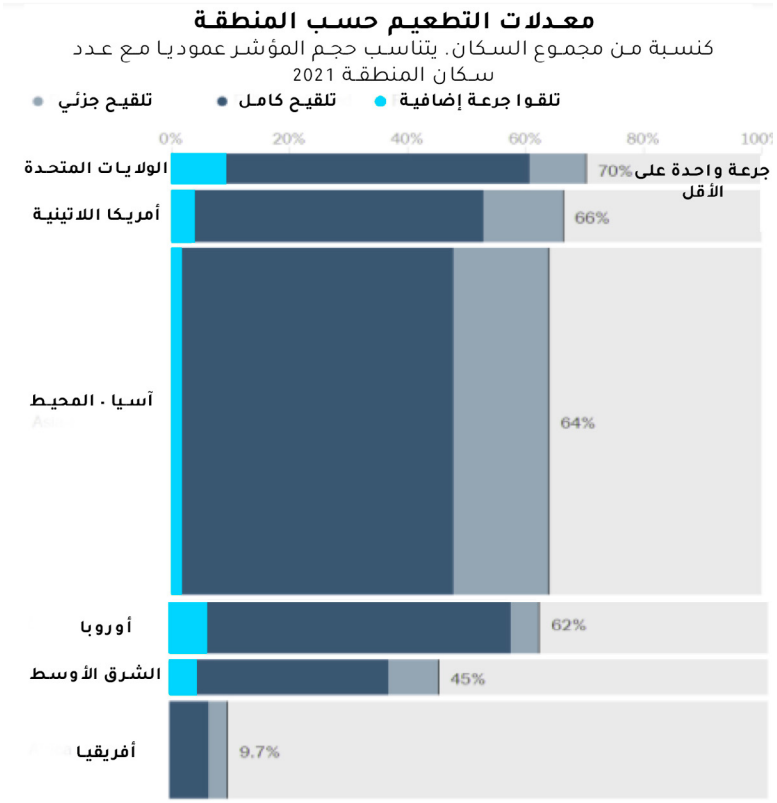

المصدر: TtuaKw٣/sm.ityn

سُجّلت أعلى نسبة تلقيح في الإمارات العربية المتحدة (100% من السكان حصلوا على جرعة واحدة على الأقل، و90% حصلوا على جرعتين). في المقابل، كانت أدنى نسبة تلقيح في اليمن، حيث حصل 1.8% فقط من السكان على جرعة واحدة على الأقل، ثم السودان (2.7%)، فالصومال فسوريا فجيبوتي... إلخ. (انظر الشكل 8). ويُستنتج من البيانات المعروضة أن مستوى الدخل في البلد المعني يُمثل عاملاً حاسماً: أولاً في مستوى التحصين، وهو ما يُعبِّر عنه تسجيل معظم دول مجلس التعاون الخليجي لمعدلات تحصين مرتفعة مقارنةً بالدول العربية الأخرى، فيما تشذ عن هذه القاعدة دولة الكويت حيث تبدو بياناتها أقرب الى الدول ذات الدخل المتوسط. إلا إن مستوى الدخل ليس العامل الوحيد بل ثمة عوامل أخرى تتعلق ببعض خصائص الدولة الاجتماعية والسياسية، وطبيعة نظام الحَوكمة فيها، إضافةً الى واقع الحروب والنزاعات في بعضها الأخر، وتوفّر المساعدة الدولية مع تفاوت فعاليتها حسب الدول لأسبابمحلية.

يُمكن تلخيص أثر بعض هذه العوامل على النحو التالي:

- أن الدول التي تعاني من حروبٍ ونزاعاتٍ شاملة، مترافقة مع تفكك أجهزة الدولة ونقص في الموارد، تقع في أسفل اللائحة. وينطبق ذلك على اليمن، وسوريا، والصومال. في حين أن دولاً تعاني من نزاع شامل مثل ليبيا، تبدو مؤشراتها أفضل قليلاً بفعل الحضور الدولي الكثيف فيها، إضافة الى أنها دولة قليلة السكان ولديها موارد نفطية.
- أن تفكك أو ضعف منظومة الحوكمة وفَعاليَة الحكومة يمكن أن يكون حالة مُزمنة مرتبطة بحالة نزاع سابق أكثر مما هو نزاع حالي (العراق مثلاً)، وقد يكون كذلك مرتبطاً بأزمة مُركبة حادة (كما في لبنان) تلعب دوراً في الحد من فعالية الإجراءات الحكومية أو النقص في الموارد (حالة لبنان) التي يتم التعويض عنها من خلال الدعم الدولي. (
- في حالات مُعينة، لاسيما في النُظم ذات التاريخ الدولتي (الدولاني أو نظام الدولة التدخلي)، كان هناك في بداية انتشار الجائحة ما يشبه حالة إنكار أو تأجيل في الاعتراف بوصول الفيروس الى البلد (وهي ممارسة سُجّلت في أكثر من بلدٍ عربي وفي العالم)، واستمرت بعض المواقف الحكومية من الطبيعة نفسها على إمتداد الجائحة بما أضعف فعالية الإجراءات الحكومية. وتراوحت الذرائع بين موقف يُغلّب الاقتصاد على الصحة (مصر والجزائر مثلاً)، وآخر يُغلب الاعتبارات السياسية والأمنية لاسيما في البلدان التي شهدت حراكاً شعبياً إعتباراً من عام 2019 (هذه الدول هي لبنان، والجزائر، والعراق، والسودان).
- الدول ذات مستوى الدخل المتوسط والتي تتمتع باستقرارٍ نسبي وبمنظومة حوكمة فعّالة الى حدٍ ما، حققت أداءً متقدماً واستطاعت الإستفادة من الدعم الدولي على نحوٍ أفضل أيضاً. وتقع في رأس القائمة دولة المغرب (وهي دولة ذات مستوى دخلٍ متوسطٍ – متدنٍ) التي حققت مستويات متقدمة من التحصين كان لفاعلية الإجراءات الحكومية دورٌ حاسم فيها، وبعدها الأردن.

الشكل 9: نسبة السكان المُلقّحين جزئياً وكُلّياً في البلدان العربية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

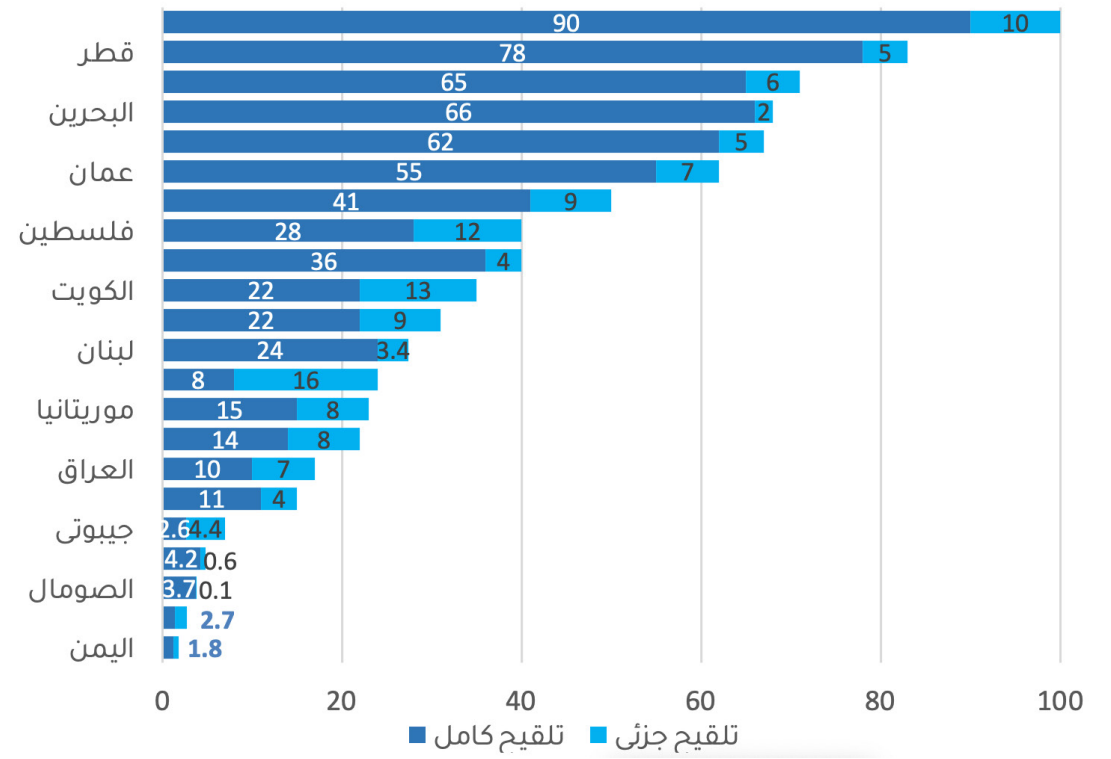

المصدر: من إعداد الكاتب استناداً الى New York Times tracker (في اليمن والسودان، يمثل الرقم مجموع المُلقّحين كُلّياً وجزئياً).

وبشكلٍ عام، أمكن تقليص التفاوت الكبير بين البلدان العربية في مستويات تحصين السكان والناجم عن التفاوت في مستويات الدخل والثروة والموارد من خلال عاملين رئيسيين:

- المساعدة الدولية، لاسيما منصة كوفاكس covax التي استطاعت تقديم مساعدة فعّالة للدول التي تنقصها الموارد، والتي تفاوتت نسبة الإستفادة منها حسب قُدرات الدولة المعنية؛
- فَعاليَة الحكومة واجراءاتها، ودور القطاع العام فيها الذي ساهم في تقليص حدّة اللامساواة. مع العلم أن فَعالية الإجراءات طرحت إشكالية أخرى تتعلق بدرجة التشدّد والتقييد التي بدت مُبالغ بها في بعض الحالات.

ثمة خُلاصة هنا مفادها أن تدخّل القطاع العام الدولي (منظمات الأمم المتحدة المعنية) والقطاع العام الوطني، كان له دورٌ رئيسي في تقليص اللامساواة في النتائج في المجال الصحي، وفي مجال احتواء الجائحة وآثارها، وهو أمر لم يكن مدرجاً فعلياً على جدول أعمال القطاع الخاص بشكل تلقائي. كما إن ذلك يُخالف المَيل الأيديولوجي السائد الى التقليل من أهمية وفعالية القطاع العام وتبجيل القطاع الخاص بما هو من مُكونات المذهب النيوليبرالي الذي تبيّن عدم صحته خلال الجائحة في كثير من البلدان، على الأقل في ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية.

لامساواة: نَرِثُها... نُنتِجُها... ونُوَرِّثُها

تتواجه في دراسة ظاهرة الفقر – مثلاً – مقاربتان:

المقاربة الأولى تعتبر الفقر رصيداً عددياً stock من الفقراء (كما مخزون في مستودع)، يجب تقليصه من خلال سياسات خاصة بالفقراء تؤدي الى رفع مستوى معيشتهم الى مستوى خط الفقر أو ما فوقه مباشرةً، وغالباً ما تتخذ شكل التعويض وردم بعض الفجوات من دون المساس بالأسباب المُولّدة للفقر.

والمقاربة الثانية تنظر الى الفقر بما هو نتاج عملية إفقار impoverishment فاعلة في المجتمع ومقرها الأول السياسات الاقتصادية ثم الاجتماعية، التي تُولّد الفقر والفقراء بشكلٍ يومي. وتدعو هذه المقاربة الثانية الى معالجة الأسباب ووقف آليات الإفقار، لا الإكتفاء بالتعامل مع النتائج من خلال المساعدات والإعانات.

ينطبق ذلك على ظاهرة اللامساواة وبشكل أكثر وضوحاً. فاللامساواة ليست رصيداً من الفجوات نَرِثُه من الأجيال السابقة وحسب، بل هي أولاً نتاج هيكلي ويومي لنمط التنظيم الاقتصادي والسياسي والمجتمعي الذي يُولد الاستقطاب من خلال إشتغاله المستمر، ويُنتج بالتالي اللامساواة وتركُز الثروة والسلطة والإمتيازات على اختلافها. لا بل إن جوهر اللامساواة نفسه – بما هو دينامية كما سبقت الإشارة الى ذلك في بداية هذه الورقة– يكمُن في هذه الآليات لا في التفاوتات بحدِ ذاتها، ولا في الإختلافات والتنوّع الموجود في المجتمع على كل المستويات، سواءً بين الفئات أو بين الأفراد. وبهذا المعنى فإنه في كل جيلٍ ثمة من يصنع الإستقطاب واللامساواة ويفرضهما على الجيل الراهن، ثم يورثهما الى الجيل القادم الذي تحكمه فئةً تُعيد إنتاج الاستقطاب واللامساواة.

جائحة كورونا نفسها وآثارها هي وليدة هذه السياسات واللامساواة، وليست مولّدة لها. ويجب البحث بعمق في كشف العلاقة السببية الفعلية بين اللامساواة (واستطراداً السياسات الأحّادية – التي تغلب مبدأ المنفعة وتُركز حصراً على النمو الاقتصادي) وبين جائحة كورونا، وتحديد موقع طرَفَي (أو أطراف) العلاقة سبب – نتيجة، وتبادل المواقع بينهما. فإذا ما تمّ وضع جائحة كورونا في سياق مسار التطور العام عالمياً ووطنياً، فإن الجائحة تبدو نتيجة السياسات الأحّادية والإستقطابية أكثر مما هي سبباً لها، وأنها كظاهرة كانت محكومة بمبدأ اللامساواة الذي يحكم السياسات أصلاً، ومجالاً من مجالاتها، ساهمت بدورها في توسيع هذه المجالات، وبالتالي في تعميق اللامساواة العامة وإعادة إنتاجها بشكلٍ مُوسّع في المجال الصحي، كما في المجال المجتمعي بشكلٍ عام في

تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تساهم الجائحة في إعادة الإنتاج الموسّعة للامساواة ولآليات الإستقطاب، على سبيل المثل:

- ضربت الجائحة كل البلدان من دون استثناء، إلا أن التفاوت في الموارد والقُدرات ينتج عنه إختلاف كبير في القدرة على التعامل مع النتائج. ففي حين تحتاج الدول ذات الدخل المرتفع الى زيادة إنفاقها الصحي بأقل من 1% من أجل توفير اللقاح لـ 70% من سكانها، فإن الدول ذات الدخل المنخفض تحتاج الى زيادة إنفاقها الصحي بحوالي 57%. وبهذا المعنى، فإن كلفة اللقاح لا تتعلق بتوفيرها في لحظة معينة، بل إن الأمر يعني أيضاً إستنزافاً إضافياً لموارد غير مُتاحة في البلد المعني، بما يؤدي الى حرمان قطاعات أخرى من موارد تحتاج اليها. ولا يقتصر ذلك على كلفة اللقاح وحدها، إذ إن كلفة الوقاية واحتواء الجائحة وعلاج المصابين بالفيروس، هي أعلى بكثير أيضاً، وكلها تستنزف موارد، وتُعطّل أو تُؤخّر فرص التنمية بما يعني تعميق الهوة التنموية بين البلدان، وداخل كل بلدٍ أيضاً.

الشكل 10 نسبة الزيادة في الانفاق الصحي حسب مستوى الدخل

الشكل 10: نسبة الزيادة في الإنفاق الصحي حسب مستوى الدخل

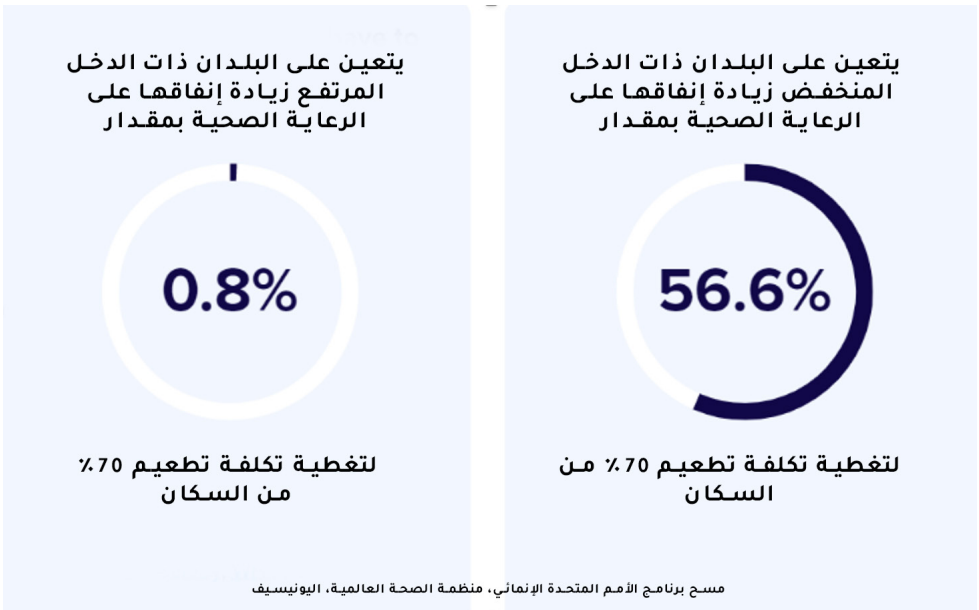

المصدر: KQM٦Mw٣/yl.tib

- تُساهم المنظمات الدولية والجهات المانحة في توفير بعض الموارد بصفة مساعدات للدول النامية من أجل توفير اللقاح أو عبر تمويل إجراءات الوقاية والعلاج من الفيروس. يُساعد ذلك في التخفيف من حدّة الجائحة وآثارها على هذه البلدان. لكن ومن منظور دينامي، فإن هذه المساعدات تُحسب من ضمن المساعدات التنموية والإنسانية (خلال السنوات الأخيرة، تمّ تجاوز التمييز بين المساعدات الإنمائية والإنسانية وتلك المُخصصة لمعالجة نتائج الإرهاب، وهو ما يتم على حساب المُكوّن التنموي). كما إنها غالباً ليست مساعدات بصفة مُنح جديدة، بل مجرد تغيير في استخدام مُنح أو قروض من المؤسسات الدولية تُحوّل من برنامج مُتفقٍ عليه الى الإستجابة للجائحة. وهذا الأمر يؤدي بشكلٍ عام الى تحويل نسبةٍ أكثر أهمية من موارد مساعدات مخصصة لمشاريع تنموية نحو مساعداتٍ إنسانية أو طارئة لها أثر فوري ومن دون بعدٍ تنموي بالضرورة. أي أنها تُساهم في تخفيض الموارد المخصّصة للتنمية، بما يُعزّز بدوره الفجوة التنموية على المدى المتوسط والبعيد. من جهةٍ أخرى، فإن هذه المساعدات تُساهم في توفير اللقاح أو بعض جوانب الرعاية الصحية مجاناً أو بكلفةٍ منخفضة، وتُخفّف الضغط عن موازنات الدول المستفيدة أو موازنات الأسر، لكن يجب عدم إغفال واقع أنها (لاسيما في حالة توفير اللقاح المجّاني وهو أمر ضروري) إنما تذهب الى مُصنّعي اللقاحات (والشركات الأخرى التي توسّعَ عملها بسبب الجائحة)، أي أنها في نهاية المطاف تمويلٌ إضافي لهذه الشركات وزيادةٌ في أرباحها تحت مُسمى مساعدات صحية أو

إنسانية.

- تسببت الجائحة بضغوطٍ كبيرة على النُظم الصحية في كل دول العالم، بما في ذلك الدول الصناعية المتقدمة، وزادت من الطلب على الكوادر الطبية من أطباء وممرضين وعاملين آخرين في مجال الرعاية الصحية. وتستفيد الأنظمة الصحية في الدول المتقدمة أصلاً ومنذ عقود من عددٍ كبير من الأطباء والإخصائيين المهاجرين في المجال الصحي والطبي ضمن النظام الصحي في هذه البلدان، وهو أمرٍ ينطبق على الدول العربية، وذلك بسبب التفاوت في الأجور والحقوق ومسائل أخرى يُمكن للطبيب أو الممرض أن يتمتع بها في هذه الدول مقارنةً ببلده الأصلي. وقد زادت الجائحة من الطلب على الخُبرات الطبية، في حين أن الضغوط المستجدة في البلدان النامية على النظام الصحي، إضافةً الى ضغوط ناجمة عن عوامل تأزمٍ أخرى غير مرتبطة مباشرةً بالجائحة (عدم استقرار سياسي، أزمات اقتصادية ومالية، حروب ونزاعات... الخ)، شكّلت عوامل طردٍ إضافية تدفع الى هجرة الكوادر الصحية وأصحاب الكفاءات، من البلدان النامية والعربية الى دول الشمال، بما يُعمّق الفجوة في الموارد البشرية راهناً ومستقبلاً. وإذا كانت اللامساواة والفجوة بين العالمين الأول والثالث عاملَ الجذب – الطرد الأصلي من

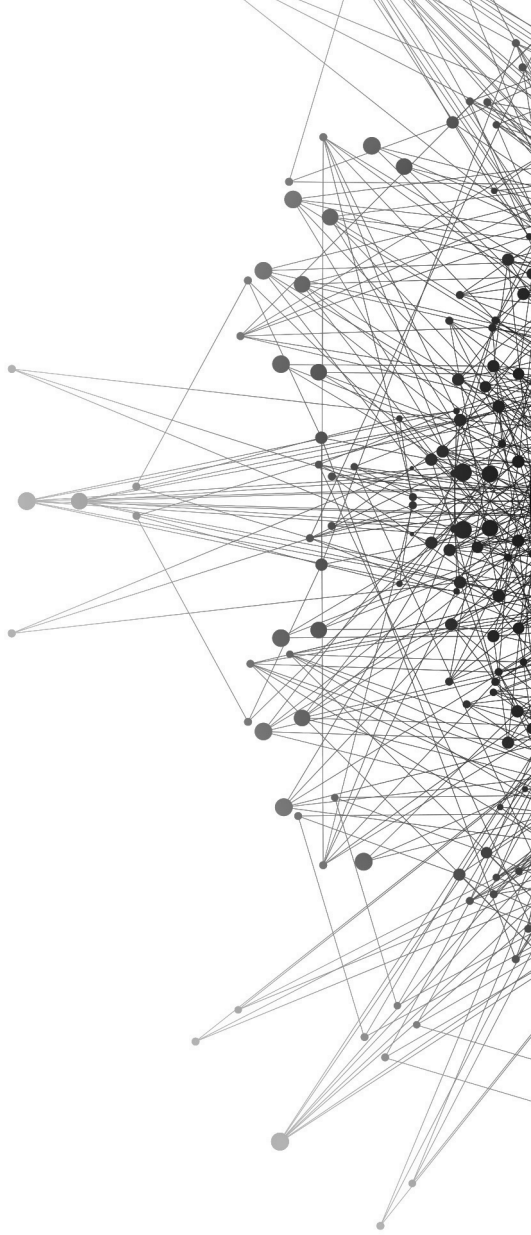

3. الإستجابة بين المُحقّق والمطلوب

الجنوب نحو الشمال، فإن الجائحة وسّعت نطاق هذه العملية وشجّعتها، مما يؤدي الى توسيع الفجوة بين العالمين أكثر مما كانت عليه قبل الجائحة.

استجابات الحكومات والبلدان للجائحة بطرقٍ متعددة يجمع بينها مُشترك عريض. لكن هل كانت هذه الإستجابات مُستوفية الشروط المطلوبة لتحقيق الأهداف؟

تتحدّد الغاية النهائية للإستجابة المتكاملة من منظور التنمية – الحقوق والتحوّل المُجتمعي المرغوب به في تحقيق حُزمة أهداف مترابطة غير قابلة للتجزئة هي:

- إحتواء الجائحة بالمعنى المباشر،
- معالجة آثارها غير المباشرة المتوسطة والبعيدة المدى في مُختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والمؤسسية...ألخ،
- الحؤول دون تكرارها، أو تكرار كوارث أخرى مشابهة أو لها مستوى الخطورة نفسها، في المستقبل، الأمر الذي يحيل الى معالجة الأسباب والعوامل الهيكلية التي أدت اليها، أو ساهمت في نشوئها وتحوّلها الى جائحة، وهو ما يقود حتماً الى طرح مسألة التحوّل المُجتمعي على جدول الأعمال الراهن.

في نهاية المطاف، لا يُمكن أن تقتصر الإستجابات على كونها مجرد ردود فعلٍ وإجراءات تعويضية وعلاجية فورية تتعامل مع النتائج والآثار وتُغفل المسببات. وبهذا المعنى لا يمكن أن يعود العالم الى صيغة العمل المعتاد التي كانت سائدة قبل الجائحة، ولا العودة الى الخيارات الكُلّية والقواعد الأساسية التي كانت تحكم الاقتصاد والاجتماع والثقافة والحياة بشكلٍ عام، والتي تسبّبت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في الجائحة (وفي غيرها من الأزمات والحروب والمشكلات التنموية وانتهاكات حقوق الإنسان). فالإستجابة المتكاملة يجب أن تتضمّن حكماً توجهاً مُتسقاً نحو التحوّل المُجتمعي واعتماد خياراتٍ بديلة عمّا كان قائماً قبل الجائحة، وهو تحوّل كان مطلوباً أصلاً قبلها، وتعزّز خلالها وبعدها، لكون الجائحة كشفت عن الاختلالات الهيكلية التي كانت تحكم مسار التطور المجتمعي والحضاري برُمته، بما في ذلك منظومة القواعد والمؤسسات والقيَّم التي تتحكم بحياة الكوكب وسكانه.

في هذا السياق، لا بد من تتبع المسار الذي أدى الى ما نحن عليه اليوم. فالعالم تعامل عام 2021/2022 مع أزمة شاملة ومُركّبة متعددة المستويات بلغت مستويات غير مسبوقة خلال عامين فقط. فخلال هذه المدة القصيرة، تحوّل فيروس مجهري كان "يسكن" الكوكب معنا الى جائحة ثم أزمة شاملة، وبُتنا أمام وضعٍ يصعُب فيه التمييز بين ما هو ناجم عن الفيروس نفسه، وما هو ناجم عن مُجمل التشوّهات الهيكلية في النظام العالمي المتحقق وما هو ناجم عن سياسات الإستجابة الخاطئة أو القاصرة.

يُلخّص الشكل التالي بشكلٍ تبسيطي هذا المسار:

الشكل 11: رسم تخطيطي لمسار تحوّل الإصابة بالفيروس الى جائحة وأزمة شاملة

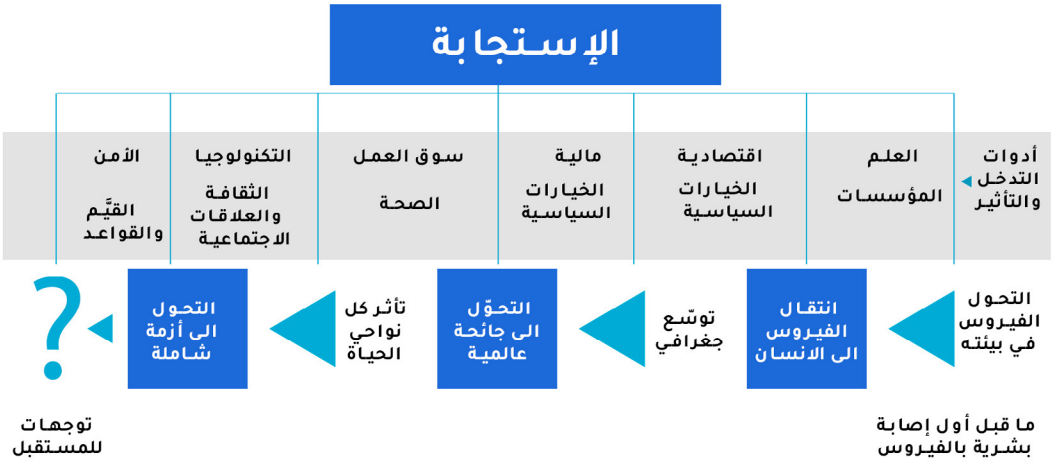

ويُمكن تفصيل المراحل المختلفة لهذا المسار، والعوامل الأكثر أهمية المحددة لخصائصه على النحو التالي:

قبل أول إصابة بشرية بالفيروس

كان الفيروس بما هو كائن مجهري موجوداً كما سائر الفيروسات والكائنات المُشابهة الأخرى، ضمن بيئته الطبيعية، ولم يكن هناك تماس مباشر واسع مع البشر يؤدي الى إصابة وبائية مُعدية. نحن هنا في حيّز الطب والبيولوجيا والعلوم بالدرجة الأولى، والإستفادة من التجارب السابقة التي عرفتها البشرية خلال العقود القليلة الماضية لاسيما ما يتصل مباشرةً بعالم الفيروسات التي أصابت الإنسان مثل فيروس نقص المناعة المُكتسبة – الإيدز، وموجات إنفلونزا الطيور، والخنازير ... وبعضها فيروسات تاجية شبيهة بفيروس كوفيد 19. كان يجب إتخاذ إجراءات وقائية استناداً الى التجربة، لاسيما بالنسبة لسرعة الإستجابة، وتطوير الأنظمة الصحية – بما في ذلك في الدول المُتقدمة صناعياً – من أجل زيادة قدرتها على احتواء أوبئة واسعة الإنتشار من هذا النوع (أو غيره). كما كان من المفترض أن تُخصّص نسبة أكبر من الأبحاث العلمية في هذا المجال. وهو ما لم يحصل بالمستوى المطلوب الى أن حدثت الإصابة البشرية الأولى، التي لا نعرف متى حصلت تماماً، إلّا أنها في تاريخ قريب من إعلان الصين عن الإصابات الأولى في ووهان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثمة ما لا نعرفه بعد عن أصل الفيروس وكيفية انتقاله بشكلٍ أكيدٍ تماماً، لكن ثمة شبه إجماع على أنه انتقل الى الإنسان من خلال سوق لحومٍ للحيوانات البرّية في مدينةٍ ووهان الصينية، ويُرجّح إنتقاله من الوطواط الى حيوان وسيط، ثم الى الإنسان. وبغض النظر عن التفاصيل الحدثية، فإن الفيروس بما هو كائن مجهري كان موجوداً ضمن بيئته الطبيعية ولم يكن ينتقل الى الإنسان (وهو ما ينطبق على أنواع أخرى من الفيروسات والكائنات المجهرية). غير إن نُسق التطوّر الحضاري، والتوسّع العمراني على حساب موائل الحيوانات والكائنات الأخرى، ونتائج التغيّر المناخي والتدهور البيئي، عزّز وضعية التزاحم بين موائل الإنسان وموائل الكائنات الأخرى، وزادت مساحة الاحتكاك القسري بينها، الأمر الذي زاد من فرص انتقال الأمراض والفيروسات من الحيوان الى الإنسان (من دون إغفال احتمالات أخرى). وبهذا المعنى يُمكن أن نربط بين أول إصابة بشرية بالفيروس وبين نمط التطوّر الحضاري الذي يشكل إعتداءً مباشراً على البيئة وعلى موائل الحيوانات والكائنات التي تُشاركنا الكوكب. واحتمال تكرار حالات مشابهة لا يزال وارداً في المستقبل طالما استمرت السياسات والممارسات نفسها.

التحوّل الى جائحة عالمية

بعد الإصابة البشرية الأولى في اليوم الأخير من عام 2019 انطلق مسار التحوّل الى جائحة صحية عالمية بشكلٍ متسارع حيث تم إعلان بلوغ وضعية الجائحة pandemic من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 آذار/مارس 2020، أي بعد أقل من شهرين ونصف على الإعلان عن الإصابات الأولى في ووهان. هذا التوسّع الجغرافي السريع جداً في عدوى الفيروس لم يكن نتاج مسارٍ بيولوجي صرف، بل هو نتاج العولمة بالدرجة الأولى. فالعولمة هي التي شكلت آلية انتقاله السريع من بؤرة وحيدة في الصين الى كل دول العالم تقريباً في وقتٍ قياسي. لقد خرجنا من حصرية وأولوية العوامل البيولوجية الى الدور الأكثر أهمية للعلاقات الاقتصادية المُعولمة من خلال حركة الإنتقال للسلع والأشخاص بين مناطق العالم وبلدانها. فما تسبّب في الجائحة لم يكن الفيروس نفسه، بل هي العولمة التى حوّلت الفيروس الى ضيفٍ ثقيل في كل البلدان، تماماً كما السائح أو السلعة المادية أو الثقافية التي لا تقف عند حدودٍ وطنية. لولا العولمة، لبقي الفيروس محصوراً وأمكن احتواؤه بسرعة نسبياً، إذ إن العولمة لعبت دور المُكثّف والمُضخّم (condenser and amplifier) للفيروس

مُحوّلةً إياه الى وباء، ثم الى جائحة صحية عالمية. والجائحة وفق وصفٍ دقيق، هي نتاج عولمي ومُعَولم بإمتياز.

في هذه المرحلة، من المُفترض أن تكون الإستجابة أكثر شمولاً، وأن تستند الى العلم دائماً كما في كل المراحل الأخرى، غير أنه كان لا بد من إجراءاتٍ وسياساتٍ تحترم الطابع المُعولم للجائحة وتلتزم بإستجابة عالمية تُغلب التعاون والتضامن بين البلدان بدل الإتجاه الى اعتماد سياسات واستجابات وطنية متباينة بين الدول، لا بل الدخول في تنافسٍ مَرضي بين الدول والشركات وصل الى ما يُشبه الحروب التجارية والسياسية والمؤسسية في ما بينها، لم تسلم منها منظمة الصحة العالمية نفسها.

من جهة أخرى، فإن مسؤولية العولمة عن تشكّل الجائحة بالمعنى الذي أشرنا إليه، تعني أيضاً ضرورة اعتراف الدول والمؤسسات والشركات القائدة للنظام العالمي بمسؤوليتها المباشرة عن التسبّب بالمرض والموت لعموم شعوب الكوكب، لاسيما شعوب البلدان النامية التي تتلقى نتائج العولمة السلبية الناجمة عن سياساتٍ وتوجهاتٍ تدفع ثمنها ولا تشارك في وضعها ولا تستفيد منها. ثمة موقف غير أخلاقي على الإطلاق في إنكفاء الدول الكبرى على نفسها وإهمال اتخاذ أي إجراءات وقائية للدول النامية في المراحل الأولى من الجائحة لجهة الوقاية والحد من مخاطر الإنتشار الذي تفاقم أولاً في الدول المتقدمة صناعياً، وكذلك لاحقاً في عدالة توزيع اللقاح. وهو ما لم يحصل بالقدر المطلوب، إذ إن الإستجابة العالمية لم تكن عالمية فعلاً، وكان هناك تهرّب من المسؤولية العابرة للحدود من قبل الدول الكبرى في التعامل مع الجائحة التي تسبّبت بها العولمة.

تحوّل الجائحة الى أزمة عميقة وشاملة

بعد التوسّع الجغرافي الى كل البلدان، أتى دور التوسّع الأفقي والعمودي للجائحة وآثارها وتحوّلها الى أزمة عميقة وشاملة للاقتصاد والاجتماع والسياسة والمؤسسات والثقافة والأوضاع النفسية والعلاقات بين الناس...الخ.

في هذه المرحلة، يندمج تأثير الفيروس والجانب الصحي المباشر مع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد وسوق العمل والتجارة (وهو ما كان محل إهتمامٍ خاص خلال الجائحة ولا يزال)، وعلى العلاقات الاجتماعية والأُسرية، وعلى الأفراد والسلوكيات. وبهذا المعنى فإن ما نواجهه كبُلدان وشعوب وفئات وأفراد هو أثر مُركّب ومُدمج، ويصعُب عزل آثار عاملٍ عن عواملٍ أخرى فيه. إلّا أن الوزن الأكبر في وضع الأزمة العميقة والشاملة ليس وليد الجائحة، بقدر ما هو مُتولد عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد ونظام الحَوكمة العالميين. فالفيروس بما هو كائن مجهري له أثر صحي مُحدد، والأزمة هي من صنع البشر والنظام العالمي والسياسات الوطنية، سواءً لجهة الإستجابة العالمية، أو لجهة السياسات الوطنية. ولا توجد علاقة سببية مباشرة بين فيروس الكوفيد وبين الأزمة من دون توسّط مُجمل النظام العالمي بكل مُكوناته، ومن دون توسّط مؤسسات الحَوكمة والسياسات الكُلّية والوطنية وخطط الإستجابة المباشرة.

وكما سبقت الإشارة الى ذلك في فقرات سابقة، فإن مُشكلات خطيرة مثل اللامساواة العالمية وداخل البلدان، وهيمنة الدائرة الاقتصادية على حساب الدوائر الاجتماعية والبيئية والثقافية في النظام العالمي، والتراجع الحاصل في الإلتزام بمنظومة حقوق الانسان، والتعدّي المُتعمّد على البيئة والعدالة الاجتماعية والحق في التنمية، وتغليب مبدأ المنفعة بشكلٍ أحّادي على ما عداه، وكل مكونات نمط الإنتاج والاستهلاك المُهدد للكوكب والناس (على ما تنبه إليه أجندة 2030 نفسها)...الخ، كل ذلك يعني أنه لا يُمكن معالجة أسباب الأزمة وتجاوز خُطط الإستجابة التقنية الى إطلاق مسار تحوّل مجتمعي نحو منظومة قيَّم وعلاقاتٍ ونموذجٍ تنموي جديد، إذا لم تتصدى خطط الإستجابة للأسباب والعوامل الجوهرية التي صنعت الأزمة التي نعيشها راهناً، والتوجه نحو عالمٍ جديد متضامن ومُستدام ملتزم بحقوق الانسان.

نترك المرحلة الأخيرة من التحليل التي لها علاقة بالتوجهات المستقبلية التي يُمكن أن ترسم بعض ملامح العالم المرغوب به بعد كورونا، وبما يحول دون تكرار الجائحة وتكرار نوع الأزمات والإختلالات التي كشفتها، للفقرات الأخيرة من هذه الورقة. أما الفقرات التالية، فنُخصّصها لاستعراض أهم خصائص الإستجابة للجائحة، واستكشاف ما إذا كانت على المستوى نفسه من الشمولية والتكامل متناسبةً مع الأزمة العميقة والشاملة التي نواجهها، أم أنها كانت دون ذلك.

الإستجابة للجائحة في البلدان العربية

أشرنا في الفقرات السابقة الى وجهين هيكليين في الإستجابة العالمية للجائحة:

1. أولاً، أنها كانت بدرجةٍ كبيرة إستجابات مُجزّأة وحسب خياراتٍ سياسية وطنية خاصة بكل دولة، لاسيما الدول الكبرى المؤثرة عالمياً، مقابل أن الجائحة كانت نتاج العولمة نفسها وإحدى تجلّياتها؛
2. ثانياً، ركّزت الإستجابة على الجانب الصحي الضروري والبديهي، ثم اهتمت بالجانب الاقتصادي واستعادة النمو والتعافي الاقتصادي، مع التركيز على الجوانب التقنية، وتجنبت مُساءلة الخيارات الكُلّية والمبادئ الناظمة للاقتصاد في العالم وفي الدول الكبرى والصغرى.

لم تخرج الإستجابات في البلدان العربية عن هذا السياق. فقد "ارتكزت المُقاربة التي اعتمدتها الدول العربية على أربعة محاورٍ متداخلة ومترابطة، إلّا وهي: المحور الصحي، والمحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، والمحور الأمني"[1]. وقد اشتملت الإجراءات على حُزْمة مُتشابهة – مع بعض التمايزات حسب البلدان – تضمّنت إعلان حالة الطوارئ (أو ما يشببها حسب القوانين الوطنية: تعبئة عامة، حالة طوارئ صحية...الخ)، وإغلاق المطارات أو تقييد السفر في فترات معينة، ومنع التجوّل كُلّياً أو جزئياً، وإغلاق بعض المدن أو الأحياء، والإغلاق الكُلّي والجزئي بشكلٍ متناوب للمرافق الاقتصادية والمؤسسات الرسمية والخاصة والمدارس والجامعات، وتقليص ساعات العمل، وفرض العمل أو الدراسة من المنزل حيث ينطبق ذلك، وفرض إرتداء الكمّامة، وتعميم الالتزام بإجراءات الوقاية، وفرض برتوكولات صحية من أجل نقل المصابين والعلاج والتلقيح لاحقاً...إلخ.

بالإضافة الى ما سبق، قامت الحكومات العربية باعتماد حُزْمة مُحفزات مالية واقتصادية تفاوتت بحسب توفر الموارد في الدول، كان الهدف منها تحفيز الاقتصاد والتعويض عن التوقف عن العمل والصعوبات التي واجتها المؤسسات. وشملت هذه الإجراءات أيضاً إجراءات مالية من نوع الإعفاءات الضريبية وتعليق المهل وتأجيل سداد الديون...الخ. كما كانت هناك حُزْمة أخرى من التدابير الاجتماعية التي اتخذت في الغالب شكل مساعدات مالية وزّعت على نطاقٍ واسع (تفاوتت المساعدات حسب قدرات البلدان المالية، وحسب فَعالية نظام الحماية الاجتماعية الموجود فيها ومستوى التغطية، واقتربت من توزيع مساعدة شاملة على جميع السكان أو معظمهم أحياناً). وقد تبنّت حكومات الدول العربية مُمثلةً في البنوك المركزية ووزارات المالية حُزماً تحفيزية بنحو 194 مليار دولار حتى تاريخه، بهدف دعم الفئات المتضررة وتقليل حجم الأثر المُتوقع الناتج عن تقييد الفيروس لحركة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية على دخول الأسر والشركات. شملت حُزَم التحفيز عدّة تدخلات تنوّعت ما بين توجيه المزيد من المخصصات المالية لدعم الأنظمة الصحية، وخفض الفائدة بنسبٍ تراوحت ما بين 1.5 و 3.0 نقاط مئوية، وخفض نسب الاحتياطي الإلزامي، وضخ سيولة في القطاع المصرفي لدعم الائتمان، وتأجيل أقساط وفوائد القروض المُستحَقة على الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة لمدة تتراوح ما بين 3 إلى ستة أشهر، وإعفاء المواطنين من رسوم خدمات المياه والكهرباء لمدة ثلاثة أشهر، وغيرها من التدخلات الداعمة الأخرى، من بينها تطبيق برامج الدخل الأساسي المُعمَّم، بما يخفّف نسبياً من الأثر المتوقع لانتشار الفيروس على اقتصادات الدول العربية خلال العام الجاري. يُلاحظ في هذا الصدد تباين مستويات حُزَم التحفيز بحسب الحيّز المالي المُتاح لدى كل دولة عربية وكذلك مستويات شبكات الأمان الاجتماعي وقدرة الدول على حشد أموال ضخمة في وقتٍ قصير لتجاوز الصدمات الاقتصادية"[2].

كانت هناك أيضاً حُزْمة إجراءات مؤسسية سواءً لجهة إنشاء لجان تنسيقٍ وزارية أو هيئاتٍ وطنية ولجان طوارئ للتعامل

مع الجائحة وآثارها. والهدف هو تلافي التضارب في التوجّهات وتأمين الإتساق في خطط الإستجابة والاستخدام الأمثل للموارد من خلال التنسيق بين جميع المعنيين، وإن كانت مثل هذه الإجراءات لم تنجح تماماً في كل الحالات. وفي الدول حيث تتوزّع السلطة على مراكز قوى متعددة، داخل المؤسسات أو خارجها، فإن الإستجابة للجائحة لم تكن فرصة لرفع مستوى التنسيق سعياً الى تحقيق النتائج المثلى، بل على العكس من ذلك، انتقل تجزؤ السلطة واضطراب العلاقة بين المؤسسات الى خطط الإستجابة نفسها حيث ساد الارتباك والإرتجال والتناقض في الإجراءات وتعدّد الجهات لا بل تناقضها في بعض الحالات، بالإضافة الى حالات التنافس غير الصحي بين المسؤولين لنَسْب النجاحات المُحقّقة الى أنفسهم على حساب منافسيهم. ويُمثّل لبنان مثالاً متطرفاً لمثل هذه الوضعية حيث تعدّدت اللجان المسؤولة عن إدارة الاستجابة للأزمة، وكانت هناك تصريحات وانتقادات علنية من وزراء ضد وزراء اخرين، واتخاذ إجراءات ثم التراجع عنها، الأمر الذي تسبّب في بعض الفترات في تزايد الإصابات وتأخر الاحتواء. ومثل هذه الممارسات والثغرات شملت دولاً أخرى أيضاً حيث كانت هناك إشكالات مؤسسية وتنازعٌ على السلطة (تونس مثلاً في مرحلة ما مما أدى الى توسّع كبير في الإصابات وإغلاق محافظات القيروان وسليانة وزغوان في حزيران/يونيو 2021 وقد نُسب ذلك الى فشل حكومي مؤسسي). وكانت مثل هذه الحالات أقل حدّةً حيث السلطة مركزية وغير متجزئة، أو حيث فَعاليَة الحكومة أفضل.

أخيراً، فقد ترافقت الإجراءات المختلفة مع استخدامٍ واسع النطاق لوسائل الإعلام من أجل التوعية والإرشاد، وكذلك للحد من انتشار المعلومات الكاذبة والمضلّلة التي كانت منتشرة أيضاً على نطاقٍ واسع، لاسيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تصعب مراقبتها وضبطها. ولا ننسى أخيراً، أن الإستجابات الوطنية تضمّنت دوراً كبيراً لمؤسسات القطاع العام – الحكومي، لاسيما المؤسسات الصحية، وكذلك لمنظمات المجتمع المدني حيث كانت لهذه الأخيرة حرية العمل وتجربة سابقة في العمل الصحي أو الإغاثي، أو حيث فرض ضُعف الأجهزة الحكومية والدولة عموماً مثل هذا الدور (لبنان مثلاً).

الإستجابة الحكومية في عيون أممية

تتشابه التقارير التي ترصد وتُصّنف محاور الإستجابة الحكومية للجائحة في البلدان العربية، ويشمل ذلك التقارير التي تُعدّها المنظمات الأممية التي تكاد تتبع منهجية متشابهة. والمشترك هنا هو في الوصف والتصنيف، وفي تجنّب التحليل النقدي العميق للإستجابة الحكومية التي غالباً ما كانت تُصمّم أصلاً بمشاركةٍ فعالة من قبل منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلدان المعنية، والبنك الدولي ومؤسساتٍ أخرى.

ففي دراسة عن تقييم آثار السياسات الكُلّية وأثرها على المرأة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN نُشرت في شهر أيلول/سبتمبر 2021[3]، رصدت المنظمة سياسات الإستجابة للجائحة في 17 بلداً عربياً، واعتمدت تصنيفاً يتضمّن أربع ركائز للإستجابات هي: 1- العمالة والنشاط الاقتصادي؛ 2- الحماية الاجتماعية؛ 3- الهياكل والبُنى الأساسية الاجتماعية والخدمات العامة؛ 4- الأمن الغذائي. وقُدّر متوسط الإنفاق على حُزمة التحفيز في بلدان المنطقة 10.2% من الناتج المحلي، وبلغ أقصاه في البحرين (31% من الناتج المحلي الإجمالي) وأدناه في العراق (0.4%). غير أن ما يُلفت النظر هو مستوى الإنفاق المرتفع نسبياً في المغرب (حوالي 18% من الناتج المحلي) مقابل إنفاق منخفض في الكويت (اقل من 2%) وهي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون التي كان إنفاقها على المُحفّزات منخفضاً، وكذلك كان إنفاقها على الركيزة الاقتصادية منخفضاً أيضاً كنسبة من إجمالي الإنفاق، الذي خصّصت نسبة 65% منه لدعم الهياكل المؤسسية لاسيما الصحة والتعليم. وهو وضع غير نمطي[4].

يعرض الجدول 1 أدناه، خارطة الإنفاق التحفيزي في البلدان العربية موّزعةً حسب الركائز الأربعة إستناداً الى المصدر المشار إليه (تقرير منظمة الأمم المتحدة للمرأة)، مع بعض الملاحظات في العمود الثالث من الجدول. وسوف نلاحظ من خلال مراجعة الجدول (والمصدر) أن التدخلات هي من النوع التقليدي ولها طابع تعويضي بالدرجة الأولى، والدعم الآني للمساعدة على التخفيف من آثار الجائحة، وهي لا تتضمّن تحوّلات هامّة في الأنساق السائدة ولا في السياسات المعتمدة، ما عدا ما يُعتبر تكيّفاً مع الجائحة والأزمة، مع تغليب التدخلات المؤقتة على الهيكلية.

الجدول 1: مسح سياسات الإستجابة للجائحة في المنطقة العربية

الركيزة	أمثلة عن التدخلات	ملاحظات
1 - العمالة والنشاط الاقتصادي	- حماية العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم أصحاب المؤسسات والعاملين والعاملات لحسابهم الخاص - تأجيل سداد القروض، - خفض الفوائد على الإقتراض، - الإعفاء أو التأجيل الضريبي، - تعليق رسوم ومساهمات أصحاب العمل للضمان الاجتماعي.	- شكّلت محور التركيز الأكثر أهمية، ومثّلت حوالي 69% من إجمالي حُزمة الإستجابة الاقتصادية والمالية في الدول المعنيّة. - أنواع التدخلات متشابهة بين البلدان، والتفاوت كمّي ربطاً بالموارد المُتاحة بالدرجة الأولى وبحالة الاستقرار، وتتقلّص الأهمية في حالة الحرب في البلد المعني. - هي الأكثر أهمية في دول مجلس التعاون والدول أخرى، ما عدا لبنان والعراق والدول التي تعاني من حروب. - التدخلات تقليدية وتعويضية ولا تتضمن تعديلات هيكلية في الأنساق الاقتصادية المعتمدة.
2 – الحماية الاجتماعية	- دعم المستفيدين من برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، بمن فيهم المتقاعدون والمتقاعدات، - دعم المستفيدين من برامج التأمين الاجتماعي غير القائمة على الاشتراكات، في شكل تحويلات نقدية أو عينيّة، - ارجاء سداد القروض على المستهلكين.	- مثّلت حوالي 14% من إجمالي الإنفاق في الدول المشمولة بالتقييم. وهي في المرتبة الأخيرة (يشمل ذلك الركيزة الرابعة أيضاً). - التدخلات متشابهة وتقليدية، وأبرزها التوسّع في التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة وأشكال المساعدات الطارئة. - لا تلحظ التدخلات الإنتقال الى الجيل الجديد من أنظمة الحماية الاجتماعية القائم على أساس الحق والشاملة للجميع بشكلٍ ممأسس ومستمر. - أهميتها النسبية أكبر في العراق ولبنان، ثم فلسطين والأردن وتونس.
3 - الهياكل والبنى الأساسية الاجتماعية والخدمات العامّة	- بالدرجة الأولى دعم الهياكل الأساسية للصحة والتعليم، - برامج التوعية والحماية والمساعدة بما في ذلك ما يخص العنف الجنوسي.	- مثّلت 16% من إجمالي الإنفاق في برامج الاستجابة، وهي في المرتبة الثانية من الأهمية. - شملت بالدرجة الأولى الدعم والتحفيز المُخصّص للقطاع الصحي والتعليم، وهما من أكثر القطاعات تأثراً بالجائحة. - نوع التدخلات تقليدية. - أهميتها النسبية كبيرة جداً في ليبيا (95%) وفي الكويت (65%)، ولبنان (44%) والسعودية (19%).
4 - الأمن الغذائي.	- برامج عينية ونقدية وقسائم للمساعدات الغذائية.	- أقل إنفاق بين الركائز الأربعة. - سجلت تدخلات مباشرة تحت هذا العنوان في أربعة دول هي العراق، ولبنان، والسعودية، وفلسطين. - عموماً يُدرج ضمن ركيزة الحماية الاجتماعية. - برامج تعويضية طارئة وإنسانية.

المصدر: من إعداد الكاتب إستناداً الى تقرير منظمة الأمم المتحدة للمرأة، أيلول/سبتمبر 2021.

المنظور الجنوسي gender perspective وملاحظات إضافية

تكاد معظم الأوراق والبحوث والمقالات الصحفية تُجمع على أن آثار الجائحة أكثر حدةً على ما يعتبر فئات ضعيفة أو مهمّشة كما وعلى فئات سكانية مُعيّنة مثل النساء والمسنين وغيرهما.

وقد بيّن تقييم البُعد الجنوسي في السياسات الاقتصادية إستجابة للجائحة [5] "... أن كل بلد في هذه الدراسة (التي شملت 17 بلداً عربياً) وضع ما يقارب سياسة واحدة على الأقل مراعية للنوع الاجتماعي في فترة الأشهر الستة الأولى للجائحة بإستثناء ليبيا وعُمان وقطر. وكان النصيب الأكبر للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي في كل من مصر، لبنان، المغرب، فلسطين وسوريا". ومن أصل مجمل الإنفاق الاقتصادي التحفيزي (الذي يمثّل 90% من إجمالي الإنفاق التحفيزي) فقط نسبة 6% منه كانت مراعية للمقاربة الجنوسية وأدمجتها في التدخلات، والنسبة ضئيلة جداً في المجالات الأخرى. ويُمثّل المغرب الإستثناء الوحيد عن هذه القاعدة، سواءً لجهة الإنفاق أو لجهة التنوّع والتكامل النسبي في التدخلات بحيث يمكن أن تُحدث أثراً إيجابياً يُعزّز المساواة بين الجنسين في ظل الجائحة[6]. إلا أن الأمر لا يقتصر على الإنفاق المُخصّص في هذا المجال على الرغم من أهمية كونه يؤشر الى مدى جدّية والتزام الحكومات بالمساواة الجنوسية وتمكين المرأة، بل يتعلق أيضاً بطبيعة التدخلات والبرامج. وكما يتبيّن من التقرير المشار إليه، ومن تقارير أخرى بما في ذلك الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، فإن العديد من هذه التدخلات تتمثل في إنشاء خطٍ ساخن للإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة ومساعدة الضحايا، أو حملات لرفع الوعي...الخ؛ كما إن معظم برامج الحماية الاجتماعية لا تراعي الإعتبارات الجنوسية أيضاً.

وفي حال حصول استثناءات، كما بالنسبة الى المغرب (حسب المصدر نفسه)، فإن الأمر يتعلق بعوامل أخرى تتصل بالسياسات المُعتمدة قبل الجائحة، حيث إن الخط البياني للسياسات الخاصة بالمنظور الجنوسي في المغرب هو مسار تاريخي يمتد الى العقدين السابقين على الأقل، حيث كان هناك تلاقي بين الحركة الشعبية والنِسَوية وبين توجهات الأحزاب السياسية بما في ذلك قيادة الدولة نفسها التي سارت في مسارٍ توافقي نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع والسياسات والممارسة بما في ذلك اعتماد موازنة مُراعية للمساواة الجنوسية. أي بكلامٍ اخر، فإن إدماج المنظور الجنوسي في خطط الاستجابة لكورونا ليس "نوتة" منفردة، بل هو إجراء في مسار متكامل نسبياً في اتجاه المساواة، بغض النظر عن الملاحظات على هذا المسار لاسيما من قبل الحركة النِسَوية. ويمكن أن نجد عناصر تشابه في تونس أيضاً، حيث يوجد مسار مشابه غير أن لا ترجمة ملموسة له في خطط الإستجابة للجائحة نتيجة عوامل أخرى، أهمها عدم الاستقرار المؤسسي والإنقسام السياسي في البلاد، وتعدّد المرجعات المعنية باحتواء الجائحة والإستجابة لها.

يشير كل ذلك الى تعدّد العوامل ذات الصلة باللامساواة الجنوسية في ظل كورونا. من جهة أخرى، فإن التدخلات التي سبقت الإشارة اليها وسبق وصفها بأنها تقليدية وتعويضية لا أكثر، هي تدخلات تبقى على مستوى القشرة السطحية لمشكلات اللامساواة والتمييز ضد المرأة ولا تخاطب أو تتصدى للعوامل الهيكلية المولّدة للامساواة وتُعيد إنتاجها. هذه اللامساواة تمتد من السياسة الى الاقتصاد الى الثقافة والاجتماع...الخ، ولا يمكن أن يقتصر التعامل معها على زيادة من الإنفاق، ولا على المراعاة الشكلية لبعض المعايير التي تأتي أحياناً استجابة لتحسين صورة الدولة تجاه الخارج. على سبيل المثل، يرد في التقرير أن دولاً مثل مصر ولبنان وفلسطين هي من الدول التي كان فيها مستوى متقدم نسبياً لمراعاة منظور المساواة بين الجنسين في خطط الإستجابة. ولكن أي معنى فعلي لمثل هذا التقييم الإيجابي؟ في مصر حصلت خلال فترة الجائحة أكثر من حادثة عنفٍ علني وأكثر من موقفٍ له محتوى ذكوري فاقع واحتل مساحات واسعة على وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي، وكان هناك تبريرات واسعة النطاق لهذا العنف وتساهلٌ أو تجاهلٌ لإتخاذ إجراءات لكبحه. وفي فلسطين، قد تكون نصوص وثائق المشاريع والخطط الحكومية تتضمّن كلاماً كثيراً على الالتزام بالمساواة بين الجنسين، إلّا أن فلسطين تشهد من سنوات، وحتى اللحظة، حوادث عنفٍ شديد وجرائم قتلٍ للنساء، يقابلها تبريرٌ أو صمتٌ رسمي وامتناعٌ عن إقرار أي قانون لحماية النساء من العنف لاسيما ذي المصدر الأُسَري. وفي لبنان، فإن نقاشات اللجان النيابية لتعديلات قانون الإنتخابات النيابية (التي يفترض أن تتم في أيار/مايو 2022) قد رفضت بشكلٍ قطعي، وبقدرٍ كبيرٍ من الاستخفاف، مجرد البحث في تعديل القانون وإدخال الكوتا النسائية إليه، مما حذا بالنائبة عناية عزالدين مُقدمة مشروع الكوتا، الى الإنسحاب من الاجتماع احتجاجاً (في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2021).

تسود قناعة أن اللامساواة بين الجنسين في البلدان العربية (كما في بلدان العالم) هي نتاج عوامل هيكلية تستند الى الموروث؛ إلّا إنها في واقع الأمر، وبالدرجة الأولى مرتبطة بالوظيفة السياسية الراهنة في الدول العربية التي تتميز بدرجة أعلى من الثقافة البطريَركية في المجال السياسي، الأمر الذي يتطلب إعادة انتاج الثقافة الذكورية في المجتمع وفي الثقافة حفاظاً على المرتكزات الثقافية للسلطة السياسية قبل أي سببٍ اخر. بهذا المعنى، فإن "العمى الجنوسي" gender blind لخطط الإستجابة لكورونا هي النتاج الطبيعي لهذه العوامل الهيكلية والوظائف الراهنة على حدٍ سواء، وبناءً على ذلك فإن نوع التدخلات السائد لا يزيد عن كونه إجراءات تقليدية تحاول التخفيف من الأثار السلبية الأكثر حدّةً التي تصيب النساء، من دون المساس بجوهر المشكلة لا في السياسة ولا في المجتمع[7].

لا يشكك أحد في تأثر النساء بشدّة أكثر من الرجال بالجائحة لأكثر من سبب. فأكثر فئات العاملين تأثراً هم العاملين بشكلٍ غير نظامي، ونسبة النساء غير النظاميين من إجمالي النساء العاملات هي أعلى مما هي عند الرجال. ويُقدّر أن الجائحة سوف تتسبّب في خسارة النساء حوالي 41% من الوظائف وساعات العمل التي تسببت بها الجائحة في حين أنهن يمثّلن حوالي 21% من القوى العاملة والحصة الأكبر من العاملين في القطاع الصحي، وهنّ في الخط الامامي لمواجهة الجائحة والتعرض لمخاطر الإصابة وساعات العمل الطويلة. كما يمثلن أيضاً النسبة الأكبر من العاملين في قطاع التعليم، وفي الخدمات السياحية والباعة بالمفرق والمساعدات المنزليات وخدمات الرعاية في المؤسسات... الخ، وهي كلها فئات وقطاعات من الأكثر تعرضاً لأثار الجائحة. أخيراً فإن النساء يقمن بأعمال الرعاية المنزلية لأسرهن بمعدل أربع الى ست مرات أكثر من الرجال، وقد زادت إجراءات الإغلاق والحجر المنزلي من عبء العمل المنزلي الملقى بالدرجة الأولى على عاتقهن ، وزادت المساحات الزمنية للإحتكاك بين أفراد الأسرة مما عزّز بشكلٍ غير مباشر احتمالات تزايد العنف الأسري.

وإذ لا يعترض أحد على صحة هذا الوصف والعلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين الجائحة والضغط الإضافي على النساء، لا بدّ من التذكير بأن ذلك ليس جديداً بل هو حالة مزمنة، وأن الجائحة بدل أن تكون مناسبة لإعادة النظر إيجاباً بالممارسات والسياسات السائدة للتوجه نحو المزيد من المساواة، فإن خطط الإستجابة قدمت في أحسن الحالات بعض المسكنات والتدابير التي يمكن أن تخفّف من عبء الجائحة الإضافي على النساء، إلّا أنها لا تؤثر إيجاباً في أيٍ من مرتكزات اللامساواة والتمييز ضد المرأة، لا بل اكتفت بالاستجابة السطحية في أغلب الأحيان.

الأشخاص ذوو الإعاقة والخاسرون الآخرون

"يمكن تصنيف المستبعدين عموماً في دول المنطقة الى أربع فئات هي: الفئات الضعيفة من المواطنين، والفئات الضعيفة من غير المواطنين، وفئة الأشخاص ذوي الإعاقة ومرضى الأمراض المُزمنة والمستعصية، وفئة الأقليات المحرومة والسكان المشردين"[8]، ويمكن أن نضيف اليهم فئة المتأثرين مباشرةً بالحروب والنزاعات سواء السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال أو حالة حصار من قبل سلطة محتلة، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والذين يعيشون تحت وطأة الحرب والحصار في أماكن سكنهم الأصلية. ويحدّد البحث المشار إليه الفئات التالية التي يصنّفها بين الخاسرين والمنسيين بسبب الجائحة (وربما قبلها) وهي: 1- العاملون والعاملات غير النظاميين العاملين في القطاعين المُهيكل وغير المُهيكل؛ 2- الأطفال الفقراء العاملون والأطفال ضحايا الحروب؛ 3- اللاجئون واللاجئات والنازحون والنازحات؛ 4- الناجيات من العنف؛ 5- الأشخاص ذوو الإعاقة؛ 6- كبار السن (لاسيما نزلاء مؤسسات الرعاية والذين ليس لديهم مصدر دخل)؛ 7- النساء (وقد سبق عرض ذلك في الفقرة السابقة)؛ 8 – العاملات في المنازل؛ 9 – العاملون الوافدون؛ 10 – السجناء والسجينات؛ 11 – الفئات المميز ضدها لأسباب مختلفة، من ضمنها الذين لا يحملون وثائق هوية، أو بسبب إنتماء إثني أو عرقي...إلخ[9]. ويمكن للائحة أن تطول، وتدخل في تفاصيل تتشابه أو تتمايز بين دولة أخرى، وتعاني كلها من آثار إضافية للجائحة بسبب وضعها أو خصائصها.

سوف نجد في التقارير المتداولة أن عدداً منها يتضمّن وصفاً لآثار الجائحة على هذه الفئة أو تلك أو مدى استفادتها من خطط الإستجابة. ونكتفي هنا بالإشارة الى وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في الجائحة والإستجابة، لأهميتها الذاتية،

ولشمولها كل البلدان من دون استثناء؛ وهي نموذج ينطبق بنسبة أو بأخرى على الفئات الأخرى التي لا يتسع المجال لعرضها وتحليلها في هذه الورقة.

مسح التدخلات الموجّهة للأشخاص ذوي الاعاقة

قامت الإسكوا بمسح الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من كوفيد 19 نشر في كانون الثاني/يناير 2020، شمل 15 دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية[10]. ولا يتضمّن التقرير تحليلاً أو تقييماً لهذه الاجراءات، بل مجرد تعداد لما قامت به الحكومات حتى نهاية عام 2019. ولا يعني ذلك أن السياسات والخطط الأخرى لم تلحظ شمول الأشخاص ذوي الإعاقة إذ غالباً ما تكون السياسات والتدخلات ذات طابع شامل ولا تستثني الأشخاص ذوي الإعاقة أو أي فئةٍ سكانية أخرى. غير أنها لا تكون كافية أحياناً نظراً للآثار المتباينة للجائحة على بعض الفئات الخاصة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الحالة، الذين يحتاجون الى إجراءاتٍ خاصة تكميلية من أجل تمكينهم من التمتع بحقوقهم وضمان وصولهم الى الخدمات والرعاية[11]. ويبدأ الأمر بالتوعية حول التأثيرات الخاصة للجائحة عليهم، وصولاً الى تمكينهم من التمتع بالخدمات وتكييف الإجراءات الحكومية لاسيما ما يتعلق بالحجر المنزلي والحصول على الرعاية الصحية والوقاية في أماكن العمل، مروراً بترجمة المعلومات والإرشادات ومواد التدريس عن بُعد الى اللغات المتناسبة مع نوع الإعاقات (لغة الإشارة أو لغة برايل مثلاً)، وتوفير التجهيزات المتكيّفة مع حالة الإعاقة عند الحاجة اليها.

يُبيّن مسح الإجراءات الحكومية (وعلينا أن نفترض أن قسماً كبيراً منها يُنفّذ أيضاً بالتنسيق مع الجمعيات لاسيما العاملة منها في مجال الإعاقة)، وجود إجراءات مُشتركة مُعتمدة بشكلٍ متفاوت في معظم الدول إن لم يكن كلها. ومن هذه الإجراءات حملات التوعية، وترجمة الإرشادات الى لغة الإشارة، وإنتاج الفيديوهات التوعوية وكتيبات الإرشادات والمطويات، وتنظيم حملات، وإعداد برامج تلفزيونية، وإنتاج موادٍ تعليمية ودروسٍ موجَّهة للأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل التعليم عن بُعد، وبروتوكولات الرعاية الصحية الخاصة....إلخ. أطلقنا على هذه الاجراءات تسمية الحُزمة المُشتركة وقد تمّ اعتمادها في كل البلدان المشمولة بالمسح، مع تفاوتٍ في التغطية والتنوّع الذي يتأثر بتوفّر الموارد والقدرات المؤسسية في البلد المعني، إلّا إن أحد عناصر الحُزمة المشتركة على الأقل موجود في كل البلدان. مجموعة ثانية من الإجراءات تتعلق بتسهيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم عن بُعد، وهو إجراء حاضر في معظم البلدان، وتتوقف جدّيته وفعاليته على توفير المورد من جهة، وعلى نجاح تجربة التعليم عن بُعد بشكلٍ عام، وهي كانت أكثر نجاحاً في الدول العربية ذات الدخل المرتفع والتي تتمتع بشبكات إنترنت ذات تغطية واسعة ونوعية جيدة. النوع الثالث من الإجراءات يتعلق بالدعم المادي المباشر، وقد لجأ اليه عدد محدود من الدول حسب المسح (لاسيما البحرين وتونس وقطر)، وبعضها الأخر لجأ الى تقديمات عينية (الكويت). أما النوع الرابع فهو إيصال الخدمات الى أماكن السكن الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتميزت في هذا الصدد دولة الإمارات العربية المتحدة التي أطلقت برنامجاً شاملاً للوصول الى كل الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن السكن، ولجأت دول أخرى الى صيغ محلية، أو الى استخدام المنصات الموجّهة للأشخاص ذوي الإعاقة لتوفير الخدمات والإرشادات.

يُلخص الجدول 2 أدناه هذه الإجراءات، وهو مستوحى من تقرير الإسكوا المشار إليه أعلاه.

جدول 2: مسح الإجراءات الحكومية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية

الدولة	عدد الإجراءات	ملاحظات
1- الأردن	12	- حُزمة الإجراءات المشتركة (توعية، معايير، تدريب، إنتاج مواد إعلامية وفيديوهات...الخ). - إجراءات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم عن بُعد. - منصات توفير الخدمات.
2- الإمارات العربية المتحدة	5	- حُزمة الإجراءات المشتركة. - برنامج شامل للكشف الصحي على الأشخاص ذوي الإعاقة في منازلهم.
3 – البحرين	2	- حُزمة الاجراءات المشتركة، وتعليم عن بُعد. - مضاعفة قيّمة المساعدة الاجتماعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة عن المستوى العام.
4- تونس	4	- حُزمة الإجراءات المشتركة. - تخصيص مساعدة استثنائية للأسر التي لديها شخص من ذوي الإعاقة.
5- السودان	2	- حُزمة الإجراءات المشتركة.
6- العراق	3	- حُزمة الإجراءات المشتركة.
7- عمان	5	- حُزمة الإجراءات المشتركة، بما في ذلك التعليم عن بُعد.
8- فلسطين	3	- حُزمة التدخلات المشتركة. - تدخلات محلية تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن سكنهم.
9- قطر	4	- حُزمة الإجراءات المشتركة. - توفير الخدمات الأساسية عبر المنصات. - إنتاج 20 ألف درسٍ للتعليم عن بُعد مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة.
10- الكويت	2	- حُزمة الإجراءات المشتركة. - دعم مباشر بالمواد الغذائية لنزلاء المؤسسات، وتوفير سكن للعاملين فيها.
11- لبنان	2	- حُزمة الإجراءات المشتركة، بما في شمولهم بالتعليم.
12- ليبيا	2	- إعداد تقارير وخطط استراتيجية.
13- مصر	8	- حُزمة الإجراءات المشتركة. - إجازات مدفوعة للموظفين ذوي الاعاقات والأمهات اللواتي لديهن اشخاص من ذوي الإعاقة في أسرهم.
14- المغرب	6	- حُزمة الإجراءات المشتركة، بما فيها التعليم عن بُعد.
15 – المملكة العربية السعودية	3	- حُزمة الإجراءات المشتركة.

المصدر: الجدول من إعداد الكاتب إستناداً الى تقرير الإسكوا.

لا يوفر التقرير تقييماً لمدى نجاح هذه الإجراءات لكونه تعداداً لها لا أكثر، وهو خطوة أولى ضرورية من اجل التقييم اللاحق. ويُبيّن المسح طبيعة تدخلات الحكومات، وتنوعها، وفلسفتها وهو أيضاً أمر ضروري للتقييم العام لمدى ملاءمة السياسات لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحدّه الأدنى على الأقل. لكنّ ذلك لا يعني عدم إمكانية القيام بأي تقييم، أو أن مثل هذه التقييمات غير موجودة، إذ إن منظمات المجتمع المدني العاملة في الإعاقة ترفع صوتها بكل الوسائل المتاحة مُتنبهةً الى عدم كفاية الإجراءات المتخذة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الجائحة، وعدم إشراكهم في اقتراح السياسات والإجراءات نفسها.

وفي ورقة عمل أعدتها الإسكوا حول حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الأزمات والأوبئة وقدمتها أمام مؤتمر مشترك مع جامعة الدول العربية وشركاء آخرين في 14 حزيران/يونيو 2021، جاء أنه على الرغم من اعتماد الدول والحكومات عدداً من الإجراءات أو السياسات الخاصة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الجائحة، إلّا أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يشاركوا في غالبية عمليات الإستجابة هذه. كما تشير الى ارتفاع نسبة البطالة – المرتفعة أصلاً – بين الأشخاص ذوي الإعاقة، والى قصور إضافي في الخدمات الصحية التي يحتاجون اليها وكذلك بالنسبة الى وصولهم الى التعليم. ويؤشر ذلك الى أن الإجراءات والسياسات المتخذة لم تكن ناجحة كُلياً في تحقيق الأهداف المعلنة، وهذا أمر مُتوقع بحكم التجارب السابقة والراهنة. ويعود السبب حسب الورقة الى أن تفاعلات بعض الدول العربية مع الجائحة كانت – حسب ما جاء في الورقة – إرتجالية ومتأخرة، ومن دون تخطيطٍ مسبق مستندٍ الى المعلومات والأدلة، ولم تستفد من الخُبرات والتجارب المتراكمة، كما انها لم تتخذ بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم، وهو ما ينعكس سلباً على ملاءمة وفعالية هذه الإجراءات. والأمر نفسه ينطبق على العمل العربي المشترك في هذا المجال حيث لا توجد استراتيجية واضحة، ولا آليات تنسيق فعّالة متناسبة مع خطورة الجائحة

خُلاصة

خُلاصة القول في ما يتعلق بأوضاع ذوي الإعاقة في ظل الجائحة هي في النقاط الرئيسية التالية:

- أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة على كل المستويات، بدءاً من البُعد الصحي الوقائي والعلاجي، وصولاً الى كل ما يتصل بمعيشتهم وعملهم وحقوقهم.
- اتخذت الحكومات عدداً من الإجراءات والسياسات، وهي ضرورية وساهمت في تخفيف الأعباء على الأشخاص ذوي الإعاقة، وإن لم يشمل ذلك كل البلدان بشكل كافٍ، وإن لم يشمل كل الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في البلدان المعنية.
- تفاوتت فعالية الإجراءات حسب تفاوت الموارد، ووجود آليات هياكل وسياسات وطنية سابقة في مجال الإعاقة. بالإضافة الى حالة الحرب/الأستقرار وفَعالِيَة الحكومة وجهازها.
- معظم التدخلات كانت متشابهة، وتغطي التوعية والإرشاد وتوفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم. وفي بعض البلدان كانت هناك برامج مساعدة مالية مخصصة لهم، وقامت بعض الدول القليلة بتنظيم برامج شاملة لجميع الأشخاص في أماكن السكن.
- لم تكن هناك – بشكلٍ عام – مشاركة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم في وضع الخطط الخاصة بهم، ولا في الخطط العامة للتصدي للجائحة.
- النجاحات المُحققة كانت جزئية في معظم الحالات، وتتعامل مع الآثار المباشرة وفي المدى القصير.
- غلُب على هذه التدخلات الطابع التعويضي، ولا يمكن وصفها ولا النتائج التي ترتبت عليها بأن لها طابع تحويلي وأنها تتصدى إلى آليات التمييز واللامساواة في الفرص والنتائج التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في المجتمع أصلاً قبل الجائحة، وخلالها أو بعدها. ولا يتعلق الأمر بالموارد هنا أو بالتقنيات، بل يتعلق بالدرجة الأولى بالفلسفة المعتمدة في قضايا الإعاقة حيث لا تزال المقاربة الطبية والمقاربة الرعائية هي الغالبة على الرغم من توقيع الدول على الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتبنى مقاربة الحق والدمج.

ثمة مسافة لا بد من اجتيازها لترجمة هذه المقاربة الى سياساتٍ وإجراءاتٍ واقعية في كل بلد، والجائحة ساهمت في تغليب إعطاء الأولوية للجانب الرعائي والخدماتي على حساب كُل ما يتصل بإعتماد مقاربة مُتسقة تقوم على فلسفة الدمج والتنوّع والحق، والإستجابة للحاجات الفورية. غير إن البحث عن حلول مُستدامة يتطلّب حكماً تطوير السياسات الحالية والإجراءات، من خلال التوسّع الأفقي والتغطية الأوسع من جهة، ومن خلال لحظة التعامل مع الأسباب الهيكلية التي تضمن احترام وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ أكثر اكتمالاً مما هو عليه راهناً، ومأسسته وضمان إستمراريته.

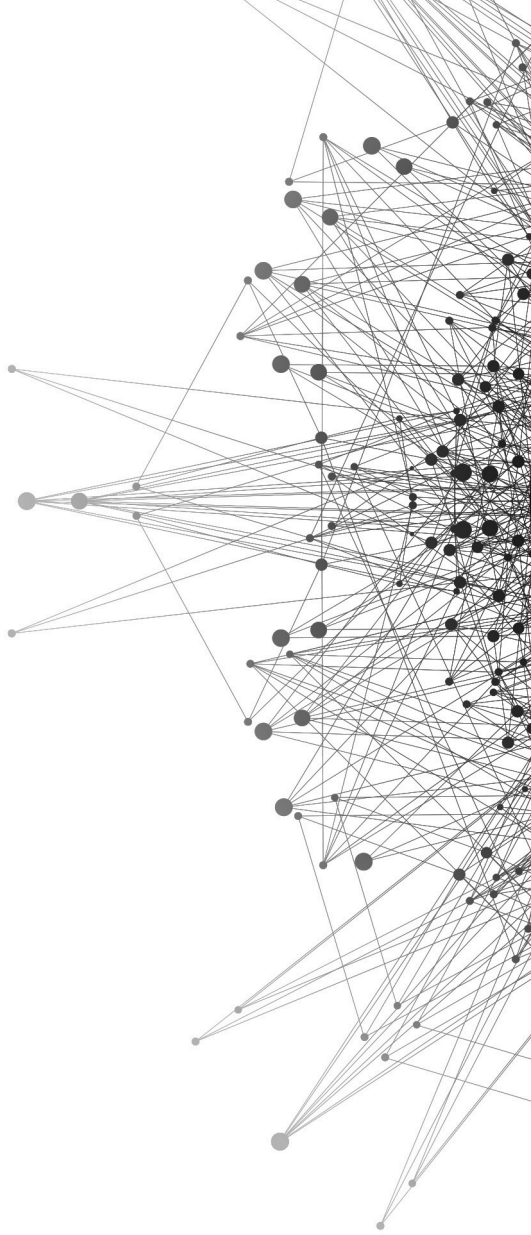

4. الحماية الاجتماعية في ظل الجائحة

على مفترق الطرق

الشكل12: خياران أمام سياسات الحماية الاجتماعية

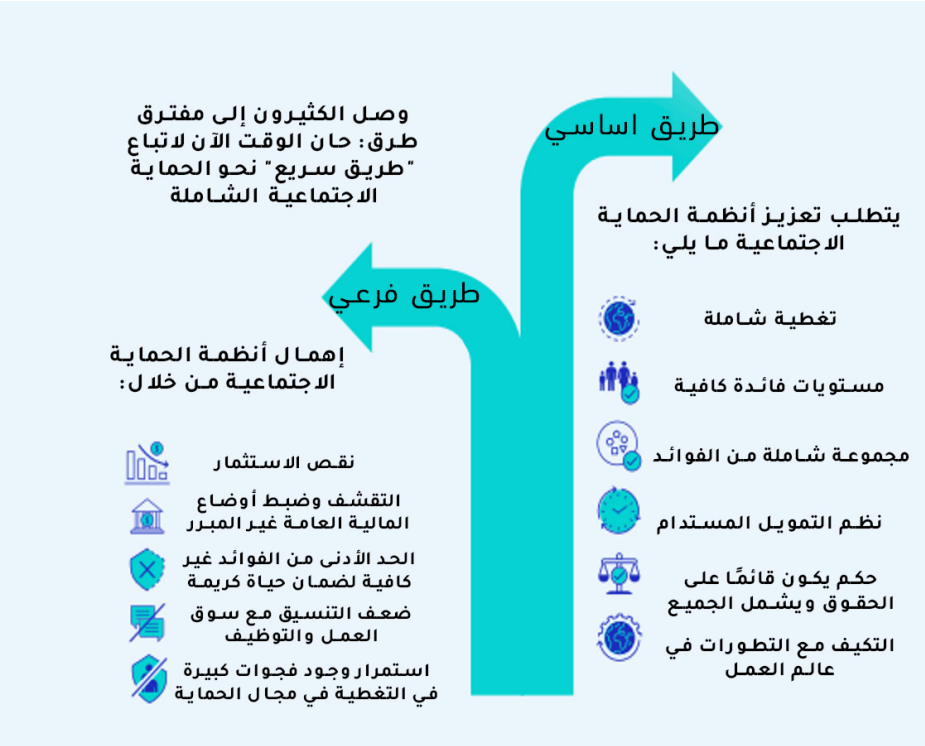

المصدر: تقرير الحماية الاجتماعية في العام 2022-2020

"كشفت الجائحة مواطن إنعدام المساواة المتجذّرة بعمق، والثغرات الكبيرة في تغطية الحماية الاجتماعية وشموليتها وكفايتها في جميع البلدان". ثمة إجماع على مثل هذا التقييم، ولا نحتاج الى التركيز على إثبات ذلك في هذه الورقة نظراً للإعتقاد الشامل بصحتها سواءً من قبل الباحثين أو صانعي السياسات، أو المواطنين أنفسهم الذين يتحملون أعباء قصور أنظمة الحماية الاجتماعية أو غيابها، أو كذلك الثغرات وأوجه القصور التي تشكو منها الإستجابات الحكومية للجائحة وعدم قدرتها على توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والمُعمّمة لجميع المواطنين الذين باتوا كلّهم – أو تقريباً كلّهم – بحاجة إليها. لقد "حفّزت جائحة كوفيد – 19 إستجابة سياسية في مجال الحماية الاجتماعية لا نظير لها "مقارنةً بالحقبات السابقة، لكن ذلك غير كافٍ حيث تقف البلدان على مُفترق طرق في ما يخص أنظمة الحماية الاجتماعية لديها"، إذ عليها أن تختار بين أن تسلك الدول "الطريق السريع والرئيسي" لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة مهما كانت الكلفة بإعتبار ذلك أولوية لا تعلوها أي أولوية أخرى – لاسيما في هذه الأوضاع، أو أن تستمر في سلوك الطرق الثانوية والضيّقة في هذا المجال التي تقوم على توفير الحد الأدنى من الخدمات و"شبكات الأمان" المحصورة ببعض الفئات الأكثر هشاشةً، أو الحد الضروري منها أخذاً بعين الاعتبار المحدّات المالية والاقتصادية أو السياسية

في هذا السياق، فإن الفقرات التالية تغطي مسألتين: الأولى، استعراض عناصر سياسات الإستجابة للجائحة في مجال الحماية الاجتماعية؛ والثانية نقد هذه السياسات والتدخلات من منظور التحوّل الاجتماعي ومنظور حقوق الإنسان والتنمية.

معطيات أساسية عن الحماية الاجتماعية في البلدان العربية

في عام 2020 كان حوالي 40% من سكان البلدان العربية الأسيوية و34% في الدول العربية في شمال إفريقيا يتمتعون بواحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية (الترتيب قبل الأخير على المستوى العالمي)، مقابل متوسط عالمي بلغ 47%، و90% في أوروبا الغربية (والشمالية والجنوبية) و14% في إفريقيا جنوب الصحراء. ويُسجل تفاوت كبير بين البلدان العربية والمتوسطات العالمية في مجالين بالغي الأهمية لهما صلة مباشرة بآثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية وهما حماية العاطلين عن العمل (لاسيما من خلال إعانة البطالة) حيث النسبة في البلدان العربية تقترب من 9% و7% في المجموعتين الفرعيتين للدول العربية الأسيوية والشمال إفريقية، مقابل 19% عالمياً 67% في أوروبا الشرقية و5% في إفريقيا جنوب الصحراء)؛ وكبار السن (إفادتهم من تعويضات/معاشات تقاعد) حيث النسبة في مجموعتي البلدان العربية 24% و 44% مقابل 77% عالمياً و100% في اميركا الشمالية و20% في إفريقيا جنوب الصحراء (انظر الشكل رقم 13 أدناه)

الشكل 13: نسبة التغطية حسب مؤشرات التنمية الاجتماعية في البلدان العربية حسب مجموعتين فرعيتين %

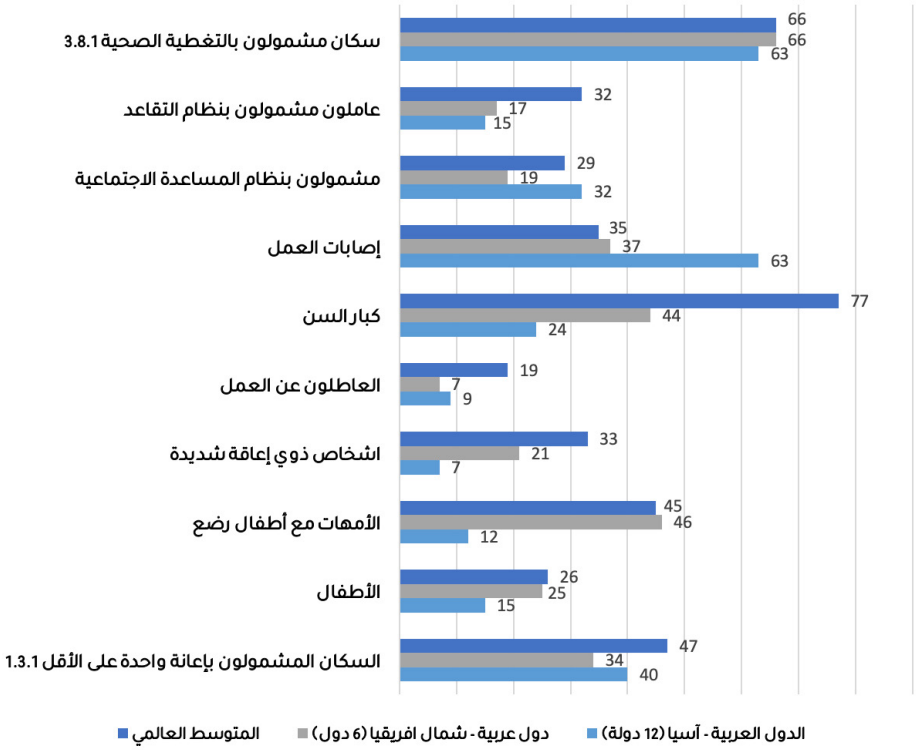

المصدر: تقرير الحماية الاجتماعية في العام 2022-2020

ملاحظة على الشكل 13 والجدول 3

يعتمد تقرير الحماية الاجتماعية العالمي الصادرعن منظمة العمل الدولية تصنيفاً مركباً. فما يرد فيه ضمن تصنيف الدول العربية هو 12 دولة عربية في آسيا من المشرق والخليج (فلسطين، لبنان، سوريا، الأردن، العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر، عُمان، اليمن). ويرد ضمن تصنيف شمال إفريقيا 6 دول عربية هي: المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، السودان. وتبقى 4 دول عربية إفريقية ترد ضمن إفريقيا (هي موريتانيا، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال)، ويكون بذلك العدد الإجمالي 22 دولة عضو في جامعة الدول العربية. وترد النتائج التجميعية في الجدول للمقارنات الدولية حسب مجموعتين فرعيتين للدول الأسيوية في المشرق والخليج، ودول شمال إفريقيا. ولا تشمل المتوسطات الدول الأربعة المُشار غير المصنفة، ومؤشراتها في كل حال أدنى من المجموعتين لكونها من الدول الأقل نمواً. واقتضى إعداد الشكل البياني استخراج البيانات من جداول التقرير العالمي. كما إن الجدول رقم 3 أدناه، يعرض المؤشرات التفصيلية للبلدان العربية الـ 22 الأعضاء حسب الدول الإفرادية وتم استخراجها من هذه الجداول ايضا، وهي تعطي صورة تفصيلية عن المؤشرات على المستوى الوطني. ويسمح ذلك أيضاً بتقييم وطني ضروري ومطلوب لدقة البيانات الدولية يمكن أن يتم من خلال جهدٍ وطني، حكومي وغير حكومي، نظراً لما يمكن أن يغيب من تفاصيل وقضايا لها طابع نوعي عن الجداول العالمية التي لا تستطيع لحظ كل الخصائص والتمايزات، والتي تبقى محكومة بأولية المقارنات الدولية. أخيراً، فإن الأرقام الواردة مُدوّرة لتسهيل العرض، وعندما كان الكسر العشري 0.5 تم التدوير نحو القيمة الأدنى.

المؤشر 1.1.3هو المؤشر الأول للمقصد الثالث من أهداف التنمية المُستدامة، والمؤشر 1.8.3 هو المؤشر الأول للمقصد الثامن من الهدف الثالث للتنمية المُستدامة، وكلاهما يتعلقان مباشرة بالحماية الاجتماعية ومعتمدان عالمياً.

وتؤشر النسب المنخفضة للتأمين ضد البطالة الى محدودية هذه الأنظمة في البلدان العربية (7 بلدان فقط من أصل 22 تتضمن برامج تأمين ضد البطالة هي المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، البحرين، السعودية، والكويت، ومعظم الأحيان هي محدودة) ، وكذلك الأمر بالنسبة الى شمول العاملين بأنظمة التقاعد بعد بلوغ سن العمل. وهذان المؤشران يتعلقان أكثر بوجود أنظمة حماية وتأمين اجتماعي مُمأسسة ودائمة ولا يتعلقان بمساعدات أو إعانات طارئة، أو بأشكال أخرى من توفير الخدمات المطلوبة. في المقابل ثمة مؤشرات أخرى يمكن توفيرها أو قياسها من خلال الوصول الى خدماتٍ وحقوقٍ مُعينة من خارج وجود نظامٍ متكاملٍ وشامل للحماية الاجتماعية بل من خلال سياساتٍ قطاعية (مثلاً الوصول الى الخدمات الصحية)، أو مساعدات للفئات الفقيرة...ألخ.

من جهة أخرى، فإن التفاوت بين الدول العربية في المؤشرات يشير الى التفاوتات في الموارد، كما يشير في الوقت عينه الى تفاوتات في المقاربات والسياسات وبعض الخصائص التي تتطلب تدخلات متخصّصة في مجالٍ محدد من مجالات الحماية الاجتماعية. ويبرز في هذا الاطار مثلاً، الحماية والتأمين ضد حوادث العمل الذي يسجّل معدلات مرتفعة جداً في دول مجلس التعاون الخليجي (والجزائر)، وذلك بحكم كون العمالة الوافدة تمثل الوزن الأكبر من القوى العاملة، سواءً من خلال عقود الشركات الكبيرة أو العمل المنزلي، وتنص القوانين على ضرورة توفّر تأمين ضد حوادث العمل وتأمين صحي حكماً للعمالة المهاجرة – الوافدة. وتصل نسبة التغطية بهذا البند الى 95% في الكويت، 75% في السعودية، في حين تبدو الأرقام في دول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة أو عُمان غير منطقية ولا يتضمن الجدول 3 بيانات عن قطر. (وهذا مثال على أهمية التدقيق الوطني على أساس علمي لا سياسي طبعاً).

يعني ذلك إنه عند تقييم أنظمة الحماية الاجتماعية، يجب لحظ كل الخصائص ذات الصلة، والتمييز بين ما يُعبّر عن مقاربة وسياسة تلتزمان بشكل صريح وفعلي بإقامة نظامٍ متكاملٍ وشاملٍ ومُمأسس للحماية الاجتماعية حسب المعايير الدولية ومعايير الحقوق، وبين مستوى الحماية المُحقق فيً بندٍ أو أكثر خارج نظام حماية اجتماعية متكامل. كما إن تركيز البحث والتحليل وتقييم الإستجابات الراهنة والتوجهات المستقبلية، لا بد أن يلحظ هذا التمايز ويضعه في رأس قائمة معايير أنظمة الحماية الاجتماعية المرغوب فيها في ظل الجائحة وفي عالم ما بعد كورونا.

وفي جدول صدر في الراصد العربي (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية)، فيه تقييم إجمالي مستند بدوره الى التقرير العالمي في حينه، فإن دولتين عربيتين فقط من أصل 22 تتوفر فيهما الحماية في المكوّنات الثمانية للحماية الاجتماعية، ودولتين تتوفر فيهما 7 من أصل ثمانية. في حين إن النسبة الأكبر من الدول لديها تغطية محدودة 5-6 من أصل 8 مكونات، و5 تصنّف التغطية فيها ذات نطاق محدود جداً. وقد يكون قد حصل تقدمٌ في بعض البلدان

جدول 3: فئات نطاق تغطية الحماية الاجتماعية في الدول العربية

عدد الفروع	نطاق التغطية	عدد البلدان	
		كل العالم	العربية
8	نطاق تغطية شامل	71	2
7	نطاق تغطية نصف شامل	22	2
5-6	نطاق تغطية محدود	57	8
4-1	نطاق محدود جدًا	39	5
	بيانات غير متوفرة	29	5
	جملة البلدان المدرجة	218	22

المصدر: الراصد العربي، الشبكة العربية - 2014.

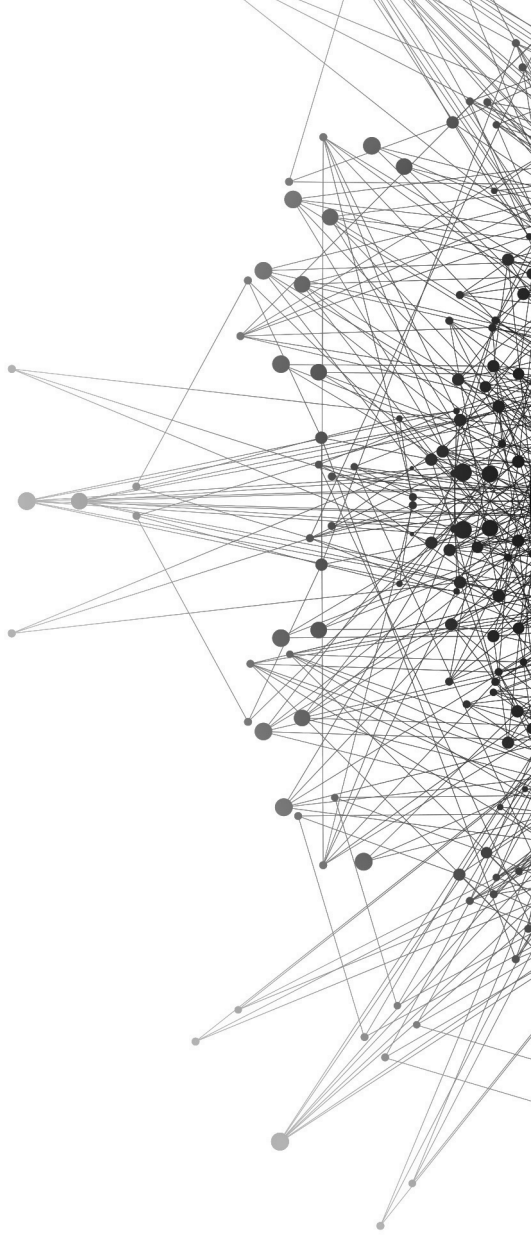

5. الاستجابة للجائحة في مجال الحماية الاجتماعية

وبعض المجالات، غير إن ذلك لا ينفي الصورة الإجمالية وهي أن الدول العربية لا تتوفر فيها أنظمة حماية اجتماعية تتمتع بمعايير التكامل والتغطية الشاملة بشكلٍ ممنهجٍ ومُمأسس، بقدر ما أن هناك تعدداً في الأنظمة والسياسات والاجراءات. وأنها دخلت عصر الجائحة وواجهتها بأنظمة حماية اجتماعية فيها أوجه قصور أشارت اليها الفقرات السابقة. فيكف كانت الاستجابة؟

قبل كورونا

يشير تقرير الحماية الاجتماعية العالمي الى أن دول المنطقة استثمرت خلال السنوات السابقة في تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية بهدف توسيع تغطية صناديق المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي وتوسيع نطاق المساعدة الاجتماعية، وسعت عدة دول الى توسيع نطاق تغطيتها ليشمل فئات جديدة منها العمالة غير النظامية. غير إن الإنفاق على الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة التي غالباً ما تُحسب كمؤشر مستقل نظراً لأهميتها) بقي منخفضاً وفقاً لبيانات الفترة 2010 – 2015، حيث بلغت النسبة 7.6% في شمال إفريقيا، و2.5% في الدول العربية الأخرى (وهذه النسبة الأخيرة هي الأدنى عالمياً حسب تقرير الحماية الاجتماعية العالمي 2019-2017).

شكل 14: تطور التغطية الصحية مقابل حصة الإنفاق من الأموال الخاصة للأسر. مصر 2015-1990

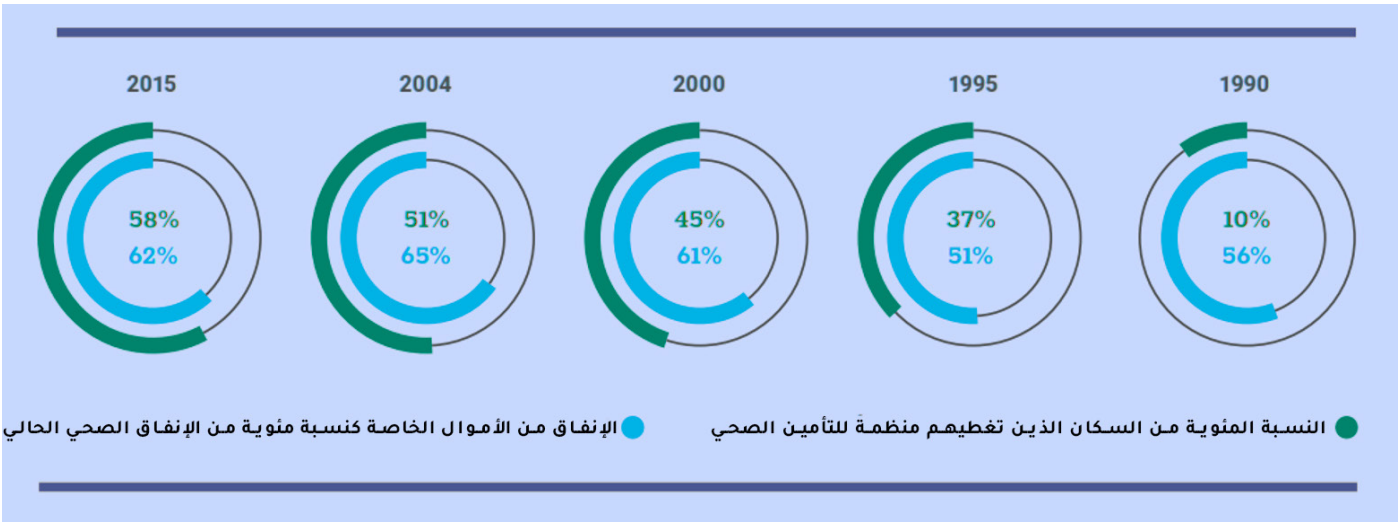

المصدر: اصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، اسكوا 2019

نفتح هلالين هنا لنشير الى أن قياس فعالية أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال مؤشرات الإنفاق يبقى محدود الدلالة لدخول عوامل أخرى هامة من شأنها أن تؤثر في فعالية الإنفاق ونتائجه، وهو أيضاً أمر يجب لحظه عند تقييم سياسات الإستجابة. وبشكلٍ عام، فإن غالبية الدول العربية – إن لم يكن كلّها – اتجهت نحو رفع الدعم على السلع مثلاً واستبدالها بالتحويلات النقدية القائمة على الإستهداف لكونها أكثر فعاليةً حسب وجهة نظر سائدة. وقد نتج عن ذلك تراجع في الإنفاق على الحماية الاجتماعية بشكلٍ عام، حيث إن المبالغ التي تم توفيرها من رفع الدعم على الوقود مثلاً، أو على سلعٍ غذائية محددة، كانت تزيد كثيراً عن المبالغ الإضافية التي خُصّصت لبرامج مكافحة الفقر وبرامج المساعدات الاجتماعية القائمة على الإستهداف. من جهةٍ أخرى، بيّنت بعض التجارب أيضاً أن التوسّع في التغطية الصحية على سبيل المثل لفئات إضافية من السكان قد ترافق مع تزايد حصة الأسر من الإنفاق الصحي وهو ما يؤدي الى تقييمٍ مخالف لذاك الذي يستند حصراً الى مؤشر التوسّع الكمّي في التغطية ويعزله عن مؤشرات أخرى ضرورية من أجل التقييم الموضوعي. على سبيل المثل، توسّعت التغطية الصحية في مصر من 10%

عام 1990 الى 58% عام 2016، وهو تقدم كبير؛ لكن في المقابل، فإن إنفاق الأسر من أموالها الخاصة على الرعاية الصحية زاد من 56% الى 62%. وكذلك الأمر في فلسطين حيث توسّعت التغطية الحكومية من 48% عام 1997 الى 66% عام 2017؛ في المقابل فإن إنفاق الأسر على الرعاية الصحية الذي انخفض بين 1997 و2005 من 40% الى 34% عاد وأرتفع الى 45% عام 2016. على هذا الأساس يُمكن للتقييم الحسابي البسيط المستند الى مؤشرٍ معين أو الى عددٍ محدود من المؤشرات الكمّية غالباً، أن يكون مُضلّلاً في تقييم مدى فاعلية إجراءات الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب مقاربةً مركبةً وشاملةً تلحظ الكمّي والنوعي.

أوجه التدخل للإستجابة للجائحة

أمكن رصد ما مجموعه 195 تدبيراً اتخذتها الدول العربية للإستجابة للجائحة حتى 22 حزيران/يونيو 2020 وقد عرضها تقرير الأمم المتحدة المشار اليه بشكل تفصيلي[12]. وقد تمّ تصنيف هذه التدخلات ضمن 6 فئات: ضمان الرعاية الصحية، التدابير ذات الصلة بالإجازات، الحماية من البطالة، التحويلات النقدية، التحويلات العينيّة، تدابير أخرى (إعفاءات، دعم الأسعار...الخ). ويُبيّن الشكل 15 نسبة كل فئة من إجمالي التدخلات، حيث تشكّل التحويلات النقدية والعينيّة معاً أكثر من نصف التدخلات.

وفي عرضٍ تفصيلي للتدابير المُتخذة، يعتمد التقرير تصنيفاً آخر الى ثلاثة محاور رئيسية لفئات الحماية الاجتماعية هي الإجراءات ذات الصلة بسوق العمل، وإجراءات المساعدة الاجتماعية، والإجراءات المتعلقة بالعمال الأجانب واللاجئين والنازحين. وضمن كل محور هناك محاور فرعية أدرجت ضمنها الإجراءات المفردة.[13]

ويُلخص الشكل 16 هذا التصنيف الذي شمل 3 محاور رئيسية، و9 محاور فرعية، وحوالي 50 إجراء شملها التحليل.

شكل 15: تدابير الحماية الاجتماعية حسب الفئات

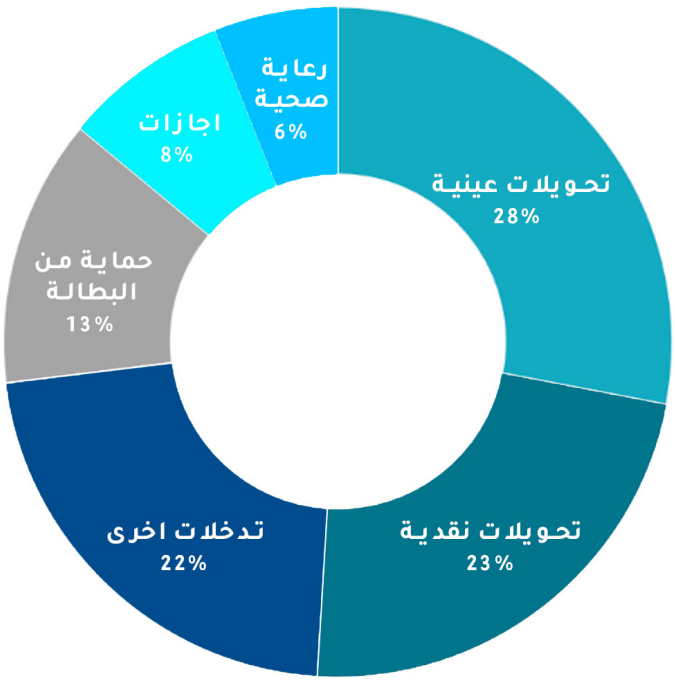

المصدر: استجابات الحماية الاجتماعية، الأمم المتحدة

الشكل 16: إجراءات الدول العربية حسب المحاور الرئيسية والفرعية (مجموع 50 اجراء)

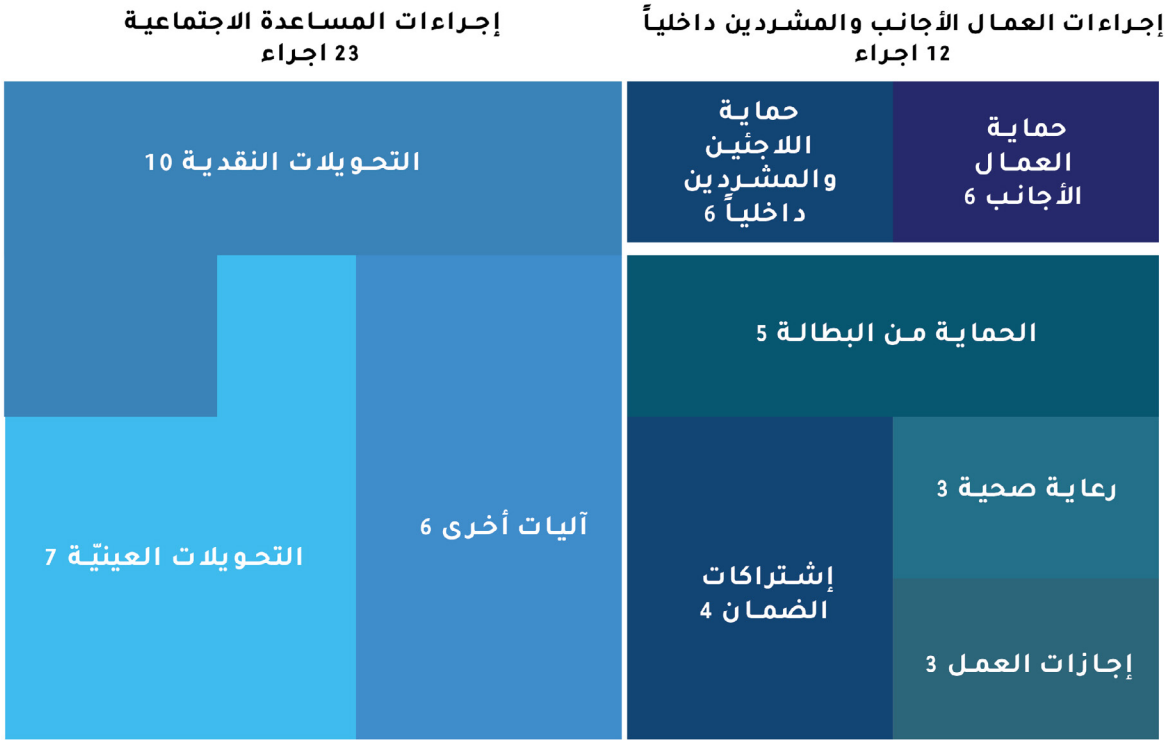

في طبيعة الإجراءات وأثرها

ما سبق كان يقتصر على تعداد التدخلات التي تندرج ضمن الإستجابة للجائحة، وما من شك أن عددها زاد عمّا جاء في التقرير الذي يضع حداً زمنياً للرصد هو 22 حزيران/ يونيو2020. وبهذا المعنى يمكن القول أن الدول العربية مثلها مثل دول العالم الأخرى، عرفت استجابة واسعة للجائحة في مجال الحماية الاجتماعية (وغيرها من المجالات)، وهذا أمر إيجابي حتماً. لكن لا بد من تقييم هذه الإستجابات سواءً لجهة المجالات التي تغطيها، أو لجهة كونها تقتصر على إجراءات الاحتواء والتكيّف والتعويض عن آثار الجائحة في المدى الآني والقصير الأمد، أم أن لها أيضاً أثراً في المديين المتوسط والبعيد؟ وهل لها طابع هيكلي وتحويلي نحو منظورٍ جديدٍ للنظام الصحي، وللنظامين الاقتصادي والاجتماعي، ونمط الحَوكمة؟ هذا هو محور اهتمامنا في الفقرات التي تلي والتي تُحلّل الإجراءات التي رصدها التقرير (خمسون إجراء) من منظورٍ نقدي ومستقبلي. وقد قمنا في ما يلي بإعداد ثلاثة جداول خاصة بالمحاور الرئيسية لتسهيل العرض والتحليل نعرضها تباعاً.

الإجراءات المتعلقة بسوق العمل

هذه الإجراءات هامة جداً ومؤهلة أكثر من غيرها ليكون لها أثر متوسط أو بعيد المدى نظراً لإرتباطها بعملية الإنتاج والنشاط الاقتصادي، وبما يتجاوز الجوانب الصحية للجائحة. عددها الإجمالي 15 اجراءً، وقد أدرجت الإجراءات ضمن 4 محاور فرعية: الأول هو ضمان الحماية الصحية للعاملين (3 اجراءات)؛ والثاني هو كيف تم التعامل مع الإجازات في ظل الحجر والإقفال وتقييد الحركة في مختلف القطاعات (3)؛ والثالث إجراءات الحماية او التأمين ضد التعطّل الذي تسبّبت به الجائحة والإقفال (5)؛ والرابع هو الإجراءات المتعلقة بتخفيف أعباء اشتراكات الضمان الاجتماعي على العاملين والمؤسسات في ظل الركود الاقتصادي والإقفال (4).

يلخص الجدول 4 الإجراءات الخاصة بسوق العمل.

الجدول 4: إجراءات الحماية الاجتماعية الخاصة بسوق العمل

التصنيف الفرعي	الإجراء	ملاحظات على خصائص الإستجابة من منظور تحويلي
صحة	علاج مجاني أو إختبار مجاني (للفيروس. تغطية تكاليف الإختبار تجديد التأمين الصحي بما في ذلك للمصروفين.	- إجراءات صحية مباشرة تقليدية ومشابهة لما في البلدان الأخرى، ولها طابع وقائي بالدرجة الأولى، وتوفير حماية للعاملين. - لها طابع آني ومؤقت في التعامل مع الجائحة. - لا طابع هيكلي أو تحويلي لها. ولا تتضمن حتى تغييراً في النظام الصحي. - الحكومة لها الدور الأكبر، وأحياناً دعم من المنظمات الدولية.
إجازات	إجازات مدفوعة للعاملين في القطاع العام إذا لديهم أطفال أو أمراض مزمنة في قطاعات غير أساسية. إجازات مدفوعة للعاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك حالات الحجر الصحي. عدم اعتبار الإجازات مَرضية وعدم إقتطاعها من الحق في الإجازات.	- إجراءات آنية ومؤقتة للتكيّف مع الجائحة، لاسيما بسبب تقليص ساعات العمل، وتراجع النشاط الاقتصادي. - قد تشمل النساء بنسبة أكبر من الرجال. - ليس لها طابع هيكلي أو تحويلي. - مسؤولية التنفيذ والأعباء على الحكومة والقطاع الخاص (المؤسسات).
الحماية من البطالة	دفع كُلّي أو جزئي لمرتبات العاملين من صندوق البطالة حيث يوجد. تسجيل المشاريع التجارية غير النظامية بأثر رجعي. قروض مصرفية للمؤسسات للإحتفاظ بالعمال. تخفيف معايير الأهلية لإفادة من فقدوا وظائفهم من تعويض البطالة. تدريب الباحثين عن عمل.	- الإجراء الأكثر أهمية من منظور مأسسة الحماية الاجتماعية ومنظور الحق، هو تأمين تعويضات من صندوق التأمين ضد البطالة حيث هو موجود (7 بلدان عربية فقط). خارج هذا النظام تمّ توفير مساعدات نقدية وعينية للعاطلين عن العمل من خارج النظام. - التدابير مؤقتة وتعويضية، ويمكن أن يكون لها أثر لاحق إذا كانت تعديلات شروط الإفادة من التعويضات قد أُدمجت في النظام وتحوّلت الى معايير دائمة. - لا مؤشرات على تحوّل صريح نحو استحداث التأمين ضد البطالة، بل التركيز على الإجراءات الفورية. - مسؤولية التنفيذ على الحكومات، والقطاع الخاص، ومؤسسات العمل والمصارف. ولا توجد مشاركة فعلية لممثلي العمال والعاطلين عن العمل.
تعديل إشتراكات الضمان	تخفيض معدل اشتراك الموظفين. تعليق أو تأجيل دفع الاشتراكات للموظفين. تعليق أو إعفاء الشركات من غرامات التأخير. زيادة المعاشات التقاعدية أو توفير منافع تقاعدية لمرة واحدة للمشمولين بأنظمة التقاعد.	- أيضاً إجراءات مؤقتة، ويمكن أن يتحوّل بعضها الى تعديل دائم لشروط الإستفادة من التأمين الاجتماعي. - المعنيون: الحكومة وأصحاب المؤسسات والعمال أنفسهم، ولا بد من توازن في الإجراءات بما لا يخل بمصالح الفئة الأكثر ضعفاً (العمال). - ليس لها طابع هيكلي أو تحويلي.

المصدر: الكاتب استناداً الى تقرير الأمم المتحدة (التعليقات للكاتب).

تعليق عام على إجراءات سوق العمل

الإجراءات ذات الصلة بسوق العمل ضرورية ومفيدة، وهي نموذج لإستجابات فورية مباشرة في معظم دول العالم. الهدف المباشر لهذه الإجراءات هو توفير الحماية الصحية والوقاية في أماكن العمل، والوقاية والرعاية للعمال أنفسهم حفاظاً على قوة العمل لاستئناف دوران عجلة الاقتصاد مع تراجع حدّة الأزمة المُتولدة عن الجائحة في المجال الاقتصادي. وتشمل الإجراءات البُعد الصحي، وهو أمر ضروريٌ ومفهوم، كما تشمل أيضاً إجراءات تستهدف العمال، وأخرى تستهدف المؤسسات وأصحاب العمل.

الإجراءات المُتخذة لها أثر مباشر وآني، لاسيما في ما يخص العمال، وهي إجراءات تخفيفية لا أكثر. أما الإجراءات المُتعلقة بالمؤسسات (وضمناً أصحاب العمل) فإن أثرها التخفيفي قائم، لكن قد يكون لها أثر متوسط الى بعيد الأمد أيضاً، بحكم كون الإجراء هو دعم للمؤسسات، أي لهياكل إنتاجية لها استمرارية، وتمكينها من تجاوز الصعوبات المالية والاقتصادية المترتبة على الجائحة، الأمر الذي من شأنه أن يعزّز استمرارها في العمل بعد إنحسارها. غير أن لا ضمانة لإلتزام المؤسسات بالحفاظ على استمرارية فرص العمل للعاملين الحاليين. فالإحتفاظ بفُرص العمل تتدخل فيه عوامل متعددة أخرى، من ضمنها مثلاً الهجرة المضادة من الدول المُستقبِلة للعمالة الوافدة الى بلدانهم الاصلية بسبب الجائحة و/أو بسبب عناصر الأزمة الاقتصادية والمالية الأخرى المصاحبة أو الإضافية (كما في حالة الأزمة في لبنان مثلاً). كما أنه لا توجد آليات ضامنة لإحترام استخدام الدعم للحفاظ على الوظائف في المؤسسات، بل قد تُستخدم في حل المشكلات المالية ومشكلات الإنتاج الأخرى. وكما هو معروف، فإن بعض القطاعات قد تضررّت بشدّة وقد يستمر انكماش أعمالها لسنوات، وبعض المؤسسات قد أقفل كُلّياً أو جزئياً، أو قلّص أعماله، وهو ما يعني حُكماً مزيداً من البطالة بين العاملين قبل الجائحة والوافدين الجدد الى سوق العمل (وكل التقارير تؤكد فقدان ملايين فرص العمل).

من منظور الحق في العمل اللائق، ومن منظور تحويلي، فإن الجائحة يجب أن تشكّل أيضاً فرصة للتفكير في تجاوز المعيقات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية، بما في ذلك النقص الشديد في احترام متطلبات العمل اللائق في البلدان العربية للعاملين الوطنيين والوافدين. كما إن الإجراءات المُتخذة لم تتضمّن التعامل مع إشكاليات العمل عن بُعد مثلاً، ولا إنعكاس الجائحة على عمل النساء والتوازن بين العمل في سوق العمل والعمل الرعائي، ولا عن عمل الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا عن وضعية المسنين العاملين سواءً لجهة عملهم بعد سن التقاعد، أو لجهة محدودية التغطية بأنظمة التقاعد والمعاشات التقاعدية في الدول العربية (انظر أعلاه)، ولا أثر أزمة التعليم بسبب الجائحة على مستقبل العمل وسوق العمل...إلخ. إن نمط الإجراءات التي اتُخذت في الدول العربية لا يستوفي الشروط الضرورية للتعامل مع هذه المسائل ولا أفتتح التفكير فيها من منظور استشرافي. ويُمكن القول أيضاً أن مثل هذه المقاربة التحويلية لعالم العمل غير موجودة فعلياً على المستوى العالمي أيضاً، وهي نقطة سوف يتطرق اليها بتكثيف، القسم الأخير من هذه الورقة.

إجراءات المساعدة الاجتماعية

هي من نوع الإجراءات المُفضّلة لدى الحكومات العربية وتُشكل حوالي نصف الإجراءات التي شملها التحليل (23 من أصل 50 إجراء). وقد أدرجت ضمن ثلاثة محاور فرعية هي التحويلات النقدية (10 إجراءات)، والتحويلات العينيّة (7)، وإجراءات خاصة بالعمال الأجانب واللاجئين والمشردين داخلياً (6). وتبدو إجراءات المساعدة الاجتماعية شديدة الجاذبية بالنسبة الى الحكومات، وقطاع الأعمال، وأحيانا كثيرة بالنسبة الى المواطنين بشكل عام، لكونها تُعطي مفاعيل فورية من خلال تحويل موارد خلال وقتٍ قصير، ولكونها تُساهم في تهدئة الناس وتؤجّل أو تحجب ضرورة القيام بتغييرات أكثر أهمية ولها طابع هيكلي، لكي يكون الاقتصاد محققاً للعدالة الاجتماعية ومُقلصاً للامساواة الشديدة الموجودة في المجتمع. كما إن التدخل من خلال المساعدات الاجتماعية يُمثّل استمراراً للمقاربة الرعائية والخدماتية السائدة قبل الجائحة، سواءً في صيغتها التقليدية من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية ومؤسسات الرعاية التقليدية، أو في صيغتها العصرية المتمثلة بشبكات الأمان الاجتماعي من النمط الحديث القائمة على أساس الإستهداف، والتي تُروّج لها المؤسسات الدولية بصفتها التدخل الأكثر أهمية وفاعلية وفَعَاليّة.

يعرض الجدول التالي الإجراءات المُدرجة تحت عنوان المساعدات الاجتماعية، مع محاورها الفرعية:

الجدول 5: إجراءات الحماية الاجتماعية/المساعدات الاجتماعية

التصنيف الفرعي	الإجراء	ملاحظات على خصائص الإستجابة من منظور تحويلي
تحويلات نقدية	توسّع عمودي: زيادة مبلغ التحويل	- هي كلها إجراءات مؤقتة أو طارئة، وتتمثل في توسّع أو زيادة كمية في التغطية والمبالغ المحولة. - الأكثر شيوعاً هو التوسّع في التغطية سواء بإعتماد معايير التأهيل نفسها أو مع بعض المرونة، أو استهداف فئات جديدة على أسس فئوية أو توسّع في المعايير. - الفئات الجديدة تشمل إضافة الى النساء والأطفال واليتامى، العاملين غير النظاميين أيضاً. - يمكن أن تتخذ شكل دعم طارئ لمرةٍ واحدة أو لفترةٍ محدودة، والتوسّع يتم من المسجلين على قوائم الانتظار في النظام، وتحويلهم إما الى شبكة أمان تكميلية أو تحويلهم أو قسم منهم الى مستفيدين دائمين. يكون للتدخل أثر مستقبلي مستمر شرط عدم التراجع عنه مع انحسار الجائحة. - توسّع في التحويلات غير المشروطة على حساب المشروطة. - كل ذلك لا يخرج عن مفهوم شبكات الأمان التقليدي، ولا يتضمّن عناصر تحويلية عامة، أو حتى إحداث تحوّل نوعي في مقاربة الحماية الاجتماعية. - الفاعل الأساسي هو الحكومة، مع دعم من المنظمات الدولية في بعض البلدان.
	توسّع أفقي: توسيع عدد المستفيدين	
	خطط تحويلات في حالات الطوارئ	
	شمول المياومين والعاملين غير النظاميين	
	استهداف فئات: نساء، مسنات، أطفال، يتامى	
	إضافة مستفيدين من قوائم الانتظار	
	استخدام السجلات الاجتماعية المُنظّمة سابقاً	
	تحويل المستفيدين من المُنح الطارئة الى دائمين	
	شبكة تحويل طارئة تكميلية للنظام القائم	
	توسيع نطاق التحويلات لتشمل فئات جديدة	
تحويلات عينية	طرود غذائية للفئات الضعيفة	- الملاحظات نفسها كما في بالنسبة الى التحويلات النقدية، لكن الطابع الطارئ والمؤقت هنا أكثر وضوحاً. - توسّع في التقديمات العينية ليشمل منتجات الوقاية والتعقيّم بسبب الجائحة. - دور الحكومة والمنظمات الدولية، وكذلك دور الجمعيات وصناديق الزكاة والمؤسسات التقليدية. - ليس له طابع تحويلي أو هيكلي. هو مساعدة تعويضية وطارئة أو مؤقتة بطبيعتها.
	معونة غذائية عن طريق القسائم	
	توزيع معونة غذائية باستخدام نظام التحويل النقدي	
	توزيع حصص غذائية من خلال الجمعيات	
	توزيع من خلال صناديق الزكاة	
	توزيع أغذية في المناسبات الدينية	
	شمول النازحين: غذاء ومواد نظافة – أمم متحدة	
إجراءات أخرى لدعم الأسر	إعفاءات من فواتير الماء والكهرباء أو تأجيل السداد	- إجراءات تُخفّف من ضغط الأزمة على معيشة الأسر. - شديدة التنوع، والقصد منها تأمين شروط استمرارية الأعمال وبعض جوانب الحياة، وتعليق الرسوم والضرائب أو تأجيلها أو تخفيضها لإتاحة موارد للأسر وللمؤسسات. - الفائدة لا تقتصر على فئة معينة، وتخرج عن نطاق الاستهداف الأسري الضيق. - الدور الأساسي للحكومة ومؤسسات الدولة وسياساتها.
	الغاء رسوم استيراد الغذاء والأدوية أو تثبيت السعر	
	قروض من دون فائدة أو بفائدة منخفضة	
	تأجيل سداد أقساط القروض	
	إعفاء أو تخفيض أو تأجيل سداد الضرائب	
	تعليق دفع بدلات الايجار	
	دعم الوقود	

المصدر: الكاتب استناداً الى تقرير الأمم المتحدة (التعليقات للكاتب).

تعليق عام على إجراءات المساعدة الاجتماعية

ثمة مدرستان كبيرتان في التعامل مع أنظمة المساعدة الاجتماعية. المدرسة الأولى تقول بأن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان يشمل الجميع أغنياء وفقراء، وأن نظام المساعدات الاجتماعية هو أحد مكوناتها ولا يختزلها كلها. وإن نظام المساعدة هذا يجب أن يقترب أكثر ما يكون من التغطية الشاملة للفئات المُستحِقة التي تُحدّد وفق معايير واسعة، وأنها ليست بديلاً لنظام الحماية الاجتماعية المتكامل والشامل، ولا بديلاً لمكوناته الأخرى. وتتسق هذه المقاربة مع منظومة حقوق الإنسان لاسيما الإعلان نفسه والعهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهي أيضاً المقاربة المُعتمدة من قبل تحالف منظمات الأمم المتحدة، لاسيما مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية بدور قيادي لمنظمة العمل الدولية. كما أنها أيضاً المقاربة المُعتمدة في أجندة 2030 والمُعبّر عنها في الإعلان كما في أهداف التنمية المستدامة.

أما المدرسة الثانية فهي التي تُركّز الاهتمام على أنظمة المساعدة الاجتماعية من دون التصدي بشكلٍ مباشر لتعديل الهياكل الاقتصادية والسياسات الاجتماعية بما يؤدي الى الحد من توليد اللامساواة والفقر والتهميش، على المستويين العالمي والمحلي، وبما يخفف اللجوء المتزايد الى أنظمة المساعدة الاجتماعية لسدّ الفجوات وتعويض الثغرات والإكتفاء بذلك بدلاً من بذل الجهود لمعالجة الأسباب. وفي هذا المجال، هناك شكلان تقليدي وحديث لمِثل هذه الأنظمة، يتمثل التقليدي منها في كل أشكال الرعاية والعمل الخيري والتضامن العائلي والمحلي وعمل الجمعيات والمؤسسات الدينية التي من شأنها أن توفّر المساعدات للأسر الفقيرة، أو لمن يعتبرون من الفئات الضعيفة (تقليدياً الأسر التي ترأسها نساء، والأطفال اليتامى، والأرامل، والأسر الكبيرة العدد، والأشخاص من ذوي الإعاقة، وأسَر السجناء.... الخ). أما الشكل الحديث فهو ما يُدرج ضمن المصطلح العصري لشبكات الأمان الاجتماعي الحديثة، التي تتضمّن غالباً مُكوناً رئيسياً هو التحويلات النقدية (وهي الأكثر شيوعاً خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية) سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة. كما يدخل ضمن شبكات الأمان برامج أخرى يمكن أن تتضمّن أحياناً تحويلات عينيّة، وإعفاءات من بعض رسوم الخدمات العامة ، وبرامج تدريب ودعمٍ فني، وقروض صغيرة مع حاضنات أعمال، أو برامج الأشغال العامة...إلخ. وهذه الشبكات الحديثة تختلف عن الشبكات التقليدية في اعتمادها وسائل تِقنية وإحصائية ومعايير لإختيار المتأهلين والمستفيدين تزعم أنها موضوعية وغير منحازة وتقوم على أسس علمية (وتوجد شواهد كثيرة على عدم موضوعية ذلك). إلّا أن الأساس في مقاربة شبكات الأمان هو اعتماد مبدأ الإستهداف الضيّق للمستفيدين بأكبر قدرٍ ممكن بذريعة الدقة والإستخدام الأمثل للموارد، كما أنها تقتصر على معالجة آثار الأزمات على معيشة الناس (غالباً بعد وقوعها لا قبل ذلك) ولا تتطرق الى الأسباب التي أدت اليها. وتلعب المنظمات الدولية، لاسيما البنك الدولي (وصندوق النقد الدولي) الدور الأساسي في الترويج لهذه المقاربة وتعميمها على الدول، وقد انضمّت إليها جزئياً بعض وكالات الأمم المتحدة نفسها. وقد حقّق البنك الدولي نجاحاً في جعل غالبية الدول العربية تعتمد نظام شبكات الأمان يستهدف الفقراء، واعتبار ذلك بديلاً عن البحث في بناء نظام حمايةٍ اجتماعيةٍ شامل على أساس الحق، بما في ذلك المساهمة في استبعاد العمل الجدّي الى إنشاء أرضيات الحماية الاجتماعية social protection floor التي تشكّل الحد الأدنى لهذا النظام، كما يدعو الى ذلك تحالف منظمات من الأمم المتحدة لاسيما منظمة العمل الدولية.

ولدى النظر في الإجراءات التي اتخذت من قبل الدول العربية نلاحظ أنها تقع ضمن فئة شبكات الأمان المعزولة عن خطط وطنية للتنمية الاجتماعية، وأنها كلها إجراءات لها طابع مؤقت أو طارئ، وتتمثّل في توسّع كمّي في التغطية والتقديمات. والإجراءات المُتّبعة تقوم كلها على إضافة فئاتٍ مستفيدة أو تخفيف معايير التأهيل أو زيادة المبالغ (وسواء كان ذلك يتعلق بالمساعدات النقدية أو العينيّة أو ما يخصّص نقداً أو عينياً للعمال الأجانب واللاجئين والمشردين داخلياً). ففي كل هذه الحالات هناك تفضيل للطارئ والمؤقت والإضافي على إدخال تعديلات دائمة على النظام[14]، أو التوجه نحو جعل المساعدة الاجتماعية عنصراً في سياسات اجتماعية ونظام حمايةٍ اجتماعيةٍ متكاملٍ وشامل. لذلك لا يُتوقع أن يكون لهذه الإجراءات إثر تحويلي، ولا أن تساهم في إحداث أي تغييرٍ نوعي أو هيكلي في نظام المساعدات الاجتماعية القائم، بل مجرد توسيع كمّي لا أكثر.

إجراءات الحماية للعمال الأجانب واللاجئين والمشردين داخلياً

هذه الفئات هامة جداً في البلدان العربية حيث هناك حضور مؤثر للعمالة الأجنبية لاسيما في دول الخليج، وكذلك كون حصة البلدان العربية من اللاجئين والنازحين داخلياً هي من الأعلى عالمياً سواءً لعوامل تاريخية (اللاجئون الفلسطينيون منذ 1948) أو بحكم الحجم الكبير للاجئين والنازحين بسبب الحروب والنزاعات في أكثر من بلدٍ عربي. وقد تضمّنت الإجراءات التي اتُخذت في البلدان العربية بالنسبة الى هذه الفئات 12 إجراءً، نصفها مُخصّص للعمال الأجانب، ونصفها الآخر للاجئين والمشردين داخلياً، لا تخرج عن السياق المعروض في الفقرة السابقة. ويُلخّص الجدول التالي هذه الإجراءات.

جدول 6: إجراءات العمال الأجانب واللاجئين والمشردين داخلياً

التصنيف الفرعي	الإجراء	ملاحظات على خصائص الإستجابة من منظور تحويلي
العمال الأجانب	إختبارات وعلاج مجاني	- كلها إجراءات مؤقتة وتتعامل مع التأثيرات المباشرة للجائحة على وضع هذه الفئات. - الجانب الصحي أساسي هنا. والتدابير الأخرى تهدف الى ضمان استمرار الدخل من العمل بشكلٍ كامل، ودعم غذائي عند الحاجة، مع إعفاءات وتأجيل بعض الاستحقاقات لتخفيف الضغط عليهم. - الهدف الفعلي هنا هو ضمان إمكانية استمرارية العمل بعد انحسار الجائحة، وينطبق بشكلٍ خاص على الدول التي تُشكّل العمالة الوافدة نسبة كبيرة من القوى العاملة، لذلك بعض الإجراءات تسد ثغرات واقعية وقانونية تتفاوت حسب الأنظمة المعمول بها في كل بلد، ودرجة الإلتزام أو التحرّر من نظام الكفالة. - ليس لهذه الإجراءات طابع تحويلي ولا تتضمّن أي تغييرات هيكلية في نظام استخدام وشروط عمل الوافدين. - المسؤولية الأولى على الحكومة، ومساهمات مطلوبة من القطاع الخاص والأفراد (بالنسبة الى الخدمة المنزلية).
	ضمان الحصول على رواتبهم كاملة	
	توفير مساعدات غذائية عند الحاجة	
	إعفاء من أصبحوا غير نظاميين من الغرامات	
	توفير السكن	
	دفع الإيجار وإلغاء الغرامات وإعادة تمويل مبالغ التأمين	
اللاجئون	تحويلات غذائية	- أيضاً إجراءات موقتة أو طارئة. - لها طابع إنساني سواءٍ بالشق العينيّ (توزيع مساعدات غذائية ومواد تعقيم ونظافة) أو في شقّها النقدي وهذه الأخيرة مُصمّمة بشكلٍ خاص لكي تساعد على توفير الغذاء الضروري للبقاء. - لا يوجد أي إجراء له طابع تحويلي. - المسؤولية على الحكومة، لكن ثمة دور كبير ومباشر للمنظمات الدولية لاسيما بالنسبة الى اللاجئين، وكذلك يتم الاعتماد على الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية لتوفير الخدمة والمساعدة.
	توزيع منتجات النظافة الصحية والمعقمات	
	توزيع قسائم للأغذية والنظافة الصحية	
	تعديل قيمة التحويلات النقدية لتشمل منتجات النظافة الصحية	
	دفع التحويلات النقدية	
	التوسّع الرأسي، أي زيادة المنافع للاجئين والمشردين داخلياً	

المصدر: الكاتب استناداً الى تقرير الأمم المتحدة (التعليقات للكاتب).

تعليق عام على إجراءات الحماية الخاصة بالعمال الأجانب واللاجئين والنازحين

فرضت الجائحة شمول العاملين الأجانب واللاجئين والنازحين بإجراءات الحماية الاجتماعية التي تضمنتها خطط الإستجابة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى كون فيروس كوفيد 19 لا يعترف بالحدود ولا بالجنسيات ولا بالطبقات الاجتماعية أو غيرها من التقسيمات، لذلك كانت توصيات منظمة الصحة العالمية (وغيرها) تصرّ على شمول الجميع بإجراءات الوقاية والحماية من أجل حصر انتشار الجائحة في وقت أقصر، وعلى شمول الجميع بالحد الأدنى من إجراءات الإستجابة في المجالات الأخرى بما يحقّق فائدة أعلى للجميع، وليس فقط للمهاجرين واللاجئين والنازحين.

لم يكن ذلك بديهياً قبل الجائحة ولم يكن شمول هذه الفئات بأنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية حُكمياً، بل ثمة تفاوتات هامة لجهة الأليات والمؤسسات، ولجهة نوع الحماية ومداها بين المواطنين والوافدين، حيث يتم الاكتفاء بالحد الأدنى الذي لا بد منه مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل. أما في ما خصّ اللاجئين، والنازحين داخلياً بشكلٍ نسبي، فغالباً ما تُركّز الإجراءات على المساعدات الإنسانية، وتقوم منظمات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية بدورٍ أساسي الى جانب الحكومات والجمعيات الوطنية. وقد ساهمت الجائحة في توسيع نطاق المساعدات الإنسانية بحيث شملت الوقاية الصحية والتلقيح وتوفير متطلبات النظافة الصحية والتعقيم.

بإختصار، في هذا المحور أيضاً، كما في المحورين الاخرين لا بل أكثر منهما، لا يوجد إثر لأي توجهٍ نحو اتخاذ أي إجراء أو اعتماد أي سياسية تحمل بُعداً تحويلياً، أو تغيّراً على درجة من الأهمية في السياسات والمؤسسات، ولا في المقاربات السائدة.

خلاصة إجمالية عن خطط الإستجابة

كما سبق بيان ذلك من خلال استعراض عناصر خطط الإستجابة في الدول العربية في الفقرات السابقة، يمكن أن نستخلص إن الإستجابة تكاد تكون محصورة بالتعامل مع الآثار المباشرة، وإن الإجراءات المُتخذة هي ذات طبيعة طارئة أو مؤقتة، وأنها تعويضية وتعطي الأولوية لإحتواء الجائحة وآثارها والتكيّف مع مساراتها. أي أن البُعد التحويلي يكاد يكون معدوماً أو ضعيفاً جداً، ويُعبّر ذلك عن قناعةٍ سائدة عند أصحاب القرار – من حكومات وطنية ومؤسسات دولية مؤثرة – بأنه لا ضرورة ولا حاجة الى إعادة النظر في السياسات والنُظم والهياكل المُعتمدة قبل الجائحة، لاسيما الخيارات المتعلقة بالاقتصاد الكُلّي والمبادئ الناظمة لإقتصاد العالم والبلدان الإفرادية، لأسباب تتعلق بالدفاع عن المصالح والأمتيازات التي تتمتع بها.

لن نتوسّع في هذه الفكرة التي سبق تفصيلها في الفقرات السابقة. وبعيداً عن القيام بمراجعاتٍ هيكلية يُفترض أن تُحفّزها الجائحة كما يزعم الخطاب السائد ("عالم ما بعد كورونا لن يكون كما قبله")، فإن وجهة "المراجعة" التي تُعبّر عنها خطط الإستجابة في الدول العربية (كما في دول العالم الأخرى مع التفاوتات) بقيت ضمن السياقات التقليدية والنمطية السائدة ولم تتجاوزها، مُستفيدةً من الوصفات العالمية والنصائح والمقترحات التي قدمتها المنظمات الدولية وإن التزمت بها بشكل إنتقائي. ويقع ضمن العناصر المستجدة في خطط الإستجابة في الدول العربية مثلاً، التحوّل من الدعم المُعمّم على السلع والخدمات الى رفع الدعم المُقترن مع اعتماد أنظمة استهداف للفئات الفقيرة من نمط شبكات الأمان الاجتماعية الحديثة التنظيم. وكان هذا التوجه سائداً قبل الجائحة، واستمر خلالها وبعدها (على الأرجح). وعند الحاجة يُمكن التوسّع كمياً في نطاق التغطية افقياً وعمودياً، ولكن من دون الخروج من هذه المقاربة لا بل ترسيخها أكثر مما كانت عليه من خلال تعدّد الفئات المستهدفة، حتى لو شملت معظم الفئات الاجتماعية ومعظم السكان أحياناً، غير إنها يجب أن تبقى خاضعة لمقولة "أن الإستهداف هو أكثر فعاليةً"، ولا داعي للإنتقال الى نظامٍ شامل للحماية الاجتماعية على أساس الحق.

إلّا أن سياق تطور الأوضاع في بلدان المنطقة قد فرض خلال العشرية السابقة بعض التغيير الجزئي. فقد أدى الأثر التراكمي لتراجع أسعار النفط وأزمة 2007/2008 عالمياً الى تراجع موارد الدول العربية النفطية، التي وجدت نفسها أمام الحاجة الى سياساتٍ تقشفية سواءً في موازناتها، أو في توجهها نحو التشريك والخصخصة الجزئية على الأقل لبعض قطاعاتها الاستراتيجية بما في ذلك النفط والغاز. كما اتخذت إجراءات لتوسيع قاعدتها الضريبية لتشمل مواطنيها بدرجة أعلى، وقلّصت من حجم التوزيع من خلال المنح والمكافآت التي كانت تُمنح للعاملين وغير العاملين من مواطنيها. وهذا جعلها تبتعد نسبياً عن النموذج التقليدي الرَيعي – الأبوي لتقترب من النموذج الحديث من شبكات الأمان الاجتماعي.

لقد تسببت الجائحة في تراجع مستوى معيشة فئاتٍ واسعة من السكان تُشكل الغالبية في البلدان المعنية. وللإستجابة لذلك، عادت بعض الدول المُقتدرة الى اتخاذ إجراءات توزيعية لتحويلات نقدية أو عينيّة طارئة، وأحياناً مُعممة على الجميع لاسيما في الدول التي تملك موارد. كما ساهمت الجائحة في انتعاش عمل الجمعيات وأنظمة التضامن والمساعدة الاجتماعية التقليدية، مع مساهمة من قبل المنظمات الدولية في دعم هذا التوجه بحجة الإستجابة الفورية والفعّالة. أي كأن الجائحة ساهمت في العودة الى الإستعانة بنمط المساعدة التقليدية الأبوية السابقة وإن على نطاقٍ محدود، ولكن من دون التوجه نحو أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة وعلى أساس الحق، التي تُمثل النمط التنموي المتعارف عليه في الوقت الراهن، خارج دائرة المؤسسات المالية الدولية التي لا تزال تعتمد مقاربات وأولويات مختلفة.

مسألتان اخيرتان لا بدَّ من الإشارة اليهما في هذا السياق. الأولى تتعلق بالإستجابة للجائحة في ظروف الإحتلال والحروب والنزاعات. وهنا الإستجابة كانت غير متناسبة مع حجم وعمق الصعوبات التي يعاني منها السكان لاسيما خلال الجائحة، سواء كانت الإستجابة وطنية أو إقليمية. وفي هذا الصدد مثلاً كانت هناك ممارسات لحجب أو تقييد وصول الفلسطينيين الى اللقاح من قبل السلطات الإسرائيلية (حتى مطلع عام 2021)، كما إن حجم الكارثة الإنسانية في بعض الدول مثل اليمن وليبيا وسوريا التي تعاني من حروب تسببت بخسائر بشرية كبيرة وتفكك أو إنهيار مؤسساتي

وعددٍ كبير من اللاجئين والنازحين، يقتضي وضع استراتيجيات قوية وفعّالة تتجاوز نمط الإجراءات التقليدية المُتّبعة.

اما المسألة الثانية، فتتعلق بالإستجابة الإقليمية التي كانت ضعيفة أيضاً وغير متناسبة مع ما هو مطلوب. صحيح أن بعض الدول العربية لعبت دوراً على المستوى الدولي من خلال مجموعة العشرين، إلّا إن الإستجابة الإقليمية لاسيما من قبل جامعة الدول العربية لم يكن لها حضور وتأثير فعلي، وبقيت الإستجابات وطنية مصحوبة ببعض أشكال الدعم من الدول العربية المُقتدرة الى الدول الأخرى. غير إن قضايا أخرى بالغة الأهمية لم تحظ بالاهتمام، ومنها على سبيل المثل ما يكتسب أهمية راهنة اليوم تحديداً، وهو كون عشرة بلدان عربية هي دول إفريقية، وباقي الدول هي على تماس مباشر مع القارة الإفريقية بحكم الجغرافيا، مع ذلك لم نجد توجهاً قوياً نحو التحوّط لإحتمالات انتشارٍ واسع للجائحة في إفريقيا – وهو ما يحصل اليوم مع اكتشاف مُتحوّر أوميكرون – واحتمال إنتشاره الواسع في القارة ومنها الى الدول العربية كلها. ومثل هذا الإحتمال يتطلب إستجابة إقليمية عربية قوية جداً، لا علامات على وجودها حتى الساعة.

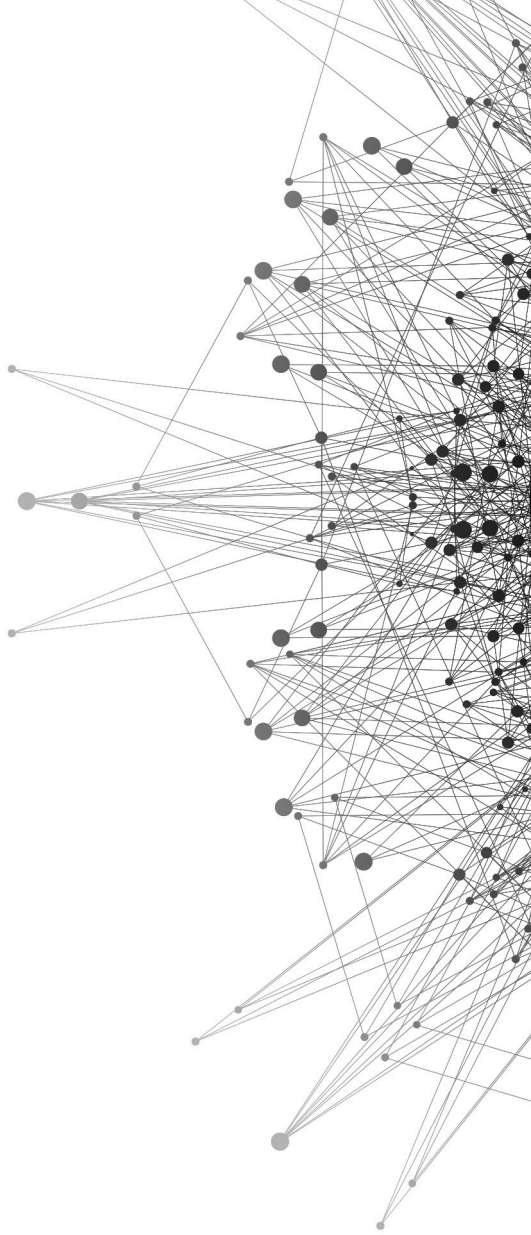

6. تفكّر في المستقبل: أي عالمٍ بعد كورونا؟

الحدث المُستجد

في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر2021، كان الإعلان عن اكتشاف مُتحوّر أوميكرون Omicron لفيروس كوفيد 19، وإنطلاق موجة جديدة من إجراءات الحجر ومنع السفر ...إلخ، طالت جنوب إفريقيا والقارة الإفريقية عموماً حيث تمّ إكتشاف الحالات الأولى من الفيروس قبل أن تتوسّع تدريجياً لتشمل دولاً أخرى (الإعلان الأول عن اكتشاف الفيروس حصل في جنوب إفريقيا والحالات الأولى كانت قد ظهرت في الأسبوع الأخير من شهرتشرين الثاني/ نوفمبر 2021 في بوتسوانا). وتعني موجة القلق العالمية المُستجدة هذه، أن ثمة كثير ممّا لا نعرفه عن الفيروس بعد عامين من إجتياحه للعالم. كما تعني أيضاً أن ثمة جوانب فشل كبيرة في احتواء الجائحة من الناحية الفعلية رغم بذل جهودٍ كبيرة جداً وإنفاق أموالٍ كثيرة لهذه الغاية. غير أن ثمة إختلالات هيكلية في الإستجابة العالمية التي لا تزال محكومة الى حدٍ كبير بالإعتبارات السياسية والربحية على حساب العلم – على حد قول أيوادا ألاكيجا Ayoada Alakija، الناطقة باسم التحالف الإفريقي لتوفير اللقاحات. ففي مقابلة لها على قناة بي بي سي BBC في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وجهت ألاكيجا انتقادات واسعة لما اعتبرته إنحيازاً سياسياً ضد إفريقيا عبّرت عنه إجراءات منع السفر التي تستهدفها على نحو خاص علماً أن المتحورات موجوداً في ثلاث قارات (في حينه).

كما اعتبرت ألاكيجا أن ظهور مثل هذه المُتحوّر كان أمراً حتمياً بسبب التمييز الذي تعرضت له الدول الإفريقية في حصولها على اللقاح (نسب التلقيح في جنوب إفريقيا وبوتسوانا هي حوالي ربع السكان أو أكثر قليلاً) لا بل إن بوتسوانا كانت قد تعاقدت على شراء 500 ألف جرعة من لقاح مودرنا لقاء سعرٍ هو 29 دولار للجرعة (وهو أعلى من السعر العالمي)، ومع ذلك فهي لم تحصل عليه لأن مشترين آخرين تقدموا بعروضٍ أفضل وتقدموا على بوتسوانا في ترتيب الانتظار وحصلوا على اللقاح. لقد كان إنخفاض مستوى التحصين من ضمن عوامل زيادة إحتمال حدوث طفرات وظهور مُتحوّرات الفيروس اليوم، وكذلك في المستقبل. وبهذا المعنى فإن اللامساواة الفاقعة في سياسات الإستجابة في مُكوّنها الصحي، وإهمال الدول الفقيرة لا بل قارة بأكملها (كما في حال إفريقيا) أقل ما يقال عنها إنها سياسات قصيرة النظر وغير علمية، وتُعطل أو تؤخر القدرة على احتواء الجائحة في العالم بأسره. ومثل هذه السياسات لا تزال تُعطي حتى اللحظة الإعتبارات للسياسة والربح على العلم والتضامن والإستجابة العالمية العادلة

وإذ يتعلق هذا القسم من الورقة بالتفكير الإستشرافي في ما بعد كورونا وفي التحوّلات المُتوقعة والمرغوب لها في عالمنا بما يضمن احتواء فعالاً للجائحة، وإدخال التحوّلات المجتمعية الضرورية لتلافي تكرار السيناريوهات الكارثية التي تهدّد العالم، فإن هذا الحدث المُستجد الذي نُمهد فيه لهذا التفكير إنما يشير الى أن المؤثرين في القرار العالمي لم يستفيدوا من دروس الجائحة خلال العامين الماضيين، أو أن أولوياتهم كانت مُنصبّة على مسائل أخرى غير ما يشغل بال شعوب العالم وعلمائه.

أي مضمون للتحويل المجتمعي قبل كورونا في ضوئه

في ذروة انتشار الجائحة عام 2020، إنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام تعليق منسوب لباحث إسباني في البيولوجيا على فيسبوك (آذار/مارس 2020) جاء فيه ما يلي: "تدفعون مليون يورو في الشهر للاعب كرة قدم، بينما يتقاضى الباحث في البيولوجيا 1800 يورو، وتبحثون اليوم عن علاج لفيروس كورونا؟ اذهبوا الى كريستيانو رونالدو وإلى ميسّي ليكتشفا لكم العلاج!".

وقد استعاد تقرير اوكسفام "فيروس اللامساواة" المقارنة نفسها بين دخل الممرض ودخل مدير محفظة مالية في بريطانيا أظهر أيضاً أن دخل الأخير يساوي 1400 مرة دخل الأول.

الشكل 17: مقارنة بين دخل الممرض ودخل مدير محفظة مالية في بريطانيا 2022

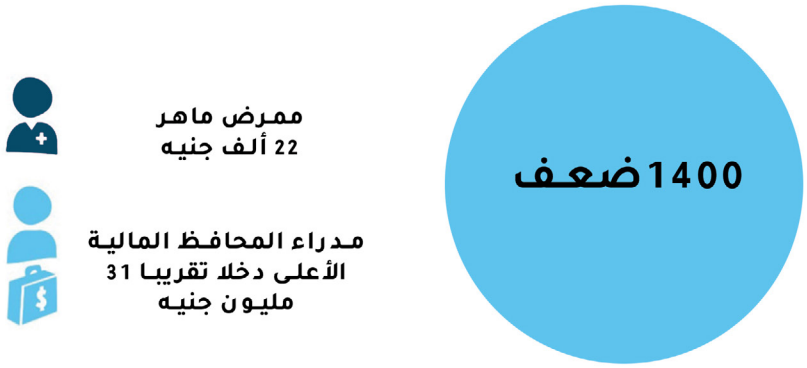

المصدر: تقرير اوكسفام، فيروس اللامساواة 2021

هذا التعليق الساخر يحمل دلالات عميقة. فهو لا يتعلق بالتفاوت في الأجور، ولا باللامساواة بمعناها البسيط، بل يتعلق بمنظومة القيَّم وفلسفة التنظيم المجتمعي التي تحكم العالم المعاصر، لا سيما اقتصاده، والمحكوم بمبدأ المنفعة وتعظيم الربح والتسويق الاستهلاكي المُعولم. وهي الفلسفة نفسها التي تتحكم اليوم في التعامل مع جائحة كورونا التي فصّلنا بعض ملامحها في الفقرات السابقة، والتي يُعبّر عنها فرض استخدام مُصطلح "التباعد الاجتماعي" بإعتباره عنوان سياسة إحتواء الجائحة الأبرز في حين أن المقصود والمطلوب كان "التباعد الجسدي" المُقترن بأكثر أشكال التضامن الاجتماعي عمقاً من أجل إحتواء تأثير الجائحة وتجاوزها. ومثل هذه المصطلحات (التباعد الاجتماعي) إنما تكشف محور تركيز السياسات التي تمّ اعتمادها والتي تتجاهل الأسباب العميقة للجائحة، تماماً كما حصل مع عقود من تجاهل وإنكار الإعتراف بالتدهور البيئي وتهديد التغيّر المناخي الى أن وصلنا الى ما نحن عليه اليوم. ومع ذلك لا يزال التعامل مع التهديد المناخي دون المستوى المطلوب بما لا يقاس، ولا يرقى الى ما يتطلبه من تحويل جوهري في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفي منظومة القيَّم. وهو ما ينطبق على وضع جائحة كوفيد 19 الحالية أيضاً.

مداخل التعرّف على التحويل الاجتماعي

القناعة بالحاجة الى تحويل عالمنا هي قناعة عامة نظرياً على الأقل، من دون أن يعني ذلك الإلتزام بمسارات تحويلية في الوجهات المطلوبة من الناحية الفعلية، لاسيما من قبل المُتحكمين الأقوياء بمسار العالم المعاصر. وليس أكثر دلالةً على ذلك أن أجندة التنمية العالمية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر 2015 قد حملت عنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتشكل جائحة كورونا إختباراً كونياً شاملاً وقاسياً جداً لمدى توفّر الإرادة السياسية من أجل تحويل عالمنا فعلاً.

نتطرق في ما يلي الى مدخلين للتعرّف الى التحويل المطلوب هما: حقوق الانسان، وأجندة 2030.

حقوق الإنسان

بالنسبة الى حقوق الإنسان، المقاربة واضحة وكذلك متطلباتها أي أن تكون السياسات ملتزمة بمبادئ المساواة وعدم التمييز، وشمول الجميع، ورفض تجزئة الحقوق والمقايضة بينها...إلخ. وقد تمّ التعبير عن ذلك بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بالإضافة الى ما يُعرف بالحقوق التضامنية المُتعلقة بالدول والشعوب وبالبشرية جمعاء بما في ذلك الأجيال القادمة، مثل الحق في التنمية، والحق في البيئة السليمة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة، وهو

ما يجعل من مبدأ الاستدامة نوعاً من الضمان لحقوق الأجيال القادمة. يُضاف الى ذلك كل حُزمة الإتفاقيات والحقوق الخاصة ببعض الفئات (النساء، الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والعمال المهاجرون.... الخ)، أو الخاصة ببعض المسائل الأخرى التي لها طابع سياسي أو مُركّب (الحق في التحرّر من الإحتلال، والحق في السلم، ورفض التمييز العنصري...الخ).

الإتفاقيات والمعاهدات والقرارات والآليات والأبحاث في هذا المجال غزيرة جداً، وهي تتضمّن إضافة الى التوجهات والمبادئ العامة، تفاصيل على درجة متقدمة من التحديد في مختلف المجالات من دون إستثناء ولا تترك مجالاً كبيراً للحيرة في تقييم السياسات والخطط المعتمدة، بما في ذلك في مجال الإستجابة لجائحة كورنا، سواءً في مجال الحق في الصحة، أو الحق في الحياة، أو المجالات الأخرى مثل الحق في مستوى معيشة لائق وفي العمل اللائق وفي الحماية الاجتماعية. ولا تُقدم هذه الحقوق بصفتها شأناً مختصاً بفئة دون غيرها، وبأنها في حالتنا هذه حقوق مختصة بالفقراء فقط وإجراء تعويضي أو تخفيفي للفقر (وهذا أمر ضروري طبعاً)، بل بما هي حقوق لجميع الناس – مواطنين ومقيمين – في البلد المعني، وفي العالم أيضاً. ويشكل ذلك معياراً واضحاً لتقييم فلسفة الاستجابة للجائحة ولنتائجها التي تكشّفت خلال سنتين من عمر الجائحة.

في هذا الصدد، وفي ما يخص المحاور التي تمّ التعرض إليها في هذه الورقة، فإن منظور حقوق الانسان يعني ضرورة القيام بتغييراتٍ هامة في السياسات المعتمدة لجهة ضمان المساواة في النتائج المُحقّقة في مجال الوقاية الصحية والعلاج والتحصين بين مختلف الدول وبين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية خلافاً للهوّة الكبيرة جداً بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء داخل كل بلد، وبين الفئات المختلفة على أساس الجنس أو العِرق أو أي معيار اخر. فالسياسات المعتمدة لا تلتزم فعلياً بمنظور الحقوق بل هي مُشبعة بالتمييز واللامساواة التي لا تُعتبر إنتهاكاً للحقوق على الورق وفي الواقع فحسب، بل هي تؤدي الى فشل احتواء الجائحة التي لها طابع عالمي بإمتياز. وإن إنتهاك حقوق الفقراء هنا هو أيضاً إنتهاك لحق الجميع من دون إستثناء.

هذا التحوّل في السياسات مطلوب لضرورات عملية (الإنتصار على الجائحة)، ومطلوب أيضاً لضرورات مبدئية وأخلاقية وبالدرجة نفسها من الأهمية، ذلك أن الحياد عن حقوق الانسان وإعطاء الأولوية للمنفعة هو من الأسباب الرئيسية التي تسببّت بالجائحة وتوسّعها والقصور في احتوائها، والنجاح في مهمة الإنتصار عليها يتطلب تحويلاً اقتصادياً وقيَّمياً نحو الإلتزام بمنظومة حقوق الإنسان ومتطلباتها. إن الموقف الفعلي للمتحكمين بالقرار العالمي يبدو كأنه يعتبر أن عصر حقوق الإنسان الذهبي والمهمة الرئيسية لمنظومة الحقوق (والأمم المتحدة معها) بعد الحرب العالمية الثانية قد انتهى، وأن العالم المعاصر لا يحتاج الى هذه المنظومة إلّا بصفتها تراثاً جميلاً وطوباوياً، اما السياسات الفعلية فتوضع على أساس تغليب المصالح الاقتصادية (والسياسية) على ما عداها. فحقوق الانسان لا تعدّ اليوم أمراً له قيَّمة عملية أو براغماتية، وهي غير قابلة للترجمة الواقعية، ولا داعي للإلتزام بها في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، بل إن الإلتزام هو بالقواعد التي تمّ تطويرها من منظور النمو الاقتصادي المعولم.

من أبرز تجليات ذلك في المجال الاجتماعي مثلاً، توسّع العمل غير النظامي (أو غير المُهَيكل) على حساب العمل اللائق بفعل العولمة وبإندفاعة كبيرة مع توافق واشنطن تحت عنوان متطلبات مرونة سوق العمل لتحفيز النمو الاقتصادي. ومن علاماته أيضاً محاصرة دور السياسات العامة في توفير العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع الأولي العادل بالإضافة الى إعادة التوزيع من خلال نظام الضرائب والتحويلات، والتركيز على سياساتٍ قطاعية تختص بمكافحة الفقر بمعزلٍ عن استراتيجياتٍ وطنيةٍ للتنمية الاجتماعية، والإستعاضة عن الحق بالعمل اللائق مثلاً، وبالحماية الاجتماعية على نحوٍ خاص، ببرامجٍ ومشاريعٍ لشبكات الأمان لمساعدة الفقراء بمعزلٍ عن السياسات العامة وبديلاً عنها. وهذا مُخالف أيضاً لمنظور الحقوق، ومُخالف لمتطلبات التحويل القيَّمي والاجتماعي الضروري. وقد تبيّن في التجارب السابقة أنها غير فعّالة في مكافحة الإفقار واستئصال ظاهرة الفقر، وأنها تعزل مفهوم الفقر عن فكرتي العدالة الاجتماعية واللامساواة. كما تبيّن القصور الكبير لهذه المقاربة الى حدود الفشل الكُلّي مع جائحة كورونا التي تتطلب أن يكون هناك سياسات عامة للحماية الاجتماعية على أساس الحق، وكذلك حماية الحق في العمل اللائق وتوسيع نطاقه ليشمل جميع العاملين، إنطلاقاً من منظور الحق بدل التوجهات السائدة حالياً.

تحويل عالمنا: أجندة 2030

ليس صدفةً أن تعتمد القمة العالمية للتنمية المستدامة تسمية "تحويل عالمنا" لقرارها رقم A/ RES/70/1 الذي احتوى على نص وثيقة ما عرف بأجندة 2030 (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030) . ويحمل ذلك اعترافاً صريحاً بالحاجة الى تغيير "عالمنا" الذي يواجه مخاطر تُهدّد الكوكب والبشرية على حدٍ سواء. ركّزت الأجندة على ثلاثة مخاطر منها لها طابع كوني هي الفقر واللامساواة، الحروب والنزاعات، والتدهور البيئي والتغيّر المناخي. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه التهديدات (أو التحدّيات التنموية العالمية إذا أردنا استخدام لغة أكثر لطافةً) ليست مُنتجاً طبيعياً ولا هي قدر، بل هي من صنع الإنسان ونتاج الخيارات الكبرى التي توَجّه مسار الحضارة البشرية عالمياً في البلدان الإفرادية. وبهذا المعنى، فإن المطلوب للتصدي لها وتجاوزها القيام بتحويل السياسات، وبالتالي تحويل العالم ليكون عالماً بلا فقر ولامساواة، وبلا حروب، عالم ينجح في وضع حدٍ لخطر الكارثة المناخية والبيئية التي تلوح في الأفق.

لم تلحظ الأجندة جائحة كورونا نظراً لكونها تشكّلت في نهاية عام 2019. مع ذلك تجاهلت الأجندة اوبئة سابقة انتشرت في العالم خلال السنوات السابقة وشكّلت تهديداً صحياً واجتماعياً واقتصادياً كبيراً أيضاً، وذات منشأ فيروسي أيضاً. فمنذ التسعينات عرف العالم موجات فيروسية بدءاً من فيروس نقص المناعة المُكتسبة الإيدز، وصلاً الى موجات إنفلونزا الطيور H1N1 والسارس SARS وتنويعاتهما...إلخ. ورغم أن عدداً من العلماء كانوا قد حذّروا من إحتمال إنتشار أوبئة أخرى على نطاق عالمي ومن أن التهديد البيولوجي لا يقلّ خطورة عن التهديد البيئي أو الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذه التحذيرات لم تحظ بالاهتمام في الخطاب الرئيسي، بل جرى تجاهلها أو التقليل من أهميتها كما جرى في السابق مع تحذيرات العلماء المُبكرة في السبعينات والثمانيات من مخاطر التدهور البيئي وظاهرة الإحترار العالمي. وقبل ذلك تجاهل أصحاب المصالح تحذيرات العلماء والأطباء من مخاطر التدخين، لا بل شنوا حرباً مضادة عليهم مستخدمين مواردهم الكثيرة. وما من شك أن الصيغة الجديدة لأجندة التنمية العالمية لما بعد 2030 سوف تتضمّن إشارات مباشرة الى المخاطر الفيروسية، كما إن الخطب التنموية وأدبيات التيار الرئيسي جعلت اليوم من الجائحة وعلاقاتها بالتنمية وأجندة 2030 والتوقعات المستقبلية موضوعها المُفضّل، من دون أن ترقى كلها بالضرورة الى مستوى تبني طرحٍ تحويلي عميق في وجهة مختلفة عن السابق.

يحتوي نص الأجندة إذن – وبموافقة كل قادة العالم – على ضرورة تحويل عالمنا، وتحويل مجتمعاتنا الوطنية، وخياراتنا وسياساتنا. وقد استخدمت صيغة الجمع المُتكلم (عالمنا) للتأكيد على الطابع الكوني لهذه المهمة وأن الجميع معنيٌ بها. كما إن نص الأجندة يُحدّد على الأقل وجهة التحويل المطلوب بما هو الوجهة المعاكسة للتحديات والمخاطر التي عدّدتها. لا بل أبعد من ذلك هي تقترح أيضاً عناصر الخيارات الكلية الرئيسية التي ترسم ملامح التحوّل المطلوب التي تمت بلورتها قبل الجائحة.

يتحدث تقرير فريق الشخصيات البارزة لما بعد 2015 المُقدم الى الأمين العام "شراكة عالمية جديدة: إجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة،

عن الحاجة الى خمس نقلات تحويلية لتجاوز تحديات التنمية، وقد تضمنتها أجندة 2030. كما أن مركز دراسات التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة UNRISD أصدر تقريراً عن أجندة 2030 بعنوان: سياسات مُبتكرة من أجل التغيير التحويلي، فسّر فيه مضمون ووجهة التغيير التحويلي بحسب النقلات التحويلية الخمس المشار إليها مع إضافة البُعد الثقافي، نعرضها في ما يلي بتكثيف. وحسب هذين المصدرين فإن التحويل يجب أن يشمل المحاور أو الأبعاد الستة التالية:

- تحويل هيكلي في الاقتصاد: الأولوية لتوليد فرص العمل المُنتج للجميع، بما في ذلك الاقتصاد العالمي.

- التحول الى أنماط حياةٍ وإنتاجٍ واستهلاكٍ مُستدامة والحفاظ على الكوكب.
- تحويل الهياكل والعلاقات والسياسات الاجتماعية ليكون محورها العدالة والمساواة.
- تغيير في الهياكل والمؤسسية وعلاقات القوة بين الأطراف بإتجاه المزيد من المشاركة الحقيقية والديمقراطية، في ظل السلم والأمان، وعلى مختلف المستويات الدولية والوطنية.
- تغيير في السلوكيات ومنظومة القيَّم المُوجِّهة لفعل الأفراد والجماعات والمؤسسات انطلاقاً من منظور الحقوق وكونية منظومة حقوق الإنسان.
- صياغة شراكة عالمية جديد مُرتكِزة الى روح التضامن والتعاون والمُساءلة المُتبادلة، وتقوم على فهم مشترك لإنسانيتنا وعلى أساس الإحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

ضرورة التحوّل أو التحويل المجتمعي أكيدة إذن؛ ووجهته ومضامينه الرئيسية مُحدّدة بدورها بقدرٍ مقبولٍ من الوضوح وبما يكفي لمنع الالتباس في التقييم الإجمالي للسياسات والتدابير المُعتمدة خلال الجائحة واستشراف المستقبل من دون ادعاء وحدانية الخيارات المُمكنة ضمن الوجهة العامة.

نظرة على تفاعل الجائحة مع مُكَونات أجندة 2030

ننظر في علاقات التفاعل والتآثر (التأثير المتبادل) بين الجائحة وأجندة 2030 على مستويين: الأول يرصد الخطوط العامة لعلاقة التآثر هذه بين الجائحة ومُكَونات الأجندة والتنمية المحددة في ستة مُكّونات تجمع بين مجالات الأجندة الخمسة (الناس، الكوكب، الإزدهار، السلم، الشراكة) وأبعاد التنمية الخمسة التي يطابق منها أربعة من المجالات مضافاً اليها البُعد المعرفي/الثقافي (الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والسياسية/المؤسسية، والمعرفية/الثقافية)؛ وهذا المستوى من تحليل الترابطات لجهة طابعها السببي واتجاه العلاقة الذي يحدّد من هو الطرف المؤثر بالدرجة الأولى ومن هو المتأثر هو الأكثر أهمية. وفي المستوى الثاني، نتطرق بإختصار الى ترجمة هذه العلاقات بين الجائحة وبين اهداف مُحدّدة للتنمية المستدامة؛ والاختصار في هذا المستوى لكونه أكثر شيوعاً في أدبيات التيار الرئيسي في هذا المجال.

الجائحة والمُكَونات الستة: المؤثر والمتأثر

كما سبقت الإشارة الى ذلك، نستعرض هنا العلاقة ووجهة التأثير بين جائحة كورونا و6 مُكَونات هي: الكوكب (البُعد البيئي)، والشراكة الدولية، والإزدهار (البُعد الاقتصادي) والسلم والحَوكمة (البُعد السياسي/المؤسسي)، والبُعد المعرفي/الثقافي، والناس (البُعد الاجتماعي).

يُلخّص الشكل 18 أدناه بشكلٍ بصري وجهة العلاقات بين هذه المُكَونات والجائحة:

في هذه اللوحة للعلاقات ووجهة التأثير، تبدو الجائحة هي الطرف المتأثر بالدرجة الأولى أكثر من كونها طرفاً مؤثراً. ففي البُعد البيئي، يُرجّح العلماء أن التدهور البيئي والتوسّع العمراني البشري على حساب الموائل الطبيعية يُمكن أن

الشكل 18: الجائحة ومُكونات التنمية/ أجندة 2030

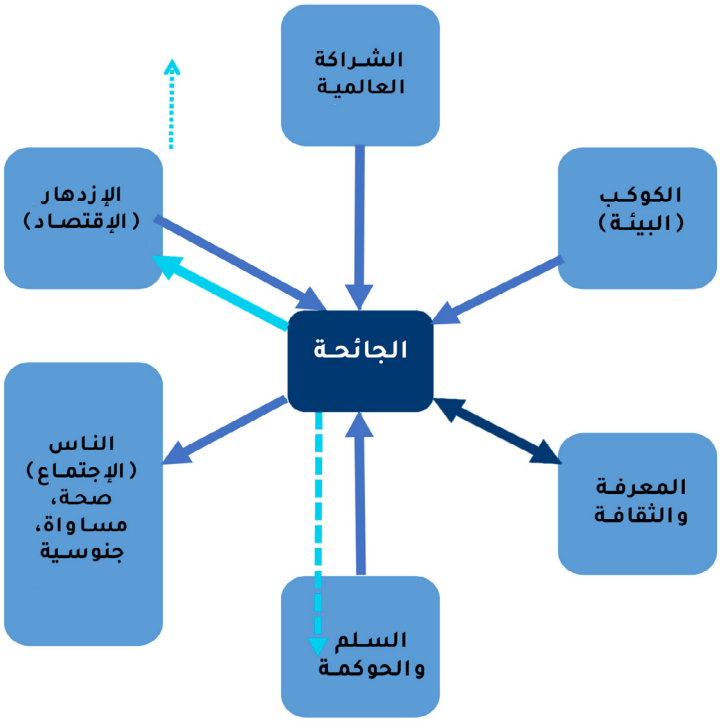

المصدر: تقرير اوكسفام، فيروس اللامساواة 2021

يكونا من الأسباب الرئيسية في انتقال فيروس الكوفيد 19 الى البشر. أما في الإتجاه المعاكس، فيُمكن القول أن الركود الاقتصادي، وتراجع النقل لاسيما الجوّي منه، خففا من الإنبعاثات الكربونية خلال سنتي الجائحة وهو ما له أثر إيجابي، لكن جانبي ولا يرقى الى إعتبار أن الجائحة قد أدت الى مراجعة نمط الإنتاج والاستهلاك غير المُستدام أو التفكير في الخيارات البيئية الاستراتيجية (لم يُلحظ تأثير حقيقي للجائحة ودورها مثلاً خلال قمة غلاسكو للمناخ عام 2021). من جهة اخرى، فإن الجائحة قد أنتجت مشكلات بيئية إضافية تتعلق خاصة بالتخلص من المُخلّفات الطبية ومواد التعقيم والكمامات.

ينطبق هذا التقييم أيضاً على الشراكة العالمية ونقصد تحديداً هنا العولمة ومنظومة الحوكمة العالمية وما تقترحه من خيارات وخطط للإستجابة، حيث نلاحظ أن وجهة التأثير بالدرجة الأولى من العولمة نحو الجائحة نفسها وهي العامل الأكثر أهمية في تحوّل الإصابات المنفردة الى جائحة عالمية. كما إن السياسات العالمية هي التي طبعت الإستجابة للجائحة بطابعها مثل اللامساواة والإنحكام بمبادئ الربح وأولوية النمو. في حين أننا لا نجد تأثيراً في الإتجاه المقابل، لا بل إن مكانة العدد الأكبر من دول العالم النامية قد تراجعت وباتت أكثر تهميشاً، والحيز السياساتي الوطني أكثر تقييداً، ووضعها العام أكثر استتباعاً. كما حصل انكفاءٌ عام عن "مبدأ الاعتماد المتبادل" الذي ساد مع مراحل العولمة الأولى إضافةً الى عودة الميول الإنكفائية والإستجابة المجزأة.

الأمر نفسه بالنسبة للمُكَوّن الاقتصادي، فالخيارات الكُلّية الاقتصادية كانت هي المؤثر مباشرة في الجائحة وخيارات الإستجابة، ولم يكن هناك أثر في الوجهة المعاكسة على المستوى الماكرو – اقتصادي، لكن يُلاحظ أن الجائحة كان لها أثر على الجانب العملي في الاقتصاد، أي على النمو والإنتاج والتبادل (التجارة الدولية والداخلية) والإستهلاك، وهي آثار قوية بحكم طبيعة الجائحة وما فرضته من حجرٍ وقيودٍ على العمل والتجارة. لكنّ ذلك لم يؤثر على الخيارات الماكروية التي بقيت كما هي بشكلٍ عام.

في ما يخص السلم والحَوكمة، كان للحروب تأثير على الجائحة وعلى القدرة على الإستجابة لها، ولم يكن هناك أثر مضاد إذ لم تساهم الجائحة حتى في إقناع المُتحاربين الكُثر بالحاجة الى هدنة مؤقتة على الأقل، بل استمرت ديناميات الحروب والنزاعات كما هي. كما إن منظومة الحَوكمة الداخلية وفَعاليَة الحكومة كان لها أثر مباشر في

القدرة على احتواء الجائحة وتنفيذ الإجراءات بشكلٍ فعالٍ وناجح، وبشكلٍ تشاركي أو مفروض (وهو النَسق الغالب في الدول العربية كما في معظم دول العالم مع تفاوتاتٍ). أما الأثر في الوجهة المعاكسة فقد اقتصر على الجانب المتصل بالحَوكمة بالمعنى الإجرائي والتقني، إذ أن الجائحة واجراءات الحجر والتباعد الجسدي وتغيير ساعات العمل والإقفال الكُلّي أو الجزئي فرضت إدخال تعديلات تقنية في نظام الحَوكمة وتقديم الخدمات، حيث سرّع ذلك ووسّع من استخدام الوسائل الإلكترونية وتسريع التوجه نحو الحكومة الإلكترونية، وكذلك التعليم عن بُعد، والعمل من المنزل أو عن بُعد، وتطوّرت منصات الخدمات الحكومية والخاصة، ومن المُرجّح أن بعض هذه التغييرات سوف تتحوّل الى تغييرات دائمة، إذ أنها توجهات مطلوبة أو مرغوب بها سابقاً، وإن فرضت الجائحة اعتمادها من دون تحضيرٍ مسبقٍ أحياناً. بالإضافة الى ذلك، شكلت الجائحة منصة لانتعاش المُقاربة الأمنية وتقييد الحريات بحجة والعودة الصريحة أو المُقنّعة الى أنظمة الطوارئ.

وفي البُعد المعرفي/الثقافي، كان التأثير في الإتجاهين وأكثر توازناً. ففي التعليم على سبيل المثال كان هناك تأثير من الجائحة على التعليم لجهة التوسّع في التعليم عن بُعد، والتجربة كانت مُتفاوتة حسب قدرات البلدان، وأدت في بعض الحالات الى ضياعٍ جزئي لعامٍ دراسي أو عامين، وتراجع المضامين التعليمية وعدم إكمال البرامج، وتراجع مستوى التعليم مع تكريس تفاوتٍ حاد بين البلدان وبين مدارس النخبة ومدارس عموم المواطنين والمقيمين في البلد المعني. أما المُكَونات الثقافية الأخرى فالعلاقة أيضاً تفاعلية حيث كان لوسائل الإعلام دور في إنجاح خطط الإحتواء والوقاية، بل كان لها دور سلبي في بعض الحالات نظراً للقيود السياسية على هذه الوسائل التي استُخدِمت أيضاً للتأثير في الرأي العام وفرض بعض الخيارات عليه. كما شكّلت في المقابل عامل كشفٍ للثغرات والضغط اعتراضاً على بعض الممارسات والتمييز، وفرضت بعض التعديل والتراجع في التدابير التي لم تكن شعبية أو مُقنِعة. وقد حفّزت الجائحة سجالٍ له طابعٍ معرفي وثقافي، بين المختصين وبين عموم الناس حول الجائحة وأصلها والحق في الخصوصية وجدوى التلقيح وحرية أخذ اللقاح...إلخ، وهي مسائل تقوم فيها علاقة دائرية بين كل أطراف العلاقة.

أخيراً، في الجانب المتعلق بالناس والبُعد الاجتماعي، فإن الغالب كان تأثير الجائحة على حياة الناس على أكثر من صعيد وعلى قدرتهم على تأمين متطلبات حياتهم أو التمتّع بحقوقهم. وطال ذلك بشكلٍ خاص تفاقم حالات العنف والتمييز ضد النساء في ظل الجائحة (كما تشير معظم الدراسات الى ذلك)، كذلك كان نصيب المسنين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين والعاملين الأجانب وغيرهم من الفئات، أكبر مما هو بالنسبة الى فئات أخرى. أخيراً فإن الجائحة تسبّبت في فقدان فُرص العمل، وتوسّع الفقر والتفاوتات بِحُكم التراكب بين الجائحة نفسها وآثارها الصحّية وبين الأثار الاقتصادية والاجتماعية. وقد وجدت معظم الفئات نفسها في وضع أكثر تهميشاً مما كان عليه وضعها قبل الجائحة، وضَعُفت قدرتها على التأثير على الخيارات بما في ذلك على خطط الإستجابة نفسها، حيث إن التأثير كان لمجموعات الضغط والمصالح (اللوبيات) الاقتصادية والسياسية أكثر بكثير من أي تأثير لفئات الناس الأخرى.

يُلخّص الجدول 7 هذه العلاقات بتكثيف، والإشارة الى العلاقات الرئيسية لا تنفي واقع أن علاقات التآثر ووجهتها هي أكثر تعقيداً وتنوّعاً بكثير.

الجدول 7: علاقات التآثر ووجهتها بين الجائحة ومُكوِنات أجندة 2030 والتنمية

البُعد	أثر البُعد على الجائحة	أثر الجائحة على البُعد	تفاعلات أخرى
الكوكب أو البُعد البيئي	- التأثير الأكثر أهمية هو من البُعد البيئي باتجاه الجائحة (والصحة بشكلٍ عام). - يرجح العلماء أن يكون للتدهور البيئي والتغيّر المناخي والتوسّع في المستوطنات البشرية أثر مباشر على تعرض الإنسان المتزايد للفيروسات الحيوانية واحتمال إنتقالها الى البشر.	- لا أثر مباشر للجائحة على البيئة. (لا نتوقف هنا عند انخفاض الإنبعاثات بسبب إنخفاض الاستهلاك ورحلات الطيران مثلاً، بل بما يتجاوز هذا النوع من التأثيرات الى ما هو أكثر عمقاً وتأثيراً على البيئة الطبيعية. فمثل هذ التأثيرات محدودة النطاق ويمكن التعّرف اليها في كل حالة على حِدة).	- الخيارات الاقتصادية الكُلّية وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تؤثر بشكلٍ قوي في البيئة بما ساهم في تشكّل الجائحة من ضمن تأثيرات أخرى. لذلك ينتقل الأثر من الاقتصاد الى البيئة الى الصحة والناس.
الشراكة العالمية	- المقصود هنا هو أثر العولمة على الجائحة ونمط الحَوكمة العالمية والعلاقات بين الدول. - التأثير مباشر وقوي من العولمة باتجاه الجائحة. - العولمة الفعلية للاقتصاد ومجالات الحياة الأخرى بما في ذلك السفر، هي السبب المباشر في تحوّل الفيروس الى جائحة عالمية حيث لعبت العولمة دور الناقل الى مختلف البلدان. - العولمة لعبت دوراً مباشراً في تحديد مسار الإستجابة وقواعدها، هي عممت قواعدها وخصائصها على الإستجابة لاسيما اللامساواة والتفرد والإحتكام الى المنفعة والمصالح.	- تركت الجائحة أثراً إرتجاعياً على نمط العولمة والعلاقات الدولية. - عززت النزعات الإنكفائية داخل الحدود الوطنية بدل الإستجابة الشاملة للجائحة، وعززت مكانة الميول القومية وإعادة صياغة العولمة والتجارة الدولية الحرة بما يُعيد فرض بعض الشروط والقيود اليها. وهذا الاتجاه كان قد بدأ بالبروز مجدداً قبل الجائحة وتعزّز بسببها. - حصل احتدام في أشكال جديدة من الحروب التجارية بين الدول، والتنافس بين شركات الأدوية وبما يتجاوزها، واستدعى أيضاً انتعاش الإكتفاء بالمساعدات الإنسانية بدل مساعدات التنمية على المستوى الدولي والوطني.	- توجهات العولمة وقواعد الإستجابة العالمية أثرت على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وعلى خطط الإستجابة التي اعتمدتها الحكومات الوطنية في الدول النامية بشكلٍ خاص، سواء في الصحة أو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. أي إن الجائحة وسّعت نطاق تقييد حيّز السياسات الوطنية في الدول النامية الى مجالاتٍ جديدة لاسيما ما يرتبط منها بالجائحة نفسها، وبأثارها الممتدة وخطط الإستجابة. كما أضعفت تأثير الدول النامية في نظام الحَكومة العالمي بدل أن تعزّزه.
الإزدهار أو البُعد الاقتصادي	- مستويان للبُعد الاقتصادي: الأول يتعلق بالخيارات الكُلّية (الماكرو اقتصادية) وهي الأكثر تأثيراً في السياسات وفي التأثير على الجائحة سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وهو محكوم بآليات السوق وهدف تعظيم الربح، فيما الأهداف الاجتماعية والبيئية ضعيفة. - المستوى الثاني هو عملية الإنتاج والتبادل والاستهلاك والنمو الاقتصادي...الخ. وهذه في علاقة تأثير متبادل مع الجائحة.	- الجائحة ضعيفة التأثير في الجوانب الهيكلية للاقتصاد والخيارات الماكروية وهي مُنفعلة به. - الجائحة تركت أثراً على عملية النمو والإنتاج والتبادل بحُكم ما فرضته من إغلاق نتج عنه ركود اقتصادي وتجاري وفقدان فرص العمل وتراجع الاستهلاك. هنا التأثير قوي من الجائحة على المستوى الثاني للبُعد الاقتصادي أي عملية الإنتاج نفسه والنمو الاقتصادي، خلافاً للمستوى الأول الماكروي حيث تأثير الجائحة ضعيف.	- هناك تفاعل مباشر أيضاً بين المستويين الماكروي - الكُلّي وعملية الإنتاج نفسها، حيث الأول مؤثر بفعالية في الثاني، والثاني يقوم مقام التغذية الراجعة حيث إن نتائج السياسات الكُلّية على النمو من شأنها أن تعطي إشارات للتصحيح الماكروي. - المستوى الاقتصادي يحمل أيضاً مضامين اجتماعية وبيئية وقيَّم، وهو بشكلٍ غير مباشر يؤثر في المستويين الاجتماعي والثقافي، كما يُمكن أن يساهم في توليد توترات ونزاعات، ويؤثر في منظومة الحَكومة.

السلم والحَوكمة: البُعد السياسي	- الحروب لها تأثير قوي على الجائحة وعلى القدرة على الإستجابة لها، وأحياناً عطلت القدرة على الإستجابة واحتواء الجائحة، وصولاً الى إنكارها في المراحل الأولى. - منظومة الحَوكمة وفَعاليَة الحكومة كان لها أثر مباشر في القدرة على احتواء الجائحة وتنفيذ الإجراءات بشكل فعال، بما في ذلك الإستفادة من الدعم الدولي. - غالباً ما اقترنت فَعالية الحَوكمة بنمط القيادة من فوق، والحدّ من المشاركة الديمقراطية بما هي مُعيق للفعالية والسرعة حسب وجهة نظر الحكام.	- لم تساهم الجائحة حتى في إقناع المتحاربين الكُثر بالحاجة الى هدنة مؤقتة على الأقل، بل استمرت ديناميات الحروب والنزاعات كما هي. - أثرت الجائحة على الحَوكمة من الناحية التنفيذية. إجراءات الحجر والإقفال فرضت إدخال تعديلات تقنية في نظام الحَوكمة وتقديم الخدمات لاسيما استخدام التكنولوجيا والخدمات عن بُعد. - بعض هذه التغيّرات يمكن أن تصبح دائمة كونها متوافقة مع توجهات سابقة.	- حالة السلم أو الحرب تُمثل ما يمكن اعتباره بيئة مساعدة أو معيقة للتنمية وإعمال الحقوق والنجاح في احتواء الجائحة. وحالة الحرب تُعطّل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإدارة المجتمع، وتؤدي الى تشوّهات هيكلية بعيدة المدى في الاقتصاد والمجتمع وبما بتجاوز الجائحة. - ينطبق الأمر نفسه على الحَوكمة، حيث لا بد من التمييز بين البُعد السياسي (الديمقراطية والمشاركة والتمثيل) وبين الجانب التقني المتعلق بفَعاليَة الحكومة والخدمات.
المعرفة والثقافة		- في البُعد المعرفي/الثقافي، كان التأثير في الاتجاهين وأكثر توازناً. - ففي التعليم هناك تأثير من الجائحة على التعليم لجهة التوسّع في التعليم عن بُعد، والتجربة كانت متفاوتة حسب قدرات البلدان. - تراجع مستوى التعليم مع تكريس تفاوتٍ حاد بين البلدان وبين مدارس النخبة الآخرى. - بالنسبة الى المُكوِّنات الثقافية الأخرى، العلاقة أيضاً تفاعلية حيث كان لوسائل الإعلام دور في إنجاح خطط الإحتواء والوقاية، وفي فرض السياسات أو الاعتراض عليها وفرض تغييرات في بعض الحالات. - حفّزت الجائحة سجالاً له طابع معرفي وثقافي، بين المُختصين وبين عموم الناس حول الجائحة وأصلها والحق في الخصوصية وجدوى التلقيح وحرية أخذ اللقاح...إلخ.	- طرحت الجائحة بقوة أهمية العلم والمعرفة من جهة، مقابل تجاهل متطلبات العلم في السياسات وإعطاء الأولوية لإعتبارات أخرى. - الجانب الثقافي الذي يشمل التعليم ويتجاوزه، شديد التفاعل مع الأبعاد الأخرى لاسيما على مستوى قواعد الاقتصاد وإدارة الدولة والمجتمع، حيث إن الجائحة لم تدفع المسؤولين الى مراجعة مبادئ عملهم والقيَّم الناظمة للاقتصاد والسياسة، غير إنها طرحت أسئلة حول منظومة القيَّم السائدة وعن المستقبل، يمكن أن تفتح أفقاً مُغايراً لما هو سائد.
الناس أو البُعد الاجتماعي	- الغالب كان تأثير الجائحة على حياة الناس. - بعض الفئات تأثرت سلباً بشكلٍ غير متناسب مثل: النساء (لاسيما العنف) المسنون والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والنازحون والعاملون الأجانب...الخ، وغيرهم . هؤلاء تأثروا بدرجةٍ أكبر مما هو بالنسبة الى فئات أخرى.	- الجائحة تسببت في فُقدان فُرَص العمل، وتوسّع الفقر والتفاوتات واللامساواة. - وجدت معظم الفئات نفسها في وضع أكثر تهميشاً مما كان عليه وضعها قبل الجائحة، وضَعُفت قدرتها على التأثير على الخيارات بما في ذلك على خطط الإستجابة نفسها، حيث إن التأثير الأكبر كان لمجموعات الضغط والمصالح (اللوبيات) الاقتصادية والسياسية.	- يمتزج تأثير الجائحة بالمعنى الحصري هنا مع تأثير الخيارات الاقتصادية، والحروب، والديمقراطية والمشاركة الشعبية، ومنظومة القيَّم السائدة...إلخ، كلها تمارس تأثيراً مباشراً على الجانب الاجتماعي وتكاد تكون مُحصّنة ضد التأثير من الوجهة المعاكسة. - الوضع الى المزيد من اللامساواة، والتهميش، والإقصاء عن المشاركة في القرار، ساهمت الجائحة في التغطية عليه فيما هو اتجاه هيكلي سابق عليها ولاحق لها.

الجائحة وأهداف التنمية المستدامة

كما سبقت الإشارة الى ذلك فإن التفاعلات بين الجائحة والمُكَوِنات الرئيسية للتنمية وأجندة 2030 هي في رأينا المستوى الأول والأكثر أهمية في التحليل لكونها تتيح تفكيراً أكثر عمقاً، وتتعلق بالعلاقات السببية المحتملة أكثر مما هو عليه الأمر بالنسبة الى أهداف التنمية المُستدامة بشكل إفرادي. ويُمكن أن نجد هذا المستوى الثاني في عددٍ أكبر من الأدبيات التنمويّة التي تصدر عن المؤسسات الدولية والحكومة وأجهزتها، وهي غالباً ما تكون أكثر تحديداً ووضوحاً، وتحتوي على نسبة أقل من القضايا الخلافية.

في هذا السياق فإن ما يرد في هذه الفقرة موجز، ومُكمّل للمستوى الأول من التحليل، وهو يُظهّر علاقات الترابط والتأثير بين الجائحة وأهداف التنمية المُستدامة الأكثر أهمية. ولا يعني ذلك أنه لا توجد ترابطات مع الأهداف الأخرى نظراً للترابط الوثيق بينها كلها، غير أنه لا يُمكن تكرار شبكة العلاقات بين الكلّ والكلّ في كل مرةٍ يتم فيه التطرق الى قضية معيّنة، بل يكون أكثر فائدة للمعرفة والتدخل السياساتي والعملي، أن يتم التركيز على الترابطات الأكثر أهمية مع حُزمة الأهداف المعنية بشكلٍ مباشر، أو أحياناً إختيار هدف ما يُمكن أن يُعبّر عن نفسه وعن أهداف أخرى أو مقاصد أخرى في أهداف مترابطة معه، من دون تعقيد شبكة الترابطات أو الأشكال البصرية والجداول بما يُعطّل وظيفتها التوضيحية.

الشكل 19: علاقة التفاعل والتأثير بين الجائحة وأهداف التنمية المستدامة

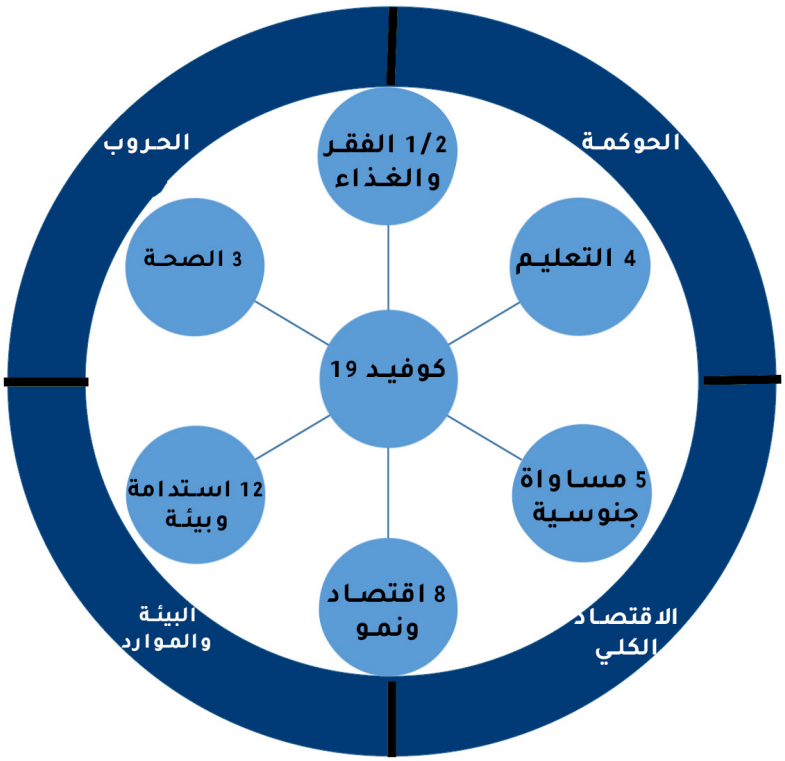

يُلخّص الشكل 19 ما نعتبره علاقات التأثير المتبادل بين الجائحة وعدد من أهداف التنمية المُستدامة الأكثر تأثراً بالجائحة. وقد تمّ وضع الكل ضمن "دائرة" تُمثل البيئة المحيطة والعوامل الكُلّية المؤثرة فيها. وتَغلُب علاقة التأثير من عوامل البيئة المحيطة على الجائحة، في حين يغلب تأثير الجائحة نفسها على الأهداف المُختارة في هذا الشكل.

فقد أثرت الجائحة سلباً على الفقر واللامساواة وفق ثلاثة خطوط: الأول هو زيادة نسبة الفقر وتوسّعه ليشمل فئات جديدة؛ والثاني هو زيادة في اللامساواة الأفقية العمودية؛ والثالث هو تفاقم شدّة الفقر وتزايد حالات نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي للأسر (ويشمل ذلك الأهداف 1 و2 و10).
من جهة أخرى كان للجائحة آثار صحّية مباشرة وشديدة الوطأة (الهدف 3 بكل أبعاده ومُكوناته من تراجع الرعاية الصحّية وانحصارها بالكوفيد وإهمال أمراض وحاجات صحّية اخرى، وصولاً الى إنهيار النظام الصحّي أو معاناته من ضغوط شديدة، وصولاً الى هجرة الكوادر الطبية).

الأمر نفسه ينطبق على التعليم (الهدف 4) بكل مراحله حيث التراجع في الإلتحاق الفعلي وفي المضامين وفي تراجع المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الجميع. كما إن الجائحة ساهمت في تزايد الضغوط على النساء (الهدف 5) الى جانب فئات أخرى كما سبق بيان ذلك. وساهمت في تراجع النمو الاقتصادي وفرص العمل وتوسّع البطالة (الهدف 8)، وفي حين كان التأثير جلياً ومباشراً على النمو، فإن الجائحة كانت ضعيفة التأثير على الهدف 12 (الإستدامة) الذي هو أيضاً هدف تحويلي اقتصادي، الى جانب كونه يُعبّر أيضاً عن جانب بيئي قوي.

إما العوامل الكُلّية أو البيئة المُحيطة، فهي المؤثرة في الجائحة وخطط الإستجابة، وقد أدرجنا ضمنها أربعة عناصر: الحرب والسلم، والحَوكمة وفَعالِيَة الحكومة، الخيارات الاقتصادية الكُلّية، والخيارات البيئية والتعامل مع الموارد الطبيعية.

ونلفت النظر الى إن التحليل على مستوى الأهداف يُمكن أن تكون له أهمية بالنسبة الى التدخّلات الوطنية والقطاعية في البلد المعني، وقد استخدمنا هنا نموذج أجندة 2030 وأهداف التنمية المُستدامة العالمية، غير إن الأمر يتطلب عند التنفيذ العملي في كل بلد، الدخول أكثر في تفاصيل المقاصد ضمن كل هدف، وتكييف العناصر التي يشملها التحليل وطبيعة العلاقات حسب خصائص البلد المعني. أي المطلوب هو إعادة انتاج خارطة التفاعلات والتأثيرات بين الجائحة ومختلف عناصر السياسات الوطنية بشكلٍ متعيّن حسب ما هو قائم في البلد المعني، والتي قد تحمل تمايزات واختلافات بين بلدٍ وآخر.

أفكار في صورة عالمنا ومجتمعاتنا بعد كورونا

يُستخلص مما سبق عرضه، أن خطط الإستجابة والنقاشات السياسية المباشرة تجنبت التطرق الى الخيارات الهيكلية والمستقبلية مُركّزة على احتواء الجائحة، واستعادة النشاط الاقتصادي والنمو، وإعادة تفعيل المؤسسات والخدمات، ومنع تدهور أكثر حدّة في مستوى المعيشة وفي الاقتصاد. وقد ترك التفكير في صورة عالمنا ومجتمعاتنا المُستقبلية – أو ما بعد الجائحة – لنخبٍ محدودة العدد بذريعة كونها شأناً معقداً يتطلب مستوى متقدماً من المعارف. إلّا أن ذلك ترافق مع ضخ إعلامي وأيديولوجي كثيف لتوجيه التفكير والتأمل في المستقبل في وجهاتٍ محددة لا تخرج عن توجهات التيار الرئيسي mainstream، ومحاولة تعميم تصوراتٍ مُعيّنة تصُب في صالحها. إستراتيجية التأثير هذه تضمّنت إذن الجمع بين إقصاء الناس والفئات الاجتماعية عن عملية التفكير من جهة، وضخ خيارات مُحددة محكومة بالمصالح وتقديمها كأنها بديهيات أحياناً.

في هذاالإطار، يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية متكاملة تصُبّ كلها في تجنب مراجعة الخيارات الماكرو – اقتصادية ومراجعة منظومة القيَّم التي تحكم مسار العالم المعاصر، وتدفع لفرض هيمنة مقاربة تقنية لمشكلات العالم المعاصر التي كشفتها الجائحة أو التي تسبّبت بها. والتيارات الثلاثة الرئيسية هي التالية:

- التأكيد على سلامة الخيارات الماكرو اقتصادية والتوجهات النيوليبرالية في الاقتصاد، وحصر النقاش في جوانب تقنية لا أكثر، مع مراجعة بعض شروط العولمة السابقة التي بلغت حدّها التاريخي قبل الجائحة أصلاً، حيث كانت بعض القوى العالمية المؤثرة تعمل على إدخال تعديلات على صيَغ العولمة

المُتحققة بالفعل قبل الجائحة (لاسيما الولايات المتحدة الأميركية).

- الترويج المبالغ به، ومن منظور تقني، لدور التكنولوجيا وإعادة تنظيم العمل والخدمات وبعض جوانب الحياة الاجتماعية باستخدام مُكثّف للتكنولوجيا. وقد شهدنا تجليات من ذلك في فكرتي العمل عن بُعد والتعليم عن بُعد اللتين يجري تقديمهما كأنهما لمحة مُسبقة عن مستقبل البشرية، بالإضافة الى كل ما يتصل أيضاً بالتجارة الإلكترونية ومنصات التوزيع والخدمات.
- الترويج لأهمية فَعاليَة الحكومة، وأولوية مبدأ الفَعاليَة هذا على الحقوق والديمقراطية والمشاركة، وبالتالي إبداء الإعجاب بالنجاحات التي حققتها نُظم سُلطوية والدعوة الضمنية أو الصريحة الى تعميم النموذج السُلطوي أو تغليب ممارسات سُلطوية بما في ذلك في الديمقراطيات الدستورية العريقة.

هذه الإتجاهات الثلاثة تتكامل في ما بينها، وهي تُكرّس إضعاف المكانة المحورية للإنسان في صلب السياسات والممارسات ومنظومة القيَّم، لصالح الفَعاليَة والمنفعة، والتحكّم بخصوصيات الافراد من خلال التكنولوجيا، وتحويل الجائحة الى فرصة جديدة للإستثمار والربح على غرار ما حصل خلال الجائحة ومسألة اللقاحات.

أما الخيار البديل فهو في وجهة معاكسة تماماً ويمكن إختصاره في التوجّه نحو مجتمع متضامن وتضامني، يجعل الإنسان مِحوَر الإهتمام والفاعل الأساسي في تحديد مصيره ومصير الكوكب، ويُعيد الإعتبار الى قيَّم حقوق الإنسان والعدالة والمساواة ويُحقّق أقصى درجاتها من خلال سياساتٍ واضحةٍ تماماً ترفض تحويل مبدأ المنفعة والربح الى مبدأ سيّد في السياسة والاجتماع والحياة، سواءً على المستوى الكوّني أو الوطني.

يُلخّص الشكل 20 بصرياً هذه التوجهات:

الشكل 20: خيارات التيار الرئيسي والخيار التنمّوي الحقوقي في استشراف عالم ما بعد الجائحة

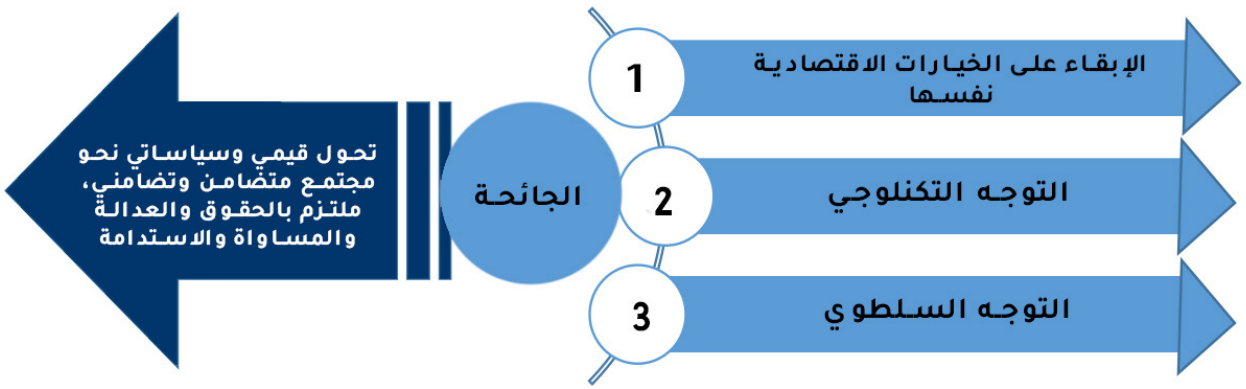

ويمكن تفصيل هذه الخيارات بشكلٍ مكثف على النحو التالي:

- بالنسبة الى الخيارات الاقتصادية الكُلّية، فإن نمط التعامل مع الجائحة عالمياً وعلى المستوى الوطني، لم يعط مؤشرات على نيّة حقيقية لتعديلٍ فعلي في التوجّهات والأولويات، ولا في القواعد الناظمة للاقتصاد. فالخطاب السائد كان يُفاضل بين إطلاق عجلة الاقتصاد وصحة الناس، ومعظم الخيارات انحازت الى تقييد الإجراءات الضارة بالاقتصاد الى الحدود الدنيا ولو أن بعضها جعل احتواء الجائحة أكثر صعوبة. وبين حقوق الملكية وأرباح الشركات من جهة، وحق الحصول الى اللقاح في الدول النامية بكلفةٍ منخفضة، إنحاز المُقررون لصالح الشركات[15]. وبدل الإستجابة العالمية على أساسٍ تضامني، استعرّت الحروب التجارية بين الدول...إلخ. هذه كلها تجليات لسببٍ وجذرٍ واحد هو الإلتزام الصارم بمبدأ

المنفعة وحرّية الأسواق وتعظيم الربح. وهو التوجّه الذي لا يزال سائداً حالياً كما شهدنا على ذلك مجدداً في مواجهة كارثة مناخية مُرجّحة تُهدّد الكوكب والبشرية عبّر عنه التردد والعجز عن الإعلان الواضح عن التزامات مُلزمة وجذرية في قمة غلاسكو لمواجهة التغيّر المناخي، بسبب ما يُعتبر مصالح اقتصادية لدى الدول الكبرى المُقررة والمُلوِثة. ومعظم ما يطرح حالياً من مشروعات للنمو الاقتصادي المستقبلي، حتى ما يجري منها تحت عنوان الاقتصاد الأخضر والإستدامة، بما في ذلك ما يحصل في المنطقة العربية، لا يزال محكوماً بمنطق الإستثمار في مشاريع عملاقة مثل بناء مدن بكاملها بدل المدن القديمة أو الى جانبها بإستثمارات خارجية وداخلية ضخمة، تتميّز بالكثير من الفخامة والجاذبية التكنولوجية والهندسية، ولكن مُتعايشة مع استمرار اللامساواة والتفاوت والفقر والحروب، في حين كان يُمكن التفكير بخيارات بديلة أقرب الى البساطة وصديقة للإنسان ولكل فئات المجتمع. وخلاصة القول هنا، أنه "بدل أن تؤدي الجائحة الى خلق وعي بالمصير المشترك للبشرية في وجه التهديد النووي والاقتصادي (والأيكولوجي)، وفي وجه هيمنة مبدأ الربح على مُجمل الكوكب، حصل العكس تماماً إذ حصل إنكفاءٌ للثقافات على نفسها ومَيلٌ الى الإنغلاق. لقد بيّنت الجائحة أن الترابطات بين التكنولوجيا والاقتصاد لم توّلد أي تضامن، لا بل انغلقت كل أمّة على نفسها في مواجهتها"[16].

- أما التوجُّه التكنولوجي الذي يتخذ بدوره طابعاً دعائياً وأيديولوجياً، فهو بدوره يُسقط الإنسان من مُحور الاهتمام. وعلى الرغم من جاذبيته للمرة الأولى، وتقديمه كأنه تصوير بديهي لعالم المستقبل، فهو يُغفل الحقائق التالية:

  - أن الفجوة التكنولوجية بين الدول وبين الفئات الاجتماعية هي الأوسع مقارنةً بأشكال التفاوت واللامساواة الأخرى، وهو أيضاً ما عزّزته الجائحة، وبالتالي فإن النموذج السائد ليس قائماً على تعميم التكنولوجيا على الجميع، بل على استخدامها المتفاوت بشكلٍ حاد.

  - إن فكرة استخدام التكنولوجيا للعمل عن بُعد مثلاً، وإعادة تنظيم سوق العمل على هذا الأساس، لا يُمكن في أحسن الحالات أن تتجاوز بعض قطاعات الخدمات (وبشكلٍ متفاوت بين الدول)، وهي لا يمكن أن تحُل محل العمل المباشر لمئات ملايين الناس في الحقول والمصانع والمؤسسات الصغيرة والكبيرة...إلخ. فالعمل عن بُعد لا يزرع قمحاً، ولا يصنع آلة، ولا يبني مسكناً...إلخ، بل هو يمكن أن ينشئ جيشاً من الوسطاء – بعضهم غير ضروري أو طفيلي بالكامل بين من يُنتج السلعة الضرورية للحياة وبين من يستهلكها، سواء كان ذلك عملاق التجارة أمازون، أو صاحب تطبيق محلي لتسليم سلع من الدكان القريب.

  - الأمر نفسه ينطبق على التعليم عن بُعد، الذي يكاد يتحول الى مجال للإستثمار المُربح لشركات تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، ومنتجي البرامج والتطبيقات.... إلخ. وثمة ترويج كبير لهذه المقاربة وتقديمها كأنها صيغة التعليم المستقبلية، في حين أن ذلك نقيض للنظريات التربوية الحديثة التي تشدّد على الطابع الإنساني والتفاعلي في العملية التعليمية، وتُركّز على الجانب الاجتماعي والعلائقي البشري، وعلى أهمية البُعد النفسي للتفاعل بين الاقران في بناء الشخصية السوّية، وإصلاح مؤسسات التعليم والمناهج من منظور كسر الحواجز بين المؤسسات والمجتمع، التركيز على نشر قيَّم جديدة وممارستها في الحياة المدرسية في مؤسسات صديقة للتلاميذ والطلاب...إلخ. أما التكنولوجيا المتنوّعة فيجب أن تُدمج بشكلٍ علمي وتكاملي ودائم في مناهج التدريس لا أن تُقدّم على إنها بديل عن العلاقات الإنسانية. وفي كل حال فإن التجربة خلال الجائحة كانت تحتوي على عناصر نجاح جزئي في بعض الحالات، إلّا أنها لم تكن ناجحة بشكلٍ عام، بل ساهمت في تعميق اللامساواة بين المتعلمين وفي تراجع في نوعية التعليم. إن اختزال العملية التعليمية في نقل وتلقي المعلومات من خلال التكنولوجيات الحديثة هو تراجع خطير عن مفهوم التربية وبناء المواطن العالمي أو الوطني الفاعل في المجتمع.

- على المستوى السياسي، فإن التوجه السُلطوي تعزّز خلال الجائحة ويجري العمل لفرض التعايش معه باعتباره أمراً عادياً ومقبولاً في المستقبل أيضاً بعد احتواء الجائحة. ويجري التركيز على أهمية

الفَعاليَة – لاسيما فَعاليَة الحكومة – التي برزت أهميّتها خلال الجائحة لاسيما في ما يتعلق بتوفير الخدمات، وبفرض إجراءات الوقاية بما في ذلك الإقفال وتقييد الحركة. وقد قدمت الجائحة ذريعة ملائمة للحكومات التي كانت تضيق ذرعاً قبل الجائحة بحالات إعتراضية داخل البلدان على امتداد مناطق العالم بما في ذلك البلدان العربية حيث شهدت أربعة بلدان تحديداً حركات احتجاج واسعة خلال عامي الجائحة 2019 و2020 هي السودان، والجزائر، والعراق، ولبنان. واستُخدِمت الجائحة في هذه البلدان وغيرها، من أجل كبح الإحتجاجات وتقييد التحركات في الشارع، وقد حقق ذلك بعض النجاح في غالبية الدول العربية. وتكمُن المشكلة هنا في تضييع الحدود بين الفَعاليَة المقصودة من خلال إجراءات ضرورية ومُبررة علمياً ولها طابع استثنائي بسبب الجائحة، وبين جعل إصدار الأوامر والتعليمات، وفرض حالات الطوارئ والتعبئة العامة أمراً دائماً وضرورياً للحَوكمة وإدارة الدولة بشكلٍ مستمر. وفي هذا الصدد، فإن التكنولوجيات الحديثة في مجال متابعة الأشخاص ورصد تحركاتهم وعلاقاتهم تُتيح على نحو خطير انتهاك الخصوصية وتسهّل الإنتقال الى أنظمة أو ممارسات توتاليتارية. يقول إدغار موارن في هذه الصدد: "نحن نتوفّر اليوم على كل وسائل المراقبة من خلال "الدرون" Drones، والهاتف المحمول، وتطبيقات التعرّف على الوجوه. إننا نملك كل الوسائل التي تسمح بولادة توتاليتارية المراقبة"[17].

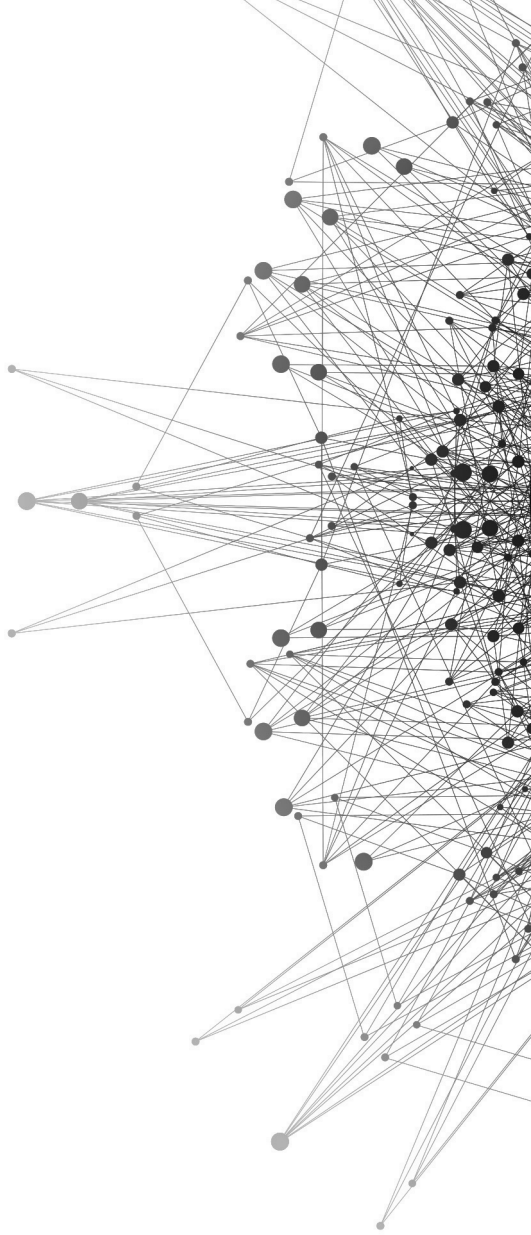

7. خلاصة أخيرة

سواء تعلق الأمر بالإلتزام الفعلي بمنظومة حقوق الإنسان، أو بالإلتزام بأجندة التنمية العالمية لعام 2030 وغيرها من الأجندات المُتخصصة، فإن الأمر يتعلق دائماً بالتحويل المجتمعي كما سبق بيان ذلك على إمتداد هذه الورقة. ولا تختلف مقاربة اليونيسكو هنا عن هذا التوجّه بما في ذلك اختيارها لمصطلح "إدارة التحويل الاجتماعي" MOST عنواناً وهدفاً لمشروعها العلمي والعملي، مشدّدة على دور العلم والمعرفة والثقافة في عملية التحويل هذه، ووضوح وجهتها نحو العدالة والمساواة والإستدامة والديمقراطية... الى أخر قائمة القيَّم والمبادئ التي هي محل إجماع أو شبه إجماع.

بهذا المعنى فإن صورة العالم ما بعد كورونا لا بدّ أن تكون مختلفة عن عالم اليوم بشكلٍ نوعي يطال المبادئ ومنظومة القيَّم والخيارات الكُلّية والسياسات. ودون ذلك، سوف تجد البشرية نفسها مجدداً أمام كوارثٍ جديدة، هي كالكوارث القديمة والراهنة، من صنع الانسان. ولكي نكون أكثر دِقةً، فإن هذه الكوارث السابقة أو الراهنة أو القادمة في المستقبل سواء كانت وباءً أو حروباً مُدمّرة أو إنفجاراً اجتماعياً بسبب الفقر واللامساواة أو كارثةً مناخية...إلخ، هي من صُنع مراكز القوّة في العالم التي تصنع السياسات العالمية وتفرعاتها في مختلف الأقاليم والبلدان.

لم يكن ما يحصل مفاجئاً أو غير مُتوقع، لا بل تُقدم لنا تجارب العقود السابقة (كي لا نتوغل كثيراً في التاريخ) إشارات واضحة على ما كان العالم يشكو منه من إختلالات وتشوّهات قبل كورونا، وعلى ما يجب أن يكون عليه العالم في صورةٍ نقيضة لما هو قائم. ومن الأمثلة المعبّرة عن ذلك هو ما جاء في مشروع الوثيقة التحضيرية الى قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1994 (القمة عقدت عام 1995) أي قبل 17 سنة من اليوم (كانون الأول/ديسمبر 2021): "إن النسيج الأخلاقي للمجتمعات المعاصرة آخذٌ بالإنحلال. وكثيراً ما يتم التعويض عن الفراغ الأخلاقي والروحي بالسعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والصالح العام. ويجري التخلي عن أشخاصٍ ومجموعاتٍ وجماعاتٍ، بل عن أممٍ بكاملها وتركها على قارعة طريق مغامراتنا المُشتركة بإسم الترشيد الاقتصادي في الأجل القصير، والسعي وراء تقدّمٍ مقصور كليّة على الناحية المادية. إن فقدان الشعور بالهوية الثقافية، وضُعف الشعور المجتمعي... يُبعدان الناس عن المؤسسات والسلطات السياسية والاقتصادية والعلمية، التي تؤثر على مصيرهم. ونحن نخشى أن تؤدي هذه الأزمة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية... الى تهديد المؤسسات الديمقراطية وتهديد احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، وتفتيت المجتمعات، وإضعاف التضامن، وخلق شعور بعدم الأمان والخوف من الآخرين ومن المستقبل، وإثارة ميولٍ استبدادية ودعوات الى حلول إنكماشية ورفضية تبدو جذّابة لبساطتها بينما هي في الواقع تمزّق مجتمعاتنا"[18].

كأن الفقرة تتحدث عن أسباب الجائحة وكيفية تعاملنا معها. إن التحويل المجتمعي المطلوب يُمكن تكثيفه في الخروج من العالم الأحّادي حيث يتم إخضاع الاجتماع والثقافة والبيئة لتزاوج المصالح الاقتصادية والسياسية، ورفض انفراد مبدأ المنفعة والتنافس الإقصائي بالتحكّم بمصير الناس، وإعادة الإعتبار لقيَّم التضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية والتسامح والعلم والثقافة والأخلاق والجمال، لتكون هي المنطلق وغاية الوصول ومعيار النجاح، وغير ذلك وسائل لا أكثر. إذا لم نتعلم هذا الدرس من الجائحة، فعلى الأرجح سوف يستغرق الشفاء من الجائحة الحالية وآثارها وقتاً أطول، ولن يمضي وقت طويل قبل أن نواجه جائحة أو كارثة جديدة بعضها حاضر الآن على مائدتنا، وإلّا ماذا نسمي التغيّر المناخي وما نشهده من كوارثٍ راهنة مرتبطة به؟ وماذا نُسمي هذه الحروب التي أدت وتؤدي الى تفتتٍ مجتمعي لاسيما في بلدان المنطقة العربية والذي قد يتحوّل الى مسارٍ تدميري يصعب الإرتداد عنه إلّا بعد عقود كثيرة؟

إن تحويل مجتمعاتنا وفق مبادئ الحقوق والتنمية البشرية المُستدامة، بدل ترميمها أو إعادة بنائها وفق المبادئ والسياسات السابقة والراهنة نفسها، هو الطريق الوحيد الممكن الى المستقبل المنشود.

ملحق رقم 1: مؤشرات الحماية الاجتماعية حسب الدول الإفرادية

البلد	سكان مشمولون بإعانة واحدة على الأقل 1.3.1	الأطفال	الأمهات مع أطفال رضع	اشخاص ذوو إعاقة شديدة	العاطلون عن العمل	كبار السن	إصابات العمل		عاملون مشمولون بنظام التقاعد	سكان مشمولون بالتغطية الصحية 1.8.3
الجزائر	...	...	11.2	3.6	8.8	63.6	53.8	...	16.9	78.0
مصر	34.7	14.0	...	37.0	0.1	57.6	36.0	19.9	21.8	68.0
ليبيا	46.2	...	...	74.4	...	70.2	...	5.3	9.7	64.0
المغرب	20.5	13.4	...	6.8	...	23.4	39.0	...	17.2	7.0
السودان	9.3	8.1	4.2	0.7	0.0	9.4	3.0	7.5	1.9	44.0
تونس	50.2	28.6	25.3	5.0	3.0	85.4	28.9	21.3	34.6	7.0
جزر القمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	52.0
جيبوتي	12.3	3.5	4.8	...	0.0	14.2	15.1	4.6	6.3	47.0
موريتانيا	6.6	5.1	0.2	0.7	0.0	16.2	6.5	4.9	4.6	٤١,٠
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	٢٥,٠
البحرين	٦٢,٤	٣,٨	...	28.6	46.6	75.1	61.7	36.9	٥٥,٨	٧٧,٠
العراق	٤٠,٥	...	...	9.3	0.0	33.1	...	26.9	١٤,٣	٦١,٠
الأردن	٢٧,٨	٨,٨	٤,٨	20.0	5.3	60.0	57.5	9.7	٢٣,٦	٧٦,٠
الكويت	١٧,٧	٠,٤	...	8.4	4.4	27.6	95.1	2.6	٢,٣	٧٦,٠
لبنان	١٣,٩	٣٢,٧	٠,٠	...	0.0	9.8	47.8	1.7	٤,٦	٧٣,٠
فلسطين	١٦,٦	١٢,١	...	30.6	0.0	65.7	...	13.2	٢٨,٨	...
عُمان	١٦,٣	٠,٢	...	16.0	...	46.9	9.5	1.7	٣٤,٠	٦٩,٠
قطر	٧,٠	٠,٥	...	6.4	1.0	19.4	...	0.6	١٦,٨	٦٨,٠
السعودية	٧٧,٨	٦,٠	...	9.4	6.4	33.2	74.7	49.8	١٨,٦	٧٤,٠
سوريا	...	...	...	...	...	17.0	47.8	...	٧,٥	٦,٠
الإمارات	٣,٥	٠,٢	...	1.8	0.3	22.6	1.4	1.2	١٨,٦	٧٦,٠
اليمن	٢,٨	٠,٠	...	0.1	0.0	7.4	9.9	0.0	٢,٨	٤٢,٠

ملحق رقم 2: جدول ملخص لكل المقاييس المحددة.

	التأمينات الاجتماعية وسوق العمل	المساعدات الاجتماعية						السكان		مقاييس التطبيق	
	الحماية المالية في الحصول على الرعاية الصحية	استحقاقات الإقالة	التأمين ضد البطالة، ودعم الأجور، وغير ذلك	التغيرات في الضمان الاجتماعي الاشتراكات	التحويلات النقدية		التحويلات العينية		آليات أخرى لدعم دخل الاسر المعيشية		التدخلات لدعم العمال الأجانب التدخلات لدعم اللاجئين والمشردين داخليًا		التعديلات على الإدارة/التشغيل بسبب حالة الطوارئ	
المزود	الحوكمة	الحوكمة	الحوكمة	الحوكمة	الأمم المتحدة	الحوكمة	الأمم المتحدة	الحوكمة		الأمم المتحدة		الأمم		الأمم	
الجزائر		x	x	x		x		x			x	x			x
البحرين	x		x	x		x			x		x		x		
جيبوتي		x	x		x		x	x	x	x		x			
مصر		x	x	x	x	x		x	x			x		x	x
إيران	x	x	x			x	x		x			x	x	x	
العراق		x				x	x		x			x		x	x
الاردن		x	x	x	x	x		x	x			x	x	x	x
المملكة العربية السعودية	x	x	x			x			x			x		x	
الكويت		x		x		x			x			x	x	x	
لبنان	x		x	x		x			x			x			
ليبيا							x		x						x
موريتانيا						x			x						

	التأمينات الاجتماعية وسوق العمل	المساعدات الاجتماعية								السكان		مقاييس التطبيق	
	الحماية المالية في الحصول على الرعاية الصحية	استحقاقات الإقالة	التأمين ضد البطالة، ودعم الأجور، وغير ذلك	التغيرات في الضمان الاجتماعي الاشتراكات	التحويلات النقدية		التحويلات العينية		آليات أخرى لدعم دخل الاسر المعيشية		التدخلات لدعم العمال الأجانب التدخلات لدعم اللاجئين والمشردين داخليًا		التعديلات على الإدارة/التشغيل بسبب حالة الطوارئ	
المزود	الحوكمة	الحوكمة	الحوكمة	الحوكمة	الحوكمة	الأمم المتحدة	الحوكمة	الأمم المتحدة		الأمم المتحدة		الأمم		الأمم
المغرب	x		x	x	x		x		x				x	
الأراضي الفلسطينية المحتلة		x	x	x	x		x	x	x			x		x
عمان	x	x		x			x		x					
قطر	x	x	x						x					
السودان					x		x	x	x			x		x
سوريا			x		x	x	x	x	x					x
تونس			x	x	x						x	x	x	x
الامارات العربية المتحدة	x	x							x					
اليمن						x		x	x			x		x

الهوامش

1 - جيهان أبو زيد: "نظرة إقليمية على الجائحة العالمية"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (بدعم من UNDEF)، 2021. https://www.annd.org/uploads/publications/A_Regional_View_of_the_Global_Pandemic_-_Gihan_Abou_Zeid_-_Arabic.pdf

2 - د.هبة عبد المنعم، د. الوليد طلحة. صندوق النقد العربي، موجز سياسات – العدد 12 نيسان/ ابريل 2020. حُزَم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد في الدول العربية.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2020/brief_economic/files/D8%B3%D9%8A%_D8%B2%D9%85%D9%88%D8%AC%_D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AB%_D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%_D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%AA%_D8%B2%D9%85%D8%AD%_D8%B9%D8%B4%D8%B1%_D9%86%D9%8AD9%84%D9%85%D9%88%D8%_D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%_D8%B2%D9%8AD8%%D9%81%D9%8A%_D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%AA%_D9%87%D8%A9%%A7%D8%ACD8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%_D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%_B1%D9%88%D8%B3pdf.v2_D9%84_2020%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%_D8%AF%D8%AC%%D8%AA

3 - نسرين سلطي وجوان حداد: تقييم السياسات الاقتصادية الكُلّية المُستجيبة لجائحة كوفيد – 19 في المنطقة العربية. ما هي الآثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة. منظمة الأمم المتحدة للمرأة، أيلول/سبتمبر 2021. انظر التقرير على الرابط: https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2021/10/macroeconomic%20paper_arabic.pdf?la=ar&vs=5146

4 - المصدر السابق نفسه.
5 - المصدر السابق نفسه.
6 - المصدر السابق نفسه.
7 - انظر في هذا الصدد: تقرير تنمية المرأة العربية 2019: المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 – دور المجتمع المدني والإعلام. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر، برنامج الخليج للتنمية – أجفند. 2019. الفصل الثاني بشكل خاص.
8 - جيهان أبو زيد، مصدر مذكور.
9 - ورد تعداد هذه الفئات في المصدر السابق. وما يعرض هنا هو قائمة موسّعة بعد إضافة فئات أخرى معيّنة أيضاً لم ترد في المصدر الأصلي.
10 - مسح الإجراءات الحكومية المتخذة لوقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من فيروس كورنا المستجد (كوفيد 19) والجهود المبذولة لتزويدهم بالمعلومات والمواد التوعوية اللازمة بصيغة مُيسّرة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – إسكوا. E/ESCWA/SDPD/2019/2
https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%85%D8%B3%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B0%D8%A9-%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF

11 - بتاريخ 24/11/2021 أورد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في "إعلان موجز السياسات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ومرض فيروس كورونا" أن نسبة الوفيات ذات الصلة بفيروس كورونا في دور الرعاية حيث ترتفع اعداد المقيمين من كبار السن ذوي الإعاقة بلغت بين 19% ورقم مذهل هو 72%... كما إن نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الإستحقاقات المتعلقة بالرعاية الصحية المناسبة وحماية وظائفهم لا تتجاوز 28% ، وهي لا تتعدى 1% في البلدان المنخفضة الدخل. انظر: https://www.un.org/ar/coronavirus/we-have-unique-opportunity-design-and-implement-more-inclusive-and-accessible-societies

12 - مصدر مذكور، انظر الهامش 41. والشكل 14 ورد في التقرير وقد قمنا بتدقيق ترجمة التسميات عما هو وارد في الشكل الأصلي.
13 - يتضمن التقرير المُشار إليه عدداً من الجداول الملحقة التي تتضمّن عرضاً مفصلاً جدا للتدابير حسب الفئة والبلدان الإفرادية يمكن الإطّلاع عليها في التقرير نفسه. وقد اخترنا جدولاً واحداً مرفقاً في الملحق رقم 2 يُلخص وضعية البلدان العربية من إجراءات الحماية الاجتماعية المختلفة. انظر الملحق رقم 2 في نهاية هذه الورقة.
14 - بحسب تقرير استجابات الحماية الإجتماعية...الأمم المتحدة، فإن إجراءات توسيع التحويلات النقدية تضمنت 16 اجراءً طارئاً، 5 إجراءات توسّع عمودي (زيادة مبالغ) و5 إجراءات توسّع أُفقي بإضافة مستفيدين جدد الى النظام.
15 - انظر على سبيل المثال المناقشات التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، حيث لا تزال الدول المُتحكّمة بالقرار

ترفض التجاوب مع مطالبات الدول النامية في ما يتعلق بإتفاقيات التجارة بما فيها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية TRIPS وبشكلٍ خاص رفض الموافقة على إعفاء (أو إستثناء) لقاح كورنا من بنود الملكية الفكرية بما يُتيح للدول النامية الحصول على اللقاح بكلفةٍ أقل أو إنتاجه محلياً. انظر مثلاً الرابط: https://www.twn.my/title2/briefing_papers/MC12/briefings/WTO%20reform%20&%20WTO%20pandemic%20response%20TWNBP%20MC12%20Ara.pdf

16 - إدغار موران: https://www.france24.com/fr/info-en-continu/20210702-edgar-morin-appelle-%C3%A0-prendre-conscience-des-menaces-sur-notre-existence

17 - https://www.francetvinfo.fr/culture/livres/edgar-morin/2021-edgar-morin-espere-que-les-forces-creatives-et-lucides-vont-s-imposer-face-a-la-crise-du-covid-19-meme-si-elles-sont-encore-tres-faibles_4240965.html

18 - بتصرف. انظر وثيقة قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، في دورتها الثانية، نيويورك 22 آب – 2 أيلول 1994، الوثيقة رقم A/CONF.166/PC/L.13 تاريخ 3 حزيران 1994، الفقرة 2. انظر الرابط الى الوثيقة بكل اللغات: https://digitallibrary.un.org/record/162985?ln=en